



حركة
النهضة

حرية ، عدالة ، تنمية



وفاءً للمسيرة وتجديدًا للعهد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾

[آل عمران: 103]

مقدمة الكتاب

تحي حركة النهضة يوم السادس من جوان 2026 الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسها. ففي يوم 6 جوان 1981 تم الإعلان عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي (الاسم القديم للحركة)، وصدر بالمناسبة البيان التأسيسي مرفقًا بقائمة المؤسسين (الهيئة التأسيسية الأولى).

تمّ اليوم خمسة وأربعون سنة على ذلك التاريخ، وإن كان البروز الحقيقي للحركة قد سبق ذلك بحوالي عقد من الزمن، وتحديدًا منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، مع تشكّل حراك "الجماعة الإسلامية". وعليه، فإن التاريخ الحقيقي للحركة (الجماعة الإسلامية / الاتجاه الإسلامي / حركة النهضة) يتجاوز نصف قرن من الزمن.

وخلال هذه العقود الستة، خاضت الحركة نضالات ومعارك بلا هوادة، بكل ثبات واستبسال، دفاعًا عن حقوق الشعب التونسي الأبي في الحرية والكرامة والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، كما دافعت عن هويته الوطنية وانتمائه الحضاري وانفتاحه على العلوم والتكنولوجيا ومكتسبات العصر.

وفي سبيل الدفاع عن تلك القيم والمبادئ، تعرّضت الحركة إلى مختلف أشكال القمع والاضطهاد والتنكيل والتعذيب، من اغتيالات وسجون ومنافي وحرمان من الحقوق والحريات، إلى جانب سيول من الاتهامات والافتراءات وحملات التشويه والأباطيل والأراخيف والأكاذيب التي استهدفت مناضليها ومناضلاتها.

غير أنّ شعبنا كان له رأي آخر، نابع من أصالته وإبائه ومعرفته القريبة والمباشرة بمناضلي الحركة ومناضلاتها. ولذلك، وبعد انتصار ثورة 17 ديسمبر / 14 جانفي الجديدة، ثورة الحرية والكرامة، وفي أول امتحان ديمقراطي أتيح فيه لشعبنا اختيار ممثليه بكل حرية وشفافية، خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ثم في الانتخابات التشريعية والبلدية اللاحقة سنوات 2014 و2018 و2019، كان النجاح حليف حركة النهضة؛ إذ حلت قائماتها في المرتبة الأولى في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والثانية في انتخابات مجلس نواب الشعب سنة 2014، ثم الأولى في الانتخابات البلدية سنة 2018، والأولى كذلك في انتخابات مجلس نواب الشعب سنة 2019.

ثم جاء انقلاب 25 جويلية 2021، لتعطل بذلك الأسس الدستورية والشرعية للمسار الديمقراطي، وتُضرب في الصميم مقومات التجربة الديمقراطية الناشئة، ويُطعن في عمق أهداف الثورة ومكتسباتها.

نصدر هذا الكتاب بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حركة النهضة، بغاية التذكير والتوثيق وتجديد عهد التواصل مع منخرطي الحركة وأنصارها، ومع كل المخلصين والنزهاء من أبناء شعبنا الحر الأبي، وحتى مع الحاقدين والتربيين وراء مناريس الكراهية والبغضاء والافتراء، لنضع الجميع أمام حقائق يعلمون جيدًا أنها ثابتة وأكيدة، وإن أنكرها البعض وجحدها.

وقد اخترنا لهذا الكتاب العنوان التالي:

وفاءً للمسيرة وتجديدًا للعهد

الذكرى 45 لتأسيس حركة النهضة
6 جوان 1981 — 6 جوان 2026

يتكوّن الكتاب من الأقسام والعناصر الفرعية الآتية:

مقدمة الكتاب

بيان الذكرى 45 للتأسيس

1. القسم التاريخي

- * مقدمة القسم التاريخي
- * البيان التأسيسي
- * الهيئة التأسيسية
- * المكاتب التنفيذية التاريخية
- * مؤتمرات الحركة
- * اللائحة التاريخية (التقييمية)
- * التوضيحات
- * قائمة شهداء الحركة

2 . القسم الحقوقي

- * مقدمة القسم الحقوقي
- * المحاكمات والأحكام والعتقلون
- * مختارات من حملات التضامن

3 - قسم الرؤية الاستراتيجية

- *مقدمة الرؤية الاستراتيجية
- *قراءة في مسيرة النهضة
- *اللائحة الاستراتيجية
- *الرؤية الفكرية لحركة النهضة

4 . قسم مواقف للتاريخ

- *مقدمة قسم مواقف للتاريخ
- * بيانات وبلاغات للتاريخ منذ 25 جويلية 2021

بيان حركة النهضة في الذكرى 45 لتأسيسها

6 جوان 2026

أولاً، في الذاكرة والمسيرة

خمسة وأربعون عاماً من الثبات والتضحية والبناء

في السادس من جوان 1981، رفعت حركة النهضة راية التحدي، وأعلنت وجودها أمام الشعب والتاريخ. لم يكن ذلك قراراً سياسياً عادياً، بل كان فعلاً وجودياً فكرياً وسياسياً و بداية تبلور لمشروع حضاري جامع يؤمن بأن تونس قادرة على أن تكون في آن واحد وفتية لهويتها العربية الإسلامية العريقة، ومنفتحة على قيم الحداثة والعقلانية، ومُكرّسة للحرية والكرامة الإنسانية. اختارت الحركة منذ البداية الطريق الأصعب والأبل، طريق النضال السلمي المدني في وجه دولة الإستبداد، والرفض القاطع لمنطق الإكراه والعنف.

أمنت الحركة بأن الشعوب التي ترزح تحت أنظمة مستبدة لا يمكن لها أن تستعيد حريتها إلا بالإرادة الصلبة والوعي الجمعي، و الثبات على الحق و الصبر على ذلك. وقد دفع أبنائها ثمناً باهظاً لهذا الاختيار، آلاف المعتقلين في زنازين الظلم، و مئات الشهداء، منهم من ارتقى تحت وطأة التعذيب، والآلاف من الشّردين في منافي أوروبا والعالم، مع ما يصاحب ذلك من تفكيك للأسر وتدمير للمشاريع وللأحلام وإهدار للسنوات الخصبة من العمر.

وفي خضم كل ذلك، لم تنكسر الحركة ولم تتنكر لمبادئها، بل استعملت سنوات المحنة مختبراً للتعلم الفكري والمراجعة النقدية الذاتية والإنتحاح على الغير، والنهل من التجارب. فُكّرت بعمق في علاقة التوافق بين الإسلام والديمقراطية، وفي أصالة الدولة المدنية، وفي معالم الفعل السياسي الديمقراطي لحركة ذات مرجعية إسلامية في مجتمع تعددي. كانت تلك مراجعات جريئة وصريحة، وإن ظلت غير مكتملة، إلا أنها أسست لفكر سياسي أكثر نضجاً وعقلانية وواقعية وأنفتاحاً.

و حين أسفر فجر جانفي 2011، كانت الحركة في الصفوف الأولى لإنجاح فرصة التحول الديمقراطي التاريخية. حيث فازت في أول انتخابات حرة و نزيهة في أكتوبر 2011، و شاركت في حوار وطني عسير أنتج توافقاً أنقذ البلاد من منزلق الفوضى، وأسهمت في صياغة دستور جانفي 2014، الذي وُصف بأنه أكثر الدساتير العربية تقدمية وتوازناً، واحتكمت إلى صناديق الاقتراع حين خسرت انتخابات 2014 دون تشكيك ولا تلكؤ. وتنازلت عن مكاسب آنية خدمة للمصلحة الوطنية العليا، في سابقة نادرة في سياق التحولات العربية.

لا تقدّم الحركة هذا التاريخ مفاخرةً أو استعراضاً، تقدّمه شهادةً على أن انتماءها للديمقراطية لم يكن تكتيكاً مرحلياً أو واجهةً تجميلية، بل كان قناعةً راسخة، متأصلة في مرجعية الفكر الإسلامي المستنير، اختبرتها في أشد اللحظات صعوبةً.

ثانياً، في التشخيص والتحليل:

في الخامس والعشرين من جويلية 2021، انتكست بلادنا تجربة ديمقراطية وُلدت بألم وتطورت بتضحيات. أقدم رئيس الجمهورية على تعليق البرلمان قبل حله وإقالة الحكومة الشرعية وتركيز كامل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يده منفرداً، متجاوزاً دستور 2014 الذي أقسم على حمايته، ومُفكّكاً منظومة التوازن المؤسسي التي بناها الشعب التونسي بدمه وصبره على مدى عقد كامل.

وصفت الحركة ما جرى يومئذٍ بالانقلاب على الديمقراطية والدستور، وترسّخ هذا التوصيف اليوم وهي أكثر اطمئناناً لصحته من أي وقت مضى؛ إذ بات يتشارك فيه ليس فقط المعارضون السياسيون، بل منظمات حقوق الإنسان الكبرى، والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة، والتقارير الدورية للمؤسسات الأممية.

بعد خمس سنوات من هذا المسار، نقف على حصيلة يمكن قراءتها على ستة مستويات :

سوء حوكمة الدولة وشلل المؤسسات :

تمركزت السلطات في يد واحدة دون أي رقابة مؤسسية فعلية. غدا البرلمان هيئة وظيفية لا وزن لها، والقضاء أداة تنفيذية لا سلطة مستقلة. تُصدر المراسيم الرئاسية بدلاً من التشريع، وتُحسم القضايا بالرغبات لا بالقانون. استُبعدت الكفاءات لصالح اعتبارات الولاء فأصاب الإدارة حالة من الشلل الهيكلي العميق.

الانغلاق السياسي والقمع المنهج :

تجاوز عدد المعتقلين السياسيين المئات، من بينهم رؤساء أحزاب وقضاة ومحامون وصحفيون ورجال أعمال وناشطون شباب. أصدرت المحاكم أحكاماً قضائية تعسفية وصلت إلى عشرات السنوات. ومن أبرز الضحايا رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي الذي بلغ مجموع ما صدر بحقه مؤخراً حكم بالوحد بالوحد بالإضافة لعشرات السنين من السجن في قضايا ذات طابع سياسي صرف. حتى أفضى كل ذلك إلى شيوع مناخ رعب شامل يدفع التونسيين إلى الصمت والإذعان.

التدهور الحقوقي والانحدار نحو الاستبداد :

انحدرت تونس إلى المرتبة 129 من 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود، وعُُلِّقَت أنشطة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات أخرى حتى بلغ الأمر إلى حدّ إصدار حكم بالإعدام في حق ناشط بسبب منشورات رقمية، في مؤشر صارخ على حجم مخاطر مآلات الاستبداد.

الانهيار الاقتصادي والمالي :

يتجاوز الدين العام اليوم 80% من الناتج المحلي الإجمالي .
تعثرت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بسبب غياب الإصلاحات الجدية ولاعتمادات أيديولوجية.
تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأغلقت مؤسسات مالية دولية عدة أبواب تمويلها في غياب ضمانات مؤسسية كافية.
و المواطن التونسي العادي يعيش الأزمة يومياً في ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العامة.

التدهور الاجتماعي ونزيف العقول :

تتصاعد معدلات الهجرة غير النظامية بشكل مقلق، إذ يختار الشباب التونسي بأعداد متزايدة مغامرة الموت في البحر على الاستسلام لليأس في الوطن. الخبرات المهنية والأكاديمية تتسرب إلى الخارج، و تراجع الثقة العامة في المستقبل بينما تتزايد مؤشرات الإحباط والاكتئاب الاجتماعي، أمام إرتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وندرة المواد الأساسية والأدوية واستنزاف البطالة.

العزلة الخارجية وتآكل السمعة الدولية :

انسحبت تونس من بروتوكول ميثاق الحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وباتت العلاقة مع المنظومة الحقوقية الدولية تتسم بالتوتر وتوالي تقارير مدينة للنظام. كما أخفقت الحكومة في إقناع المؤسسات المالية الدولية بجدية الإصلاح، مما يضيق هامش التمويل الخارجي الضروري لإخراج الاقتصاد من أزيمته.

ثالثاً، في المخاطر الكبرى

لا تُصدر الحركة هذا التحذير من موقع الخصومة السياسية الضيقة، بل من موقع المسؤولية الوطنية العميقة. تونس ليست ملكاً لحكومة ولا حكراً على فريق، وما يُهدد تماسكها يطال الجميع دون استثناء.
و المخاطر اليوم أكثر تشابكاً وخطورة مما كانت عليه في أي مرحلة سابقة :

خطر تآكل الدولة وانهيار الشرعية :

حين تُحوّل مؤسسات الدولة إلى أدوات خدمة السلطة الفردية بدلاً من أن تكون حارسة لحقوق المواطنين ومصالحهم، تفقد الدولة شرعيتها الجوهريّة. المواطن الذي يرى في القضاء أداة اضطهاد لا عدالة، وفي الشرطة جهاز قمع لا أمان، وفي الإدارة بيروقراطية موالاة لا خدمة عامة، هو مواطن بدأ ينفصل عن دولته وجدانياً.
و هذا الانفصال إذا تراكم يُفضي إلى أزمة شرعية لا تُعالجها الانتخابات أو الآليات الشكلية وحدها.

خطر الانفجار الاجتماعي : تراكمت مظالم المواطنين على مدى سنوات، من ارتفاع الأسعار، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية، وتفشي البطالة في صفوف الشباب الجامعي، وضيق الحريات العامة.
هذا المجتمع المحتقن قد ينفجر في أي لحظة بطريقة قد تتجاوز طاقة أي سلطة على الاحتواء، لا قدر الله.

خطر الانهيار المالي وعجز الدولة :

في غياب الإصلاح السياسي الحقيقي الذي يفتح أبواب التمويل الدولي ويعيد الثقة في بيئة الأعمال، تسير تونس على حافة أزمة سيولة قد تُعجز الدولة عن دفع الأجور وتمويل الخدمات الأساسية. وهذا السيناريو الذي لم يعد مستبعداً، سيُلقي بتبعاته الكارثية على الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة.

خطر الانزلاق نحو العنف والتطرف : تعلّمنا التجربة التاريخية أن الاستبداد المفرط والإقصاء المنهج والإحباط التراكمي يُنتجون في نهاية المطاف تطرفاً وعنفًا. تونس ليست بمنأى عن هذا المسار إذا استمر حكم الفرد في تجفيف مساحات التعبير والمشاركة السلميين، وضرب المنظومة القيمية والتربوية للمجتمع.

خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي والمتوسطي :

تونس بوابة استراتيجية في قلب المتوسط، فزعزعة استقرارها لا تُهدد التونسيين وحدهم، بل تُفاقم أزمة الهجرة غير النظامية التي تُقلق أوروبا، وتفتح ثغرات يمكن أن تستغلها جهات إقليمية ودولية لتوسيع نفوذها في هذا الفضاء الاستراتيجي الحساس و بما يوفر مناخاً خصباً لتفشي ظاهري الإرهاب والجريمة المنظمة.

رابعاً: مواصلة مسيرة النضال السلمي من أجل استرداد الحقوق والحريات وإنقاذ البلاد:

تؤكد حركة النهضة عزمها الراسخ على مواصلة مسيرة النضال السلمي المدني مستفيدة من دروس تجربة الانتقال الديمقراطي، وتتعترف بشجاعة بما كان ينقص هذه التجربة في تلك المرحلة، في مجال التواصل مع الشعب، وفي إدارة أولوية الاقتصاد، وفي ضعف بناء التحالفات الوطنية الواسعة.

أولاً، الحرية شرط لا تفاوض عليه :
لا بد من الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين وهذا هو الاستحقاق الأول والأهم.
يجب إعادة الاعتبار الكامل لكل من سُجن بسبب موقفه السياسي أو انتمائه الحزبي أو التعبير عن الرأي، و استعادة استقلالية القضاء و ضمان مقومات المحاكمة العادلة.

ثانياً: بناء توافق وطني بلا إقصاء ولا شروط مسبقة:

تدعو الحركة كل المكونات الحية بالبلاد إلى توحيد الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق و الحريات و استعادة المسار الديمقراطي و وضع أسس لعقد اجتماعي جديد أكثر عدالة وأكثر ترسيخاً لمبادئ الحرية والديمقراطية والتداول على السلطة.

ثالثاً: إصلاح اقتصادي واجتماعي شامل يُعيد الأمل :

- برنامج إصلاحي اقتصادي هيكلي حقيقي يُعيد الثقة في بيئة الأعمال، و يفتح أبواب الاستثمار، مع صون صارم للعدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة.
- معالجة جدية لملف الدين العام في إطار حوار اجتماعي واسع.
- سياسات موجّهة لاستعادة الشباب المهاجر و توفير القرص في الوطن.
- رقمنة الخدمات الحكومية ومحاربة الفساد الإداري البيوي.

عاشت تونس حرة مستقلة ديمقراطية و تعددية.

عن حركة النهضة

القسم التاريخي

من رحم المعاناة تولد أعظم
قصص الثبات والعطاء



"حركة النهضة: محطات التشكل والتحول في السياق التونسي"

1 - دوافع النشأة ومنطلقات التأسيس

من رحم التحولات العاصفة التي عرفها المجتمع التونسي في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي سياق اتسم بتفاقم الفقر نتيجة إخفاقات خيارات اقتصادية متتالية، وفي ظلّ الصدمة الحضارية والسياسية التي خلفتها نكسة 1967 وما ترتّب عليها من احتلال سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، وحين كانت الثقافة عنوانًا للفرنجة والغربة والتفسخ، وكان التدين في الأوساط الشعبية رديفًا للجهل والخمول والشعوذة، وسمّةً للجنة المهترئة والمساجد المهجورة والفقر والمرض، بدأت تتشكل نواة تيار إسلامي مستنير يحمل همّ الهوية، ويسعى إلى إعادة وصل المجتمع بقيمه الحضارية والثقافية والدينية.

ولم يكن ذلك المسار مجرد ولادة تنظيم سياسي عابر، بقدر ما كان تعبيرًا عن حراك فكري واجتماعي عميق تفاعل مع أسئلة الحرية والكرامة والدولة والهوية والعدالة، وتأثر بما شهدته المنطقة العربية والإسلامية من بقضة فكرية.

2 - البذور الأولى والتشكل المبكر

وهكذا، في مطلع السبعينيات، بدأت ملامح جيل ناشئ تتشكل بوضوح، يجمع بين الأصالة الحضارية والانتماء والالتزام الديني المستنير، وبين مواكبة التقدم العلمي والانفتاح على العصر، ليبرز بذلك تيار فكري إصلاحي أخذ يؤثر تدريجيًا في واقع الحياة التونسية بمختلف الجهات والياديين.

ولعلّ الشيخ راشد الغنوشي، أستاذ الفلسفة، كان له قصب السبق في غرس البذرة الأولى لهذا المشروع الفكري والدعوي، رفقة نخبة متميزة من رجالات تونس العاصمة، من بينهم الشيخ محمد الصالح النيفر، والشيخ عبد الفتاح مورو، و الدكتور حميدة النيفر، والشيخ عبد القادر سلامة.

وتبلورت البداية من خلال سلسلة محاضرات فكرية وتأطيرية ودروس أسبوعية قيّمة بجامع يوسف داي، ثم تحولت مع الزمن إلى فضاء لصناعة الوعي وبناء ملامح الصحة الفكرية الجديدة.

وكانت تلك الدروس أشبه بنوافذ تُخلع منها أروية اليأس والانكسار، وتُستنهض عبرها معاني الوعي بالذات والتاريخ والرسالة الحضارية. وقد ظلت تستقطب ثلة من المواظين الذين كانت أعدادهم تتزايد باطراد، جلهم من الشباب الناشئ والطلبة المتميزين من مختلف الاختصاصات الجامعية، يحملون شغف المعرفة والتطلع إلى التغيير.

3 - الجماعة الإسلامية

ومضت الأيام فيما كانت البذور الأولى لذلك الوعي الجديد تشق طريقها بهدوء وثبات، تحت اسم «الجماعة الإسلامية»، التي تأسست سنة 1971 على أيدي مجموعة من الشباب الجامعي والثقفيين، يتقدمهم مرة أخرى الشيخ راشد الغنوشي، ثم الشيخ عبد الفتاح مورو، وعدد من الوجوه الفكرية والدعوية الشابة، من بينهم - على سبيل الذكر لا الحصر - صالح كركر، وحسن الغضبان، وصالح بن عبد الله، والفاضل البلدي، وصالح الدين الجورشي، وأحمد لحول، وعلي نوبر، وغيرهم كثير.

واتخذت الجماعة في بداياتها طابعًا دعويًا تربويًا، ركّزت فيه على العمل الثقافي والتوعوي داخل المساجد والجامعات، وسعت إلى بعث الوعي الديني وإحياء الانتماء الحضاري، في مواجهة المدّ اليساري والعلماني البورقوي الذي كان مهيمًا على الساحة الفكرية والسياسية آنذاك، والموجه العام لخيارات دولة الاستقلال وتوجهاتها الثقافية والاجتماعية.

4 - الانتقال النوعي وميلاد حركة الاتجاه الإسلامي

ومع اتساع النشاط وتنامي الحضور داخل الأوساط الطلابية والنقابية، بدأت الجماعة تدرك ضرورة الانتقال من الإطار الدعوي المحدود إلى مشروع أكثر تنظيمًا ووضوحًا.

لذلك عُقد المؤتمر التأسيسي سنة 1979، وهو الذي مثّل محطة مفصلية في بناء الهيكلة التنظيمية للحركة، ووضع أسس العمل المؤسسي الداخلي، وصياغة رؤية أكثر شمولاً للعمل العام.

غير أن التحول الأبرز جاء خلال المؤتمر الثاني المنعقد بمدينة سوسة يومي 9 و10 أفريل 1981، حين قررت الجماعة الخروج إلى العلن وتغيير اسمها إلى «حركة الاتجاه الإسلامي». وقد مثّل ذلك الإعلان انتقالاً نوعياً من العمل الدعوي إلى الفعل السياسي المنظم، مع التأكيد على التعددية السياسية والعمل السلمي المدني ورفض كل أشكال العنف.

وفي السادس من جوان 1981 تم الإعلان الرسمي عن الحركة، لتدخل بذلك مرحلة جديدة من التفاعل المباشر مع الشأن العام التونسي.

ثم ما لبثت الحركة خلال الثمانينيات أن وسّعت حضورها ونفوذها داخل الجامعات أساساً، وفي الشارع الشعبي عموماً، مستفيدة من تنامي المدّ الطلابي واتساع دائرة التعاطف الشعبي معها.

غير أن علاقتها بالسلطة سرعان ما دخلت طور الصدام، خاصة في بداية صائفة 1981، حيث تعرضت قياداتها ومناضلوها إلى مختلف أشكال التضييق السياسي، من ملاحقات واعتقالات ومحاكمات قاسية بلغت حدّ التلويح بأحكام الإعدام في أواخر المرحلة البورقبيّة.

5 - «حركة النهضة» بين التحول التنظيمي وتطور الخطاب الفكري والسياسي

ورغم قسوة المواجهة وضراوة الاستهداف، واصلت الحركة تطوير خطابها الفكري والسياسي، وعقدت مؤتمراتها الداخلية التي ركّزت على قضايا الديمقراطية والحريات العامة والعمل المدني، في محاولة لصياغة مشروع سياسي يجمع بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة.

وفي سنة 1988 اختارت الحركة اسمها الجديد «حركة النهضة»، في محاولة للتكيّف مع المناخ السياسي الجديد الذي أعقب وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم.

غير أن مرحلة الانفراج النسبي لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما دخلت البلاد، ابتداءً من سنة 1991، في طور مواجهة حادة شنتها السلطة ضد الحركة، انتهت بحملات اعتقال واسعة ومحاكمات قاسية، رافقتها أشكال من التضييق والتنكيل والتعذيب، إضافة إلى نفي وتشريد عدد كبير من قياداتها في مختلف بقاع العالم.

وهكذا وجدت الحركة نفسها أمام سنوات طويلة من العمل بين السجون والمنافي، ومواصلة النشاط في ظل رقابة أمنية مشددة، وفي سياق سياسي بالغ الانغلاق والصعوبة.



6. الرهان الديمقراطي وتحديات الانتقال بعد ثورة الكرامة

ومع اندلاع الثورة التونسية سنة 2010 - 2011 وسقوط نظام زين العابدين بن علي، عادت حركة النهضة إلى النشاط العلني والقانوني، وحققت فوزًا بارزًا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، مكّنتها من تشكيل حكومة الترويكا بالتحالف مع حزبي المؤتمر والتكتل، كما عقدت مؤتمرها التاسع في جويلية 2012، وهو أول مؤتمر علني لها بعد الثورة.

وقد أكدت خلاله تمسكها بالخيار الديمقراطي، وحرصها على الشراكة الوطنية والتداول السلمي على السلطة، كما أعادت بناء مؤسساتها التنظيمية وانتخبت قيادة جديدة.

أما المؤتمر العاشر، للتعقد بين 20 و23 ماي 2016، فقد اعتُبر من أهم المؤتمرات الفكرية والسياسية في تاريخ الحركة، إذ أعلنت خلاله الفصل بين النشاط الدعوي والعمل السياسي، وأكدت التزامها بالديمقراطية والنهج الإصلاحي والدولة المدنية والحرية العامة.

7. ماذا بعد 25 جويلية؟

بعد 25 جويلية 2021 دخلت حركة النهضة مرحلة دقيقة اتسمت بإعلان معارضتها للإجراءات الاستثنائية واعتبارها انقلابًا على الدستور والشرعية، مع تمسكها بالنضال السلمي والقانوني من أجل استعادة المسار الديمقراطي، بالشراكة مع القوى السياسية والمدنية الراضة للأمر الواقع.

وفي هذا السياق، برز حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، ثم تشكّلت «جبهة الخلاص الوطني» كائتلاف سياسي يضم عددًا من الأحزاب والشخصيات الوطنية المعارضة.

كما تصاعدت الضغوط السياسية والمحاکمات التي طالت عددًا من قيادات الحركة، إلى جانب غلق مقراتها، وذلك في إطار محاولات إضعاف قدرتها التنظيمية وإرباك حضورها في المشهد العام.

وهكذا، فإن مسار حركة النهضة، منذ نشأتها كجماعة دعوية صغيرة وصولًا إلى تحولها إلى أحد أبرز الفاعلين السياسيين في تونس، يعكس رحلة ممتدة من التحولات الفكرية والتنظيمية والسياسية، تداخلت فيها محطات الصعود والانكسار والمواجهة والمراجعة، في سياق حيّ من التفاعل مع أسئلة الوطن الكبرى: الحرية والديمقراطية والهوية والعدالة.



وثيقة البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي

6 جوان 1981

الجزء الأول: الديباجة

يشهد العالم الإسلامي . وبلادنا جزء منه . أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه . فمنذ أواخر التاريخ الوسيط ، وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا ، وتدفع بها إلى التخلي عن مهمة الريادة والإشعاع ، طوراً لفائدة غربٍ مستعمر ، وطوراً آخر لصالح أقليات داخلية متحكمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها .

وكان المستهدف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام ، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي . فقد عُزل بصورة تدريجية بطيئة ، وأحياناً بشكل جريء وسافر ، عن مواقع التوجيه والتسيير الفعلي لواقعنا . فهو ، رغم بروزه عاملاً محدداً في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا ، وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر ، قد بات اليوم . أو يكاد . مجرد رمز تحديق به للخاطر ثقافياً وأخلاقياً وسياسياً ، نتيجة ما تعرض له ، في المرحلة المعاصرة والأخيرة خاصة ، من إهمال واعتداء على قيمه ومؤسساته ورجاله .

وإضافة إلى هذه المعطيات الحضارية التي تشترك فيها بلادنا مع سائر بلاد العالم الإسلامي ، عرفت تونس في أواخر الخمسينيات وطيلة عقدي الستينيات والسبعينيات . رغم حصولها على وثيقة الاستقلال . أوضاعاً خصوصية اتسمت بالتأزم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطل سبل النمو الشامل . وقد تكرر هذا الوضع نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكم ، أي الحزب الدستوري ، وتدرجه للتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والنظمات الجماهيرية من ناحية ، ونتيجة ارتجالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبها وارتباطها بمصالح دولية تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى .

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي بتونس في بداية السبعينيات ، بعد أن توفرت له كل أسباب الوجود ، وتأكدت ضرورته . وقد ساهم هذا الاتجاه ، من مواقعه ، في إعادة الاعتبار للإسلام فكرًا وثقافة وسلوكًا ، وإعادة الاعتبار للمسجد ، كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية ، فأدخل عليها لأول مرة نفسًا جديدًا في اتجاه تأصيل الهوية والوعي بالصلحة ، وتأكيد التعدد بتجسيمه وأفعيًّا .

وقد عبر الاتجاه الإسلامي ، من خلال نشاطه ومواقفه العديدة ، عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته ، فالتفت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمثقفين . وكان نموه السريع مجلبة لاهتمام الملاحظين وترصد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج .

ورغم سعيه الرصين والمتعقل لتلمس أنجع سبل التطور والتغيير ، فقد تعرض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائية للغرضة ، نظمتها ضده السلطة الحاكمة ووسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية . وبلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسفًا على وسائل إعلامه قصد منعه من إبلاغ صوته ، ثم تطورت بعد ذلك إلى أشكال أشد قهراً ، فقدمت عناصره إلى المحاكمات ، وتكثفت ضد أفرادها التتبعات والتحقيقات ، وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والإهانة .

إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا ، يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية والوطنية والإنسانية ، في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقديمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القيم .

وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة ، وأنه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين . إن هذا الفهم ، فضلاً عن كونه يعبر عن تصور كسبي دخيل على ثقافتنا الأصلية ، يكرس استمرارية حديثة لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا .

على أن حركة الاتجاه الإسلامي لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ، ولا تطمح يوماً في أن يُنسب هذا اللقب إليها . فهي ، مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق والمسؤول مع الدين ، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي تنبثق منها مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية .

وبهذا المعنى تكون حركة الاتجاه الإسلامي واضحة الحدود ، محددة المسؤولية ، غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك . إلا ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية . مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع الدين ورفعوا رايات الإسلام .

وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية ، وتكافؤاً مع حسامة المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى ، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا . ولا بد أن يكون هذا العمل ضمن حركة مبلورة الأهداف ، مضبوطة الوسائل ، ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة .

إن حركة الاتجاه الإسلامي ، التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والإرهاب ، لتأمل أن تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام .

الجزء الثاني: المهام

تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

أ . بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بإفريقيا، ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضللال.

ب . تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

ج . أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د . إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية، وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعاً عادلاً على ضوء المبدأ الإسلامي: «الرجل وبلأوه، الرجل وحاجته»، أي: من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة، وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال، حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

هـ . المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي والعربي والعالمي، حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردّت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلب دولي.

الجزء الثالث: الوسائل

لتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

- * إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة، أسوة بالمسجد في العهد النبوي، وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم، جامع الزيتونة، من صيانة للشخصية الإسلامية ودعمًا لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري.
- * تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من ذلك: إقامة الندوات، وتشجيع حركة التأليف والنشر، وتجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامة، وتشجيع البحث العلمي، ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً عن إعلام الميوعة والنفاق.
- * دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة، مع التفتح على اللغات الأجنبية.
- * رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة.
- * رفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية، لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقت الشعب ودفع للبلاد في طريق العنف، وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية، والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية.
- * بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعي في صيغ معاصرة، وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة.
- * الانحياز إلى صفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعاتهم مع المستكبرين والمترفين.
- * دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.
- * اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللائكية والانتهازية.
- * تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.
- * بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي، غريباً وعربياً وإسلامياً، وضمن عالم المستضعفين عامة.
- * توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة في تونس، وعلى صعيد المغرب العربي والعالم الإسلامي كله.
- * دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم.

الهيئة التأسيسية لحركة الإتجاه الإسلامي

التاريخ: 5 جوان 1981

1. الشيخ محمد صالح النيفر - مدرس بجامع الزيتونة، متقاعد - 78 سنة - تونس
2. الشيخ عبد القادر سلامة - مدير مجلة المعرفة - 73 سنة - قصبية المديوني
3. عبد الوهاب سليمان الكافي - أستاذ علوم طبيعية - 51 سنة - القيروان
4. محمد نويرة - موظف - 46 سنة - المكنين
5. الهادي بن حميدة الحاج إبراهيم - معلم - 42 سنة - جربة
6. راشد الغنوشي - أستاذ فلسفة - 40 سنة - حامة قابس
7. الحبيب ربحان - أستاذ تاريخ - 34 سنة - بنزرت
8. الحبيب السويسي - موظف - 33 سنة - بني خيار
9. علي نوير - أستاذ رياضيات - 33 سنة - سوسة
10. ضو صويد - أستاذ عربية - 33 سنة - تطاوين
11. عبد العزيز الوكيل - أستاذ عربية - 33 سنة - صفاقس
12. عبد الفتاح مورو - محام - 33 سنة - تونس
13. عبد الله الطاوي - محام - 32 سنة - باجة
14. عبد الرؤوف رمضان - أستاذ رياضيات - 31 سنة - المطوية
15. محمد الهادي الزمزمي - محام - 30 سنة - حامة قابس
16. جلييلة الكسراوي - مهندسة أولى - 30 سنة - تونس
17. فاضل البلدي - معلم - 29 سنة - بوسالم
18. زاهر المحجوب - أستاذ بالمدرسة القومية للمهندسين - 29 سنة - بني حسان
19. الحبيب اللوز - مقال - 28 سنة - صفاقس
20. محمد نجيب الخديري - أستاذ تربية - 28 سنة - سوسة
21. الدكتورة سميرة شيخ رحو - طبيبة - 28 سنة - صفاقس
22. الحبيب المكاني - صحفي ناشر - 26 سنة - جمال
23. بنعيسى المدني - أستاذ فلسفة - 25 سنة - رأس الجبل
24. عبد الله الزواري - معلم - 25 سنة - الكاف
25. سوسن الصديقي - أستاذة تربية - 24 سنة - القيروان

مؤتمرات حركة النهضة التونسية

نظّمت حركة النهضة عشرة مؤتمرات عامة منذ تأسيسها. وقد عُقدت المؤتمرات الثمانية الأولى في ظروف سرّية خلال فترة الحظر والملاحقة، بينما عُقد المؤتمران التاسع والعاشر علناً بعد الثورة التونسية.

فيما يلي التسلسل الزمني للمؤتمرات العامة:

المؤتمر الأول

أوت 1979 – تونس (منوبة)
مؤتمر التأسيس.

المؤتمر السادس

ديسمبر 1995 - ألمانيا
التقييم

المؤتمر الثاني

أفريل 1981 – تونس (سوسة)
الإعلان الرسمي عن الحركة والسعي نحو التقنين.

المؤتمر السابع

أفريل 2001 - سويسرا
إعادة الهيكلة

المؤتمر الثالث

أكتوبر 1984 – تونس (سليمان)
تجديد القيادة.

المؤتمر الثامن

ماي 2007 - هولندا

المؤتمر الرابع

ديسمبر 1986 – تونس (المنزه)
مشروع الأولويات.

المؤتمر التاسع

12 – 16 جويلية 2012 – تونس (الكرم)
أول مؤتمر علني في تاريخ الحركة بعد الثورة.

المؤتمر الخامس

مارس 1988 – تونس (صفاقس)
إعادة بناء القيادة.

المؤتمر العاشر

20 – 23 ماي 2016 – تونس (الحمامات)
شهد التقييم العام للحركة وإقرار مبدأ الفصل بين السياسي والدعوي.



اللائحة التاريخية (التقييمية)

تُعَدُّ اللائحة التاريخية أو التقييمية من أبرز وأجراً الوثائق التي صدرت عن المؤتمر العاشر لحركة النهضة سنة 2016، إذ مثّلت محاولة علنية ومنظمة لإعادة قراءة تاريخ الحركة وتجربتها السياسية والفكرية قراءة نقدية شاملة. ولم تكن مجرد وثيقة تنظيمية داخلية، بل مثّلت مراجعة فكرية وسياسية لمسار الحركة منذ نشأتها إلى مرحلة ما بعد الثورة.

انطلقت اللائحة من تأكيد على ضرورة النقد الذاتي باعتباره شرطاً للتطور والاستمرار، معتبرة أن الأحزاب التي لا تراجع تجربتها تفقد قدرتها على فهم الواقع والتفاعل معه. لذلك حرصت الحركة على تقديم تقييم جماعي لتاريخها السياسي والتنظيمي، وخاصة لتجربة الحكم بعد الثورة. وراجعت اللائحة تطور الحركة منذ السبعينيات، حيث انتقلت - وفق تصورها - من حركة ذات طابع دعوي وهوياتي تخوض معركة الدفاع عن الهوية الإسلامية، إلى حركة احتجاجية تواجه نظاماً استبدادياً، ثم إلى حزب سياسي ديمقراطي وطني يعمل داخل إطار الدولة المدنية والديمقراطية التعددية. واعتبرت أن هذا التطور لم يكن مجرد تغيير تنظيمي، بل تحول عميق في الرؤية السياسية والفكرية. وفي تقييم مرحلة ما قبل الثورة، أكدت الحركة أنها دفعت ثمنها باهظاً من السجون والملاحقات، وأنها ساهمت في مقاومة الاستبداد والحفاظ على مطلب الحرية داخل المجتمع التونسي. لكنها اعترفت أيضاً بأن ظروف العمل السري وما فرضته سنوات القمع أنتجت أحياناً انغلاقاً تنظيمياً وثقافة داخلية متأثرة بمنطق السرية والحد.

أما بخصوص الثورة التونسية، فقد شددت اللائحة على أن الثورة كانت فعلاً وطنياً جماعياً شاركت فيه مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، واعتبرت أن فوز الحركة في انتخابات 2011 حملها مسؤولية ثقيلة في إدارة المرحلة الانتقالية أكثر من كونه مجرد انتصار حزبي. وفي تقييم تجربة الحكم خلال فترة الترويكا (2011-2014)، أبرزت اللائحة عدداً من الإنجازات، أهمها:

- المساهمة في صياغة دستور توافقي يحمي الحريات ويثبت الهوية الوطنية.
- الحفاظ على وحدة الدولة ومنع الانزلاق نحو العنف.
- القبول بالشراكة السياسية والتوافق.
- الإسهام في إنجاح الانتقال الديمقراطي.

وفي المقابل، اعترفت اللائحة بعدة إخلالات وأخطاء، من بينها:

- ضعف الخبرة في إدارة مؤسسات الدولة.
- عدم النجاح في بناء تحالفات سياسية أوسع.
- اختلال ترتيب الأولويات بين المطالب الاجتماعية والرهانات السياسية والدستورية.
- ضعف التواصل السياسي والإعلامي.
- بطء معالجة الملفات الاقتصادية والتنموية.

كما أقرت بأن التعاطي مع الملف الأمني وظاهرة السلفية شهد أحياناً تقديرات غير دقيقة بسبب تعقيدات المرحلة الانتقالية. وخصّت اللائحة مسألة "التوافق" بمكانة مركزية، معتبرة أن خيار الحوار والتنازل المتبادل ساهم في حماية تونس من سيناريوهات الانقسام والصدام التي عرفتها دول عربية أخرى. وقُدِّمت تخلي الحركة عن الحكم سنة 2014 باعتباره قراراً وطنياً طوعياً غلب مصلحة البلاد على مصلحة الحزب.

ومن أهم محاور اللائحة إعلان التحول الفكري والسياسي للحركة، خاصة من خلال مبدأ "التخصص"، أي الفصل بين المجال الدعوي والمجال السياسي. فأكدت الحركة أنها أصبحت حزباً سياسياً مدنياً متخصصاً في العمل السياسي، بينما تُترك الأنشطة الدعوية والثقافية للمجتمع المدني والجمعيات المستقلة.

وفي هذا السياق، أعلنت الحركة تمسكها بالدولة المدنية والديمقراطية والتعددية، وقدمت نفسها باعتبارها حزباً وطنياً ديمقراطياً ذا مرجعية إسلامية، لا حركة شاملة تحتكر المجالين الدعوي والسياسي معاً.

كما حملت اللائحة رسالة واضحة حول "تونس" الحركة واستقلالية القرار الوطني، حيث شددت على خصوصية التجربة التونسية، وعلى أن خيارات الحركة تنبع من الواقع التونسي لا من أي ارتباط تنظيمي خارجي. لذلك اعتبر كثيرون المؤتمر العاشر لحظة انتقال من نموذج "الإسلام السياسي التقليدي" إلى نموذج "الحزب الديمقراطي ذي المرجعية الإسلامية".

وفي رؤيتها للمستقبل، دعت اللائحة إلى:

- التركيز على قضايا الاقتصاد والتنمية والتشغيل.
- مكافحة الفساد.
- تعزيز الحريات والديمقراطية.
- تطوير الديمقراطية الداخلية.
- الانفتاح على الشباب والنساء والكفاءات الوطنية.

وخلُصت اللائحة إلى أن حركة النهضة حاولت الانتقال من حركة احتجاجية عقائدية إلى حزب سياسي وطني ديمقراطي، يعترف بأخطائه، ويتمسك بالتوافق والدولة المدنية والعمل الديمقراطي، مع المحافظة على مرجعيته القيمية الإسلامية. ورغم ذلك، بقي الجدل قائماً داخل تونس وخارجها حول مدى عمق هذا التحول، وهل مثل مراجعة فكرية حقيقية أم تموقعاً سياسياً فرضته التحولات الداخلية والإقليمية.

التضحيات



شكّلت سنوات التسعينيات واحدة من أكثر المراحل قسوة في تاريخ حركة النهضة، إذ دخلت الحركة في مواجهة مفتوحة مع السلطة انتهت بحملة استئصال واسعة استهدفت وجودها التنظيمي وتأثيرها المجتمعي. وقد شهدت تلك الفترة موجات متتالية من الاعتقالات والمحاكمات والتعذيب والملاحقات الأمنية، إضافة إلى التضييق الكامل على النشاط السياسي والدعوي، في إطار سياسة هدفت إلى إقصاء الحركة من المجال العام وإنهاء حضورها داخل المجتمع التونسي.

وخلال تلك السنوات، تعرّض آلاف المنتمين إلى الحركة للسجن والمراقبة الإدارية والإضرابات عن الطعام، بينما تكبّدت عائلاتهم أعباء نفسية واجتماعية كبيرة، خاصة في ظل انقطاع العديد من التلاميذ والطلبة عن مساراتهم الدراسية بسبب الملاحقات الأمنية. وقد مثّل صمود المعتقلين داخل السجون إحدى أبرز صور المقاومة ضد الاستبداد، حيث تحولت تجربة السجن إلى رمز للثبات السياسي والإنساني في الذاكرة النهضة.

كما برز دور المرأة داخل الحركة خلال هذه المرحلة بوصفها عنصرًا محوريًا في الحفاظ على تماسك العائلات واستمرار الروابط الاجتماعية والتنظيمية. فقد تحملت النساء أعباء الإعاقة والملاحقة، وتعرضن بدورهن للسجن والتضييق والإكراه على نزع الحجاب، غير أن ذلك لم يمنعهن من لعب دور أساسي في دعم الحركة والحفاظ على استمراريتها.

وفي ظل اشتداد القمع، اضطرت قيادات الحركة إلى الهجرة خارج البلاد، حيث أعادت تنظيم صفوفها، وأجرت مراجعات فكرية وسياسية أكدت من خلالها تمسكها بالخيار المدني والسلمي ورفضها للعنف والازدواجية التنظيمية. كما نشطت في المجالين الحقوقي والإعلامي للتعريف بقضية المعتقلين وكشف الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال تلك المرحلة.

وقد ساهمت منظمات وهيئات حقوقية تونسية ودولية في توثيق تلك الانتهاكات وفضح ممارسات النظام، الأمر الذي ساعد على إبقاء قضية الحريات وحقوق الإنسان حاضرة داخل تونس وخارجها. ورغم طول سنوات الحنة وقسوة سياسة الاستئصال، تمكنت حركة النهضة من الحفاظ على قدر من حضورها الرمزي والاجتماعي، مستفيدة من تمسكها بالخيار السلمي ومن استمرار تواصلها مع بقية مكونات المعارضة، وهو ما ساعدها لاحقًا على العودة السريعة إلى المشهد السياسي بعد الثورة.

من يكرّم الشهيد يتبع خطاه



ضمّت قائمة شهداء حركة النهضة عددًا من الذين سقطوا خلال سنوات المواجهة مع الاستبداد، في ظروف وملابسات متعددة عكست حجم القمع الذي عرفته تلك المرحلة. فقد قضى بعضهم اغتيالًا بالرصاص أثناء المظاهرات أو خلال المدهمات الأمنية، فيما توفي آخرون تحت التعذيب داخل مراكز الاحتجاز، أو بعد صدور أحكام بالإعدام في محاكمات اعتبرتها الحركة تفتقر إلى شروط العدالة والإنصاف. كما شملت القائمة حالات اختفاء قسري، ووفيات داخل السجون نتيجة الإهمال أو المرض، إضافة إلى من قضوا في النافي بسبب الملاحقة والتهجير، أو خلال إضرابات الجوع، فضلًا عن ضحايا التجنيد القسري وما خلفه من مآسٍ إنسانية.

وقد مثل هؤلاء، في الذاكرة النهضة، رموزًا للتضحية والصمود، إذ قدموا أرواحهم ودماءهم دفاعًا عن الوطن وتمسكًا بقيم الحرية والكرامة والهوية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وتحولت سيرتهم مع مرور الزمن إلى جزء من سرديّة المحنة، بما تحمله من معاني الثبات في مواجهة القمع والإصرار على مواصلة النضال من أجل الحقوق والحريات.



قائمة شهداء حركة النهضة

1. سمير اللافي

أصيل قرية النصر بالكناصي سيدي بوزيد
العمر: 22 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/03/01
سبب الوفاة: سقوط من طابق علوي خلال
مهاجمة أمنية للمبيت الجامعي بصفاقس

2. أحمد العمري

أصيل منطقة الفالة - قلعة سنان - الكاف
العمر: 21 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/05/08
سبب الوفاة: اغتيال بالرصاص من البوليس السياسي في
مظاهرة طلابية بكلية العلوم بالنار تونس

3. عدنان بن سعيد

أصيل مدينة فتناسا - قبالي
العمر: 21 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/05/08
سبب الوفاة: اغتيال برصاصين في الرأس من البوليس
السياسي في مظاهرة طلابية بكلية العلوم بالنار تونس

4. عبد الستار الطرابلسي

أصيل قرية السلوقية - تستور - باجة
العمر: 28 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/06/04
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب الوحشي بفرقة الأمن
الوطني بباجة

5. منصف زروق

أصيل مدينة غار الملح - بنزرت
العمر: 40 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/08/13
سبب الوفاة: قتل تحت التعذيب الوحشي بثكنة الأمن
ببوشوشة يوم الخميس 13 أوت 1987

6. عبد الرؤوف العربي

أصيل ضاحية باردو - العاصمة
العمر: 39 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/05/09
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب بزنزانات وزارة
الداخلية - منوبة

7. عامر الدقاش

أصيل تونس

تاريخ الاستشهاد: 1991/06/11
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب

8. كمال بن بلقاسم السبيعي

أصيل الجريصة - الكاف
العمر: 24 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1984/01/03
سبب الوفاة: قتل بالرصاص في المواجهات بين
التظاهرين وقوات القمع في أحداث الخبز 03 جانفي

9. بوبكر الرزقي

أصيل منوبة

تاريخ الاستشهاد: 1984/01/08
سبب الوفاة: اغتيال برصاص من فوق دبابة عسكرية
يوم 08 جانفي 1984 بعد خروجه من جامع الدندان
بعد أداء صلاة الصبح

10. عثمان بن محمود

أصيل معتمدية القصور - الكاف / الكبارية - حي
التضامن

العمر: 27 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1986/04/18
سبب الوفاة: اغتيال برصاص البوليس السياسي بحي
الزهور بالعاصمة

11. مصطفى حجلوي

أصيل قطرانة - سيدي بوزيد
العمر: 23 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/05/27
سبب الوفاة: قيده البوليس السياسي بالسلسل ثم
ألقى به من الطابق الثالث خلال مهاجمة للمبيت
الجامعي

12. خالد الخليفي

أصيل منطقة بوشمة من مدينة قابس
العمر: 26 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/06/05
سبب الوفاة: اغتيال برصاصة في القلب أثناء مظاهرة
بقابس

13. أنور الجوادي

أصيل مدينة سوسة العتيقة
العمر: 24 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/07/19
سبب الوفاة: اغتيال برصاصة في الرأس وأخرى في القلب
وهو يسبح ضمن فعاليات ثقافية في شاطئ برج خديجة
بسوسة

14. محمد علي النفزي

أصيل منوبة

تاريخ الاستشهاد: 1987/08/25
سبب الوفاة: اغتيال برصاص

15. عبد الواحد العبيدلي

أصيل مدينة برقو من ولاية سكيانة
العمر: 23 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/06/19
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب بمنطقة الأمن
بسوسة يوم 19 جوان 1991

16. فتحي الخياري

أصيل جهة الزهروني بالعاصمة
العمر: 36 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/08/05
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب الوحشي يوم 5 أوت
1991 بثكنة الأمن ببوشوشة

17. جمال الزموري

أصيل الكبارية - تونس

العمر: 28 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/08/09
سبب الوفاة: اعتقاله وتعذيبه حتى الموت بفرقة الأبحاث
الركزية بالعونية التابعة للأمن للحرس يوم 09 أوت
1991

18. فيصل بركات

من مواليد 4 ماي 1966، أصيل منزل بوزلفة - نابل
العمر: 25 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/08
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب الوحشي بمركز فرقة
الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بنابل

19. رشيد الشماخي

أصيل مدينة سليمان - نابل
العمر: 28 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/27
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب الوحشي بمركز فرقة
الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بنابل

20. لطفي القلاع

أصيل أجيم من جزيرة جربة - مدينين
العمر: 27 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1994/03/06
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب في محلات التحقيق
بمنطقة الشرطة بمدينين

21. كمال المظماطي

أصيل قابس
العمر: 35 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/08
سبب الوفاة: التعذيب حتى الموت

22. الهادي المحضاوي

أصيل بني خدّاش من ولاية مدينين
العمر: 16 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1981/02/14
سبب الوفاة: توفي بعد مسيرة تلمذية إثر مشكلات قلبية

23. الهادي البرهموي

العمر: 18 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1984/01/03
الولاية: القيروان

سبب الوفاة: اغتيال بالرصاص

24. إبراهيم بن علي الرياحي الهمامي

أصيل مدينة مجاز الباب من ولاية باجة
العمر: 38 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1999/07/09
سبب الوفاة: الموت البطيء بعد مرور شهر و23 يوماً على
إطلاق سراحه - تونس

25. بولباية دخيل

أصيل ولاية قابس
العمر: 28 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/10/08
سبب الوفاة: إعدام شقاً إثر محاكمة غير عادلة

26. محرز بودقة

أصيل مدينة جقال المنستير
العمر: 25 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/10/21
سبب الوفاة: إعدام شقاً بتهمة الضلوع في تفجيرات
سوسة والمنستير

27. مصطفى بن حسين

أصيل مدينة كركر بالمهدية
العمر: 29 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/09
سبب الوفاة: إعدام شقاً فيما يعرف بحادثة باب سويقة

28. فتحي الزريبي

أصيل حي الحلفاوين - العاصمة
العمر: 23 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/09
سبب الوفاة: إعدام شقاً فيما يعرف بحادثة باب سويقة

29. محمد الهادي النيفاوي

أصيل حي باب الخضراء - العاصمة
العمر: 30 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1991/10/09
سبب الوفاة: إعدام شقاً فيما يعرف بحادثة باب سويقة

30. توفيق بن يوسف المرزوقي

أصيل مدينة الجريصة - الكاف
العمر: 25 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1987/04/26
سبب الوفاة: الموت تحت التعذيب بزنزانات وزارة
الداخلية

31. سحنون الجوهري

أصيل مدينة الدندان - منوبة
العمر: 42 سنة

تاريخ الاستشهاد: 1995/01/26
سبب الوفاة: الموت في السجون التونسية إثر قرحة معدية
بسبب إهمالها

32. عبد القادر الصويغي

أصيل فطناسة - قبلي
العمر: 36 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/03/09
سبب الوفاة: قتل متعمد بمنع الحماية الغذائية
للخصصة لرضي الأبطن النادر خلال سجنه بصفاقس

33. الشيخ مبروك الزرن

أصيل جرجيس / يقيم برأس الطابية - تونس
العمر: 65 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/05/05
سبب الوفاة: اللوت في السجون التونسية نتيجة إهمال
صحي ومنع متعمد للعلاج

34. جميل واردة

أصيل صفاقس للدينة
العمر: 37 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1998/12/31
سبب الوفاة: اللوت في السجون في ظروف غامضة
بسجن باجة

35. الأخضر السديري

أصيل حي الزهور - غار الدماء - جندوبة
العمر: 37 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2002/03/30
سبب الوفاة: اللوت في السجون نتيجة الإهمال الصحي
بمستشفى سوسة على ذمة سجن الهوارب

36. الحبيب الراددي

أصيل حي التضامن - تونس
العمر: 48 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2003/03/22
سبب الوفاة: اللوت في السجون بمتشفى سهلول
بسوسة على ذمة سجن الساعدين وإهمال

37. فتحي الوحيشي

أصيل حامة قابس
العمر: 36 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1996/11/25
سبب الوفاة: الاختفاء القسري بعد اعتقاله وإخضاعه
للتعذيب بمنطقة الأمن بقابس

38. عباس المذوحي

أصيل منطقة صرى حيدرة - القصرين
العمر: 58 سنة
تاريخ الاستشهاد: 04/2005
سبب الوفاة: الاختفاء القسري بعد اعتقاله من طرف
البوليس السياسي في بداية أفريل 2005

39. المولدي بن عمر

أصيل ولاية الهدية
العمر: 40 سنة
تاريخ الاستشهاد: 01/1992
سبب الوفاة: قتل تحت التعذيب الوحشي أوائل جانفي
1992 بجناح السيلونات بالسجن الذي 9 أفريل

40. إسماعيل خميرة

أصيل تطاوين، يسكن باللاسين تونس العاصمة
العمر: 35 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1994/02/24
سبب الوفاة: اللوت في السجون نتيجة التعذيب
والإهمال الصحي بمرض يسمى b7

41. الشاذلي بن بوعيش بوحريز

أصيل أجيم - جربة من ولاية مدين
العمر: 44 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/10/23
سبب الوفاة: اللوت في السجون بمستشفى شارل نيكول
بتونس إثر نزيف حاد وإهمال صحي متواصل

42. عز الدين بن عائشة

الولاية: سوسة
تاريخ الاستشهاد: 1994/07/17
سبب الوفاة: اللوت في السجون

43. سليم الجميعي

أصيل مدينة طبرية - منوبة
العمر: 23 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1987/10/14
سبب الوفاة: اختناق واحتراق في مقر شعبة دستورية
بطبرية خلال مظاهرة احتجاجية

44. حمدة بن هنية

أصيل زاوية سوسة
العمر: 26 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1987/11/04
سبب الوفاة: تلقى رصاصة في ظهره ليموت بعد سبعة
أشهر من العانة والشلل الكلي بالمستشفى العسكري

45. الطيب الخماسي

أصيل العمران الأعلى - العاصمة
العمر: 17 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1990/09/07
سبب الوفاة: اغتيل برصاصة في القلب من دورية أمنية
أمام جامع للركب الجامعي بتونس

46. صلاح الدين باباي

أصيل مدينة مساكن - سوسة
العمر: 20 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/01/15
سبب الوفاة: اغتيل برصاصة في جبينه من قناص يوم
الخميس 15 جانفي 1991 أمام للركب الجامعي
بصفاقس خلال مظاهرة طلابية

47. إبراهيم عبد الجواد

أصيل بوعبدالله - قبلي
العمر: 19 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/02/06
سبب الوفاة: أصيب بطلق ناري أثناء المسيرة التلمذية
التي انتظمت في 6 فيفري 1991 بالحي

48. طارق الزيتوني

أصيل قرية عرام مارت - قابس
العمر: 21 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/02/10
سبب الوفاة: وجد مقتولاً على الطريق الرابطة بين مارت
وجربة بفرضية حادث مرور

49. مبروك الزمزمي

الولاية: قابس
تاريخ الاستشهاد: 1991/02/12
سبب الوفاة: قتل بالرصاص

50. الهاشمي المكي

أصيل منزل بورقيبة - بنزرت
العمر: 45 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2006/07/16
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد 11 سنة سجنًا نتيجة
صراعه مع اللرض الخبيث

51. أحمد البوعزيزي

أصيل مدينة بباطر - بنزرت
العمر: 55 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2008/01/13
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد صراع مرير مع سرطان
القولون في السجن

52. المنجي العياري

أصيل الكبارية - تونس
العمر: 55 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2008/01/24
سبب الوفاة: اللوت البطيء نتيجة صراع مع السرطان
بعد أن قضى 12 سنة سجنًا

53. العروسي درويش

أصيل مدينة الفحص - زغوان
العمر: 50 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2008/05/21
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد 4 سنوات سجنًا وصراع
مع سرطان الكبد والرتتين

54. حامد حامد

أصيل قليبية - نابل
العمر: 47 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2009/05/31
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد صراع مع السكري
والكلى

55. محمد علي فداي

أصيل مدينة بنزرت
تاريخ الاستشهاد: 1996/12/05
سبب الوفاة: الجنون والاختلال جراء التعذيب والسجن
وسنوات الحصار، ألقى بنفسه من أعلى سور القصة

56. محمد بالطيب عبور

من مواليد 1968/07/13، أصيل غار الملح بنزرت
تاريخ الاستشهاد: 1997/05/04
سبب الوفاة: الجنون والاختلال جراء التعذيب والتنكيل،
أصيب بأمراض عصبية معقدة

57. سعيد فريفيطة

أصيل مدينة بنقردان من ولاية مدين
العمر: 37 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/07/23
سبب الوفاة: حادث مشبوه

58. التيجاني الدريدي

أصيل بئر الزيتون بمدينة طبرية من ولاية منوبة
العمر: 45 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1998/07/26
سبب الوفاة: حادث مرور مشبوه

59. حبيب الجبالي

عين مليتي مدينة تبرزق من ولاية باجة
العمر: 44 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2005/03/31
سبب الوفاة: اللوت البطيء والإهمال الصحي والحصار

60. مبروك الرياحي

أصيل هنشير رومان ببوعرادة من ولاية سليانة
العمر: 54 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2005/05/01
سبب الوفاة: اللوت البطيء والحصار والنزع من العلاج

61. عبد الجواد عبود

أصيل مدينة الكرم بتونس العاصمة
العمر: 46 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2006/06/06
سبب الوفاة: اللوت البطيء والإهمال الصحي بعد بضعة
أشهر من إطلاق سراحه

62. رامي بن عزيزة

أصيل مدينة الزهراء تونس العاصمة
العمر: 50 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2004/02/08
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد معاناة رهيبه مع الحصار
والإذلال - بن عروس

63. عمر الحرباوي

أصيل مدينة الحميدة بن عروس
العمر: 58 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2011/02/11
سبب الوفاة: اللوت البطيء والإهمال الصحي تحت
الحصار - بن عروس

64. محمد المنصوري

أصيل معمدية نفرة - باجة
العمر: 34 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1987/12/01
سبب الوفاة: اللوت تحت التعذيب بدهاليز وزارة الداخلية
يوم غرة ديسمبر 1987

65. محمد بن محمد

أصيل معمدية دوز من ولاية قبلي
العمر: 35 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1990/12/01
سبب الوفاة: اللوت بسبب مخلفات التعذيب خلال
التجنيد القسري

66. محمد بن نصر

أصيل سيدي صالح من مدينة سكرة - أريانة
العمر: 20 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/02/23
سبب الوفاة: تم اغتياله بالرصاص في رقبتة أثناء أدائه
للخدمة العسكرية - أريانة

67. عبد العزيز المحواشي

أصيل قعفور من ولاية سليانة
العمر: 34 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1991/04/26
سبب الوفاة: اللوت تحت التعذيب الوحشي بزنزانات
وزارة الداخلية - بن عروس

68. الشريف العريضي

أصيل منطقة سيدي سعيد مدينة فرنانة من ولاية
جندوبة
العمر: 28 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1992/11/10
سبب الوفاة: اللوت تحت التعذيب في مرحلة الاستنطاق

69. الناصر الشارني

أصيل سيدي مطير من مدينة تاجروين ولاية الكاف
العمر: 31 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/03/07
سبب الوفاة: موت في ظروف غامضة بعد يوم واحد من
تسريحه من السجن

70. حسين بن العسكري الجوادي

أصيل مدينة الكناسي من ولاية سيدي بوزيد
العمر: 24 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1986/08/29
سبب الوفاة: استشهد في حادث مرور خلال تجنيد
قسرية في معتقل رجيم معتوق الصحراوي

71. حمادي بن علي بن الطاهر بن حبيب

أصيل فطناسة ولاية قبلي
العمر: 22 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1987/07/26
سبب الوفاة: ضل الطريق ومات عطشاً عند محاولة
الفرار على إثر تجنيد قسرية في معتقل رجيم معتوق
الصحراوي

72. الهادي بالطيب

أصيل ولاية قابس، من مواليد 1966/10/15
العمر: 24 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1990/04/04
سبب الوفاة: ظل الطريق ومات عند محاولة الفرار من
تجنيد قسرية في معتقل رجيم معتوق الصحراوي

73. علي المازوري

أصيل ولاية قابس
العمر: 42 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1996/09/03
سبب الوفاة: إضراب جوع - توفي في مصحة سجن
تونس - بن عروس

74. رضا الخميري

أصيل ولاية جندوبة
العمر: 32 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/07/23
سبب الوفاة: إضراب جوع بسجن بلاريجيا بجندوبة

75. عبد الوهاب بوصاع

أصيل الكبارية - تونس
العمر: 32 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2002/03/23
سبب الوفاة: إضراب جوع بسجن برج الرومي ببزرت

76. عبد الفتاح بن يونس لغوان

أصيل المحرس ولاية صفاقس
العمر: 37 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1989/07/09
سبب الوفاة: اللوت البطيء بالسرطان بعد السجن

77. محمد المنصف سعودي

أصيل الجريصة - الكاف
العمر: 50 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2010/05/19
سبب الوفاة: مرض عضال

78. عبد المجيد رجب

أصيل قصور الساف - المهديّة
العمر: 53 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2011/06/14
سبب الوفاة: شهيد النافي - أصيب الرجل فجأة بداء
عضال توفي بمدينة فالنسيا الأسبانية

79. الأزهر مقداد

أصيل ولاية قبلي
العمر: 21 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2011/08/04
سبب الوفاة: شهيد النافي - فارق الحياة إثر معاناة
شديدة مع مرض عضال

80. صالح كركر

أصيل بوضر - قصبية اللديوني - المنستير
العمر: 64 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2012/10/18
سبب الوفاة: شهيد النافي - استشهد بفرنسا إثر جلطة
دماعية بعد 23 سنة في النفي تحت الإقامة الجبرية

81. الهاشمي الداعوسي

أصيل مدينة الطوبة قابس
تاريخ الاستشهاد: 2013/08/10
سبب الوفاة: شهيد النافي - توفي بأزمة قلبية بالغرب
بعد ربع قرن في النفي

82. الحبيب الرباعي

أصيل ولاية صفاقس
العمر: 55 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2015/07/07
سبب الوفاة: شهيد النافي - توفي بعد معاناة مريرة مع
المرض الخبيث بمستشفى كارلسروه الألمانية

83. محمد شنيور

أصيل قرية الطوبة - قابس
العمر: 30 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1993/12/17
سبب الوفاة: شهيد النافي - فر إلى ليبيا ثم السودان،
توفي بمرض اللاريا الليمفاوية ودفن بالخرطوم

84. فوزي التيفر

أصيل مدينة توزر
العمر: 22 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/07/02
سبب الوفاة: استشهد بطلق ناري خلال مرحلة تخفيه في
الجزائر في كمين لدى حاجر أممي ضائفة 1995

85. خميس بن عمر تريديش

أصيل مدينة خنيس - المنستير
العمر: 27 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1996/05/22
سبب الوفاة: شهيد النافي - توفي في النيل غرقاً بعد
إنقاذه لطفل وفشله مع آخر

86. كمال بوصلاحي

أصيل الرديف قفصة
العمر: 38 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/06/05
سبب الوفاة: شهيد النافي - توفي في باريس بعد معاناته
مع المرض الخبيث

87. محمد عارف العلوي

أصيل غمراسن - تطاوين مدينين
العمر: 29 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/11/12
سبب الوفاة: شهيد النافي - توفي خلال فراره خارج البلاد
أواخر سنة 1997 في مدينة الكفرة ليبيا

88. قيسي بن بلقاسم

أصيل مدينة الحامة
العمر: 43 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2007/12/21
سبب الوفاة: شهيد النافي - عاش 17 سنة من النفي
انتهى به الأجل إلى تركيا بعد معاناة شديدة مع سرطان
العمود الفقري

89. محمد بومعزة

أصيل مدينة حمام الأنف بتونس
العمر: 50 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2008/11/22
سبب الوفاة: شهيد النافي - بن عروس

90. محمد الفاضل الجبري

أصيل عمادة سيدي موسى من معتمدية باجة الشمالية
العمر: 32 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1999/10/08
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد تمكن مرض سرطان
الدم منه

91. عباس بن صالح سويس

أصيل مليّة جربة من ولاية مدينين
العمر: 48 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1999/12/04
سبب الوفاة: اللوت البطيء نتيجة تكرار تعذيبه وإيقافه
بعد سراحه وهو مريض

92. علي نويز

أصيل بشريان من ولاية المهديّة
العمر: 57 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2000/04/10
سبب الوفاة: اللوت البطيء نتيجة تكرار تعذيبه وإيقافه
بعد سراحه

93. محمد الأزهر النعمان

أصيل ولاية قبلي للدينة
العمر: 46 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2000/08/04
سبب الوفاة: اللوت البطيء إثر إصابته بحمى دورية حادة
داخل السجن تحولت إلى ورم خبيث

94. عبد المجيد بن الطاهر

أصيل اللاتنين - القرية - بنزرت
العمر: 42 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2003/10/12
سبب الوفاة: اللوت البطيء نتيجة أورام سرطانية في اللخ
بدأت في السجن الذي قضى فيه أكثر من 08 سنوات

95. لطفي العيدودي

أصيل مدينة حفور - القيروان
العمر: 39 سنة
تاريخ الاستشهاد: 2005/01/12
سبب الوفاة: اللوت البطيء

96. نجاة الماجري

أصيلة الكبارية - تونس
تاريخ الاستشهاد: 2005/09/28
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد صراع مع الوباء الخبيث
إثر تعذيبها وحياة المراقبة الإدارية

97. عمارة الحواشي

أصيل مدينة تالة من ولاية القصرين
العمر: 32 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1994/09/10
سبب الوفاة: اللوت البطيء بالسرطان بعد السجن - بن
عروس

98. الطاهر بوراوي

أصيل الفوار - قبلي
العمر: 26 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1995/04/26
سبب الوفاة: منع الأمن الأطباء من مباشرة علاجه وهو
يحتضر إثر حادث سقوط من نخلة

99. عمارة بن محمد الغنيمي

أصيل أولاد محمد بمدينة سوق الجديد من ولاية سيدي بوزيد
العمر: 48 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1996/02/19
سبب الوفاة: اللوت البطيء والإهمال الصحي - سيدي بوزيد

100. الهادي النفزي

أصيل مدينة طابرية منوبة
العمر: 59 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1996/03/28
سبب الوفاة: اللوت البطيء نتيجة سياسة الموت البطيء - منوبة

101. عبد المجيد مناد

أصيل مدينة مساكن سوسة
العمر: 52 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/05/15
سبب الوفاة: اللوت البطيء بعد عناء من مرض عضال بعد السجن - سوسة

102. حسن بن عثمان القنوني

أصيل مدينة بوسلم - جندوبة
العمر: 44 سنة
تاريخ الاستشهاد: 1997/11/17
سبب الوفاة: اللوت البطيء نخرته الأمراض بعد أن قضى 04 أعوام سجناً - جندوبة

103. رضا بوزيان

العمر 57 سنة
أصيل معتمدية كسرى من ولاية سليانة
سبب الوفاة: تم سحله في الشارع من قبل قوات الأمن أثناء الإحتفال بعيد الثورة في مسيرة مواطنون ضد الإنقلاب يوم 14 جانفي 2022.



القسم الحقوق

من أجل الحرية صمد المناضلون،
ومن أجلها تستمر المسيرة



منذ وقوع انقلاب 25 جويلية 2021، أصبحت تونس، في نظر كثير من المراقبين والمعارضين، أشبه بسجن كبير، وعرفت البلاد عددًا غير مسبوق من المحاكمات السياسية، إلى جانب أحكام سجنية قاسية طالت معارضين سياسيين، أفرادًا وجماعات، في مشهد اعتُبر من الأشد قسوة في تاريخ تونس الحديث.

لقد تبخرت مكاسب الحرية وحقوق الإنسان وقيم المواطنة والديمقراطية والعدالة والمساواة والأمان، التي كانت تُعد من أبرز مكاسب التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة، وأهم منجزات الرحلة التي أعقبت ثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011 للجيدة. غير أن هذه المكاسب تعرضت لانتكاسة كبرى مع حصول انقلاب 25 جويلية، الذي اعتبره معارضوه انقلابًا على الدستور والديمقراطية والمؤسسات الدستورية الشرعية، في يوم كان من المفترض أن يحتفل فيه الشعب التونسي بذكرى إعلان الجمهورية.

ومنذ الساعات الأولى للانقلاب، أقدمت سلطة الأمر الواقع على غلق مجلس نواب الشعب بواسطة القوات الأمنية والعسكرية، وتجميد أعماله، وإقالة رئيس الحكومة، في إجراءات اعتبرها منتقدو المسار مخالفة بشكل واضح للفصل 80 من دستور الجمهورية لسنة 2014، والذي استند إليه رئيس الجمهورية لتبرير تلك التدابير الاستثنائية.

الفصل 80 من دستور 2014

ينص الفصل 80 من الدستور على أنه:

“لرئيس الجمهورية، في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب.

ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة.

وبعد مضي ثلاثين يومًا على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يُعهد إلى المحكمة الدستورية، بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلثين من أعضائه، ألبت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه، وتصرح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه خمسة عشر يومًا.

وينتهي العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها، ويوجه رئيس الجمهورية بيانًا في ذلك إلى الشعب.”

وإلى جانب هذا الخرق الواضح للدستور، وللممثل خصوصًا في مخالفة مقتضيات الفصل 80 المتعلقة ببقاء البرلمان في حالة انعقاد دائم وعدم إقالة الحكومة، تم تجميد العمل بالدستور، وحل هيئة مراقبة دستورية القوانين، وهيئة مكافحة الفساد، وتغيير تركيبة المجلس الأعلى للقضاء. كما أصدر رئيس الجمهورية أمر التدابير الاستثنائية في 17 سبتمبر 2021، ثم لاحقًا المرسوم عدد 54، الذي اعتبره حقوقيون ومدافعون عن حرية التعبير أداة لتقييد الحريات وخنق الحياة السياسية والإعلامية، بما فتح المجال لتركيز سلطة فردية قائمة على الانفراد بالحكم.

وقد توالى إجراءات الانقلاب وفق خارطة الطريق التي أعلنتها السلطة، ومن أبرزها:

تنظيم استشارة إلكترونية لصياغة دستور جديد.
الاستفتاء على دستور جديد أُعد بصورة منفردة، بديلًا عن دستور الثورة لسنة 2014.
تنظيم انتخابات تشريعية، ثم انتخابات محلية وجهوية وإقليمية.
تنظيم انتخابات رئاسية.

إلا أن نسب المشاركة الشعبية في مختلف هذه المحطات كانت ضعيفة جدًا، ولم تتجاوز في أغلبها 11% من مجموع الناخبين، وهو ما اعتبره معارضو السلطة مؤشرًا على اتساع حالة العزوف الشعبي وفقدان الثقة في المسار السياسي القائم.

وفي ظل سلطة الانقلاب، شهدت البلاد موجات متتالية من الاعتقالات والمحاكمات السياسية، وتعددت الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة والفردية، في ظل قضايا تجاوزت، وفق توصيفات حقوقية، الضوابط القانونية والإنسانية. وقد طالت هذه التبعات مختلف الأطياف السياسية والمدنية، من قادة أحزاب ونشطاء سياسيين وقضاة ومحامين وإعلاميين ورجال أعمال ومدونين.

كما مست الاتهامات والاعتقالات والأحكام الجائرة، وفق توصيف المعارضين، جل العائلات السياسية، وفي مقدمتها مكونات جبهة الخلاص الوطني، من بينها حركة النهضة، وائتلاف الكرامة، وحزب العمل والإنجاز، وحزب أمل تونس، وحرّاك تونس الإرادة، إلى جانب شخصيات مستقلة وقيادات من الحزب الجمهوري والتيار الديمقراطي، فضلًا عن عدد من المترشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2024.

ويكتفي هذا القسم الحقوق من الكتيّب، الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حركة النهضة، باستعراض قائمة ضحايا الانقلاب من أبناء الحركة تحديداً، ممن تعرضوا للاعتقال أو المحاكمة أو صدرت بحقهم أحكام اعتُبرت جائرة وتعسفية، في إطار قضايا بات الرأي العام الوطني والدولي على اطلاع واسع بها، وبما شابها من شبهات توظيف سياسي للقضاء بهدف تصفية الخصوم السياسيين ومعاكبة المعارضين التمسكين بالنضال السلمي الديمقراطي دفاعاً عن الحرية وحقوق الإنسان وأهداف ثورة الحرية والكرامة.

ومن أبرز هذه القضايا: قضيتا "التأمر 1 و2"، وقضية "أنستالينغو"، وقضايا "اللوبيينغ"، و"التدوينة الوهمية"، و"التسفير"، و"المسامرة"، و"التسريب"، و"الجهاز السري"، وغيرها من الملفات التي أصبحت جزءاً من المشهد القضائي والسياسي في تونس خلال السنوات الأخيرة. كما يستحضر هذا القسم ذكرى الفقيه رضا بوزيان، باعتباره أحد رموز الدفاع عن الديمقراطية والحرية، سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء.

ونود الإشارة إلى أن هناك عدداً آخر من الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات أو رفعت ضدهم قضايا أو صدرت بحقهم أحكام، غير أن هذا الملف اقتصر على اللتمين إلى حركة النهضة فقط، دون إدراج أسماء اللتمين إلى أحزاب أخرى أو الشخصيات المستقلة، أو حتى الذين سبق لهم الانتماء إلى الحركة ثم استقالوا أو انقطعوا عنها، احتراماً لوضعياتهم الحالية واختياراتهم الشخصية.

كما نذكر بالقضية المرفوعة ضد النواب الذين شاركوا في الجلسة البرلمانية المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2022، والتي أعقبها قرار حل مجلس نواب الشعب المنتخب لدورة 2019 – 2024، إضافة إلى قضية "اللوبيينغ" المتعلقة بالقائمات الانتخابية لحركة النهضة في الانتخابات التشريعية لسنة 2019.

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تؤكد ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن الاعتراف بالكرامة الأصلية لجميع أفراد الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية والثابتة، يمثل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن احترام هذه الحقوق يظل شرطاً أساسياً لضمان الحريات العامة والفردية. كما نصت المادة التاسعة من العهد على أن لكل فرد الحق في الحرية والأمان الشخصي، وأنه لا يجوز توقيف أي شخص أو اعتقاله تعسفاً، كما يحق لكل موقوف أن يُبلّغ سريعاً بالتهمة الموجهة إليه، وأن يخاكم في أجل معقول أو يطلق سراحه.

وأكدت المادة العاشرة أن جميع المحرومين من حريتهم يجب أن يُعاملوا معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم الأصلية، مع ضرورة الفصل بين اللتمين والمدانين، واعتماد مبادئ الإصلاح وإعادة التأهيل داخل المؤسسات السجنية.



المعتقلون والمحالون على المحاكمات من حركة النهضة

أولاً: معتقلون محكومون أو في انتظار المحاكمة

علي العريض :

نائب رئيس حركة النهضة ورئيس الحكومة الأسبق ووزير داخلية أسبق ونائب أسبق بمجلس نواب الشعب، موقوف بسجن الرناقية، أحيل في قضية "التأمر" و"التأثير" و"اللوينغ" والجهاز السري... قد قضي في شأنه بما جملته مؤيد زائد 106 سنة سجنًا لحد الآن



راشد الغنوشي :

رئيس حركة النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب 2019/2024، موقوف بسجن الرناقية منذ 17 أبريل 2023. أحيل في قضايا "السامرة" و"أنستالينغو" و"التأمر 2" و"التبرع للبهلال الأحمر" و"التأثير" و"اللوينغ" والجهاز السري... قد قضي في شأنه بما جملته مؤيد زائد 106 سنة سجنًا لحد الآن



منذر الونيسي :

نائب رئيس حركة النهضة ومستشار سابق لوزير الصحة، موقوف بسجن أودنة، أحيل في قضية "الجيلاني الديبوسي" وقضية التسريب، وصدر في حقه حكم بالسجن 4 سنوات في قضية الديبوسي في انتظار الحكم في قضية التسجيل للفبرك.



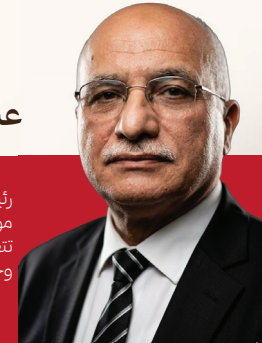
نورالدين البحيري :

للحامي ونائب رئيس حركة النهضة ووزير العدل الأسبق ونائب سابق بمجلس نواب الشعب ونائب بالبرلمان الشرعي 2019/2024، موقوف بسجن برج العامري، أحيل في قضايا "التأمر" و"التدوينة غير الموجودة" و"جوازات السفر والجنسيات" و"الجيلاني الديبوسي". صدرت في حقه أحكام 20 سنة استئنافاً، و10 سنوات، و20 سنة، و4 سنوات.



عبد الكريم الهاروني :

رئيس مجلس شورى حركة النهضة ووزير النقل السابق، موقوف بسجن بلي منذ سبتمبر 2023. أحيل في قضية تتعلق بامتيازات لشركة طيران سابقة لفترة توليه الوزارة، وحكم بسنتين سجن.



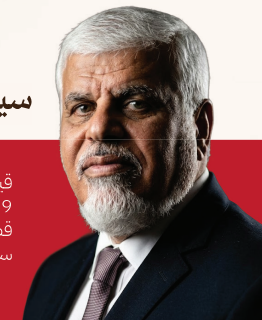
العجمي الورييمي :

الأمين العام لحركة النهضة ونائب مؤسس بالجلس الوطني التأسيسي ونائب بمجلس نواب الشعب 2014-2019، موقوف بسجن بلي، أحيل في قضية تتعلق بعدم الإعلام عن مفتش عنه، في انتظار المحاكمة.



سيد الفرجاني :

قيادي بحركة النهضة وعضو مجلس نواب الشعب 2019/2024، يقضي عقوبته بسجن الرناقية. أحيل في قضيتي "أنستالينغو" و"التأمر"، وصدر في حقه حكمان بـ13 سنة و10 سنوات استئنافاً.



الصحبي عتيق :

عضو مجلس الشورى بحركة النهضة ونائب مؤسس وعضو مجلس نواب الشعب لدورتين، موقوف بسجن برج الرومي، أحيل في قضية "التأمر 1"، وصدر في حقه حكم استئنافي بالسجن 10 سنوات و15 سنة في قضية تداخل مقلعة.



يوسف النوري :

عضو مجلس شوري حركة النهضة، موقوف بسجن برج العامري، أحيل في قضية "السامرة"، وصدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 20 سنة.



أحمد المشرقي :

رئيس سابق للجنة السياسات بالبرلمان العربي، ونائب مؤسس ونائب بمجلس نواب الشعب 2014-2019، ومدير ديوان رئيس مجلس نواب الشعب 2020/2021، ومدير مكتب رئيس حركة النهضة، موقوف بسجن للزناقية، أحيل في قضية "السامرة"، وصدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 20 سنة.



رياض بالطيب :

وزير سابق وقيادي بحركة النهضة، موقوف بسجن للسعدين، صدر في حقه حكم بالسجن 8 سنوات في قضية أنستالينغو.



حبيب اللوز :

عضو مجلس الشوري بحركة النهضة وبرلاني مؤسس، موقوف بسجن الزناقية، أحيل في قضية "التأمر 2"، وصدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 12 سنة.



محمد الغنودي :

عضو مجلس شوري حركة النهضة، موقوف بسجن صواف، أحيل في قضية التسجيل للفرك، ومازال في طور التقاضي.



عبدالعزیز الدغسني :

عضو مجلس شوري حركة النهضة، موقوف بسجن الزناقية، أحيل في ملفات مرتبطة بالتأمر على أمن الدولة والجهاز السري، قضي في شأنه بما جملته مؤبد زائد 37 سنة سجنا لحد الآن



محمد المزوغي :

عضو للمكتب الجهوي بحركة النهضة بولاية باجة، موقوف بسجن الزناقية، صدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 10 سنوات في قضية باجة.



ثانياً: محكومون ابتدائياً في حالة سراح



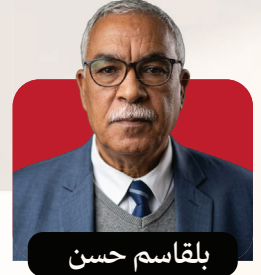
عبدالفتاح التاغوتي

عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة. صدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 10 سنوات في قضية باجة.



محمد صالح بوعلاقي

الكاتب العام لحركة النهضة بباجة. أُحيل في قضية باجة، وصدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 12 سنة.



بلقاسم حسن

عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة وعضو مجلس نواب الشعب 2019/2024. أُحيل بحالة سراح في قضية "المسامرة"، وصدر في حقه حكم ابتدائي بالسجن 3 سنوات.

ثالثاً: محكومون غيابياً أو محالون على قضايا وهم في الخارج



رضا الباروني

قيادي بحركة النهضة. أُحيل في ملفات مرتبطة بقضية باجة والجهاز السري وقضي في شأنه بما جملته مؤبد زائد 86 سنة سجنا لحد الآن



رفيق عبدالسلام

عضو مجلس الشورى لحركة النهضة ووزير الخارجية الأسبق. صدرت في حقه أحكام تتجاوز مجموعها 100 سنة لحد الآن



أنور معروف

عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة والوزير الأسبق. محاكم غيابياً في قضية للجلس الوزاري لحكومة الشاهد وصدر في حقه حكم بـ 6 سنوات.



عادل الماجري

عضو مجلس الشورى لحركة النهضة. صدر في حقه حكم غيابي بالسجن 22 سنة في قضية "التآمر على أمن الدولة".



بشر الشابي

المحامي والنائب عن حركة النهضة في برلمان 2019/2024. صدرت في حقه أحكام تتجاوز مجموعها 100 سنة لحد الآن



رضا إدريس

قيادي بحركة النهضة. صدر في حقه حكم غيابي بالسجن 33 سنة.



تسنيم الغنوشي

ابنة راشد الغنوشي والمديرة السابقة
لؤسسة "الياسمين للبحث". وصدر
في حقها حكم بالسجن 32 سنة.



معاذ الغنوشي

ابن راشد الغنوشي. صدرت في حقه
أحكام غيابية يتجاوز مجموعها
100 سنة في قضايا تأمر.



منجي الزوادي

عضو مجلس الشورى لحركة
النهضة ومدير "الشبكة التونسية
للتحدة TUN". يواجه أحكاما غيابية
في قضايا "التأمر"، وصدر في حقه
حكم بالسجن 10 سنوات.



كمال العيفي

أُحيل في ملفات مرتبطة قضية
"تأمر" والجهاز السري. قضي في
شأنه بما جملته مؤبد زائد 92 سنة
سجنا لحد الآن



الطاهر بوبجري

عضو مجلس الشورى لحركة
النهضة. أُحيل في ملفات مرتبطة
قضية "تأمر" والجهاز السري. قضي
في شأنه بما جملته مؤبد زائد 88
سنة سجنا لحد الآن



سمية الغنوشي

ابنة راشد الغنوشي وباحثة
أكاديمية. صدر في حقها حكم غياي
بالسجن 24 سنة.



أحمد قعلول

عضو مجلس الشورى لحركة
النهضة ونائب سابق بمجلس
نواب الشعب ووزير سابق للرياضة.
مُحال غيابياً في قضية التسجيل
المفرك، مازال في طور التقاضي



فتحي العيادي

رئيس سابق لمجلس شورى حركة
النهضة وعضو المكتب التنفيذي
لحركة النهضة ونائب مؤسس
بالمجلس الوطني التأسيسي ونائب
بالبيرلان 2024/2019. مُحال
غيايياً في قضية "التسجيل المفرك"،
مازال في طور التقاضي.



مختارات من حملات التضامن

المقدمة

منذ حصول انقلاب 25 جويلية 2021، اعتمدت سلطة الأمر الواقع، عبر أجهزتها المختلفة، سياسة قائمة على توجيه اتهامات جزافية لعدد كبير من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين ورجال الأعمال ونشطاء المجتمع المدني، وتولت اعتقال العشرات منهم، قبل إخضاعهم لسلسلة من المحاكمات التي اعتبرتها منظمات وشخصيات حقوقية فاقدة لأدنى شروط المحاكمة العادلة. وقد توجت هذه المحاكمات بإصدار أحكام وُصفت بالجائرة، تجاوزت - وفق منتقديها - حدود العدل والقانون والمنطق، في ظل اتهامات اعتُبرت ذات طابع سياسي بالأساس. وكان "ذنب" هؤلاء، بحسب أنصارهم وهيئات الدفاع عنهم، تمسكهم بالشرعية الدستورية ورفضهم للانقلاب، ودفاعهم عن استعادة المسار الديمقراطي والمؤسسات المنتخبة.

ويتصدر قائمة المعتقلين السياسيين الأستاذ الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب المنتخب لدورة 2019 - 2024، إلى جانب عدد من القيادات البارزة بالحركة، من بينهم: علي العريض، ونور الدين البحيري، ومندرز الويسي، والعجمي الوريثي، وكريم الهاروني، والشيخ الحبيب اللوز، وأحمد المشرقي، وسيد الفرجاني، والصحي عتيق، ويوسف النوري، ورياض بالطيب، وغيرهم من قيادات الحركة وإطاراتها.

كما شملت الاعتقالات والمحاكمات شخصيات سياسية وحقوقية من تيارات مختلفة، من أبرزهم: أحمد نجيب الشابي، ورضا بلحاج، وجوهر بن مبارك، وشيماء عيسى، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، وسيف الدين مخلوف، وخيام التركي، وعبد الحميد الجلاصي، والعياشي الهمامي، إلى جانب عدد آخر من النشطاء والسياسيين المعارضين.

وعلى إثر هذه الاعتقالات والمحاكمات، انتظمت حملة تضامن واسعة داخل تونس وخارجها، شاركت فيها أحزاب ومنظمات وشخصيات وطنية وعربية وإسلامية ودولية، كما تشكلت لجنة دولية لمساندة الشيخ راشد الغنوشي والدفاع عنه، في إطار المطالبة بإطلاق سراحه وسراح بقية المعتقلين السياسيين.

ويقدم هذا القسم من الكتاب مجموعة من المواقف والبيانات التضامنية لمساندة للأستاذ الشيخ راشد الغنوشي، بوصفه أحد أبرز الوجوه السياسية والفكرية في تونس والعالم العربي، خاصة بعد صدور قرار الفريق العامل التابع للأمم المتحدة، الذي طالب السلطات التونسية بالإفراج عنه، وهو القرار الذي تجدون نصه ضمن هذا القسم من الكتاب. كما يتناول هذا القسم مظاهر التضامن التي تصاعدت بمناسبة مرور ثلاث سنوات على اعتقاله، وكذلك إثر تعرضه لوعكة صحية استوجبت نقله إلى المستشفى.

قرار: الأمم المتحدة تصنف اعتقال راشد الغنوشي تعسفياً وتطالب بإطلاق سراحه فوراً

أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 2025/63، المعتمد في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، خلص فيه إلى أن احتجاز رئيس البرلمان التونسي للنحل السيد راشد الخريجي، المشهور باسم "راشد الغنوشي"، هو احتجاز تعسفي، داعياً إلى الإفراج الفوري عنه.

وجاء هذا القرار عقب طلب مشترك قدمته الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT) بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2023، أطلعت فيه خبراء الأمم المتحدة على الانتهاكات الجسيمة التي طالت أبسط الحقوق الأساسية للسيد الغنوشي. خلفية القضية

يبلغ السيد راشد الغنوشي من العمر 84 عاماً، وهو مؤسس ورئيس حزب النهضة، أكبر أحزاب المعارضة في البلاد، وقد انتُخب رئيساً لمجلس نواب الشعب في عام 2019، وهو مفكر ومؤلف لعدد من الكتب والدراسات والبحوث الأكاديمية.

في 17 أبريل/نيسان 2023 وقبل دقائق قليلة فقط من موعد الإفطار في رمضان، اقتحم أكثر من خمسين عنصراً أمنياً يرتدون ملابس مدنية منزل السيد الغنوشي لاعتقاله بوحشية دون أي أمر قضائي. ثم اقتيد إلى جهة مجهولة وحرّم من أي اتصال بالعالم الخارجي ومحاميه على وجه الخصوص لمدة 48 ساعة.

بعد يومين، في 19 أبريل/نيسان 2023، ظهر السيد الغنوشي في ثكنة الحرس الوطني في العوينة. في ذلك اليوم، مثل أمام قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة، حيث استُجوب مطوّلاً حول تصريحاته العلنية خلال اجتماع انتقد فيه تهميش الأحزاب السياسية المعارضة، سواء كانت أحزاباً يسارية أو حركة النهضة، محذراً من أن ذلك قد يشكل "مشروع حرب أهلية".

وبعد أكثر من تسع ساعات من الاستجواب، أمر قاضي التحقيق باحتجازه بذريعة أن هذه الأقوال تشكل "أعمالاً تهدف إلى تغيير شكل الدولة، وتحريض الناس على تسليح بعضهم البعض، وإثارة الفوضى والقتل والنهب على الأراضي التونسية". وبعد أن اتهمته وسائل الإعلام الرسمية ومؤيدو الانقلاب بتحريض الشعب التونسي على "الحرب الأهلية"، سجن السيد الغنوشي في سجن المراقبة حيث يحتجز حالياً.

جاء اعتقال السيد الغنوشي كجزء من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد اعتباراً من 25 يوليو/تموز 2021، عندما قام الرئيس التونسي بإقالة رئيس الحكومة، وتعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن أعضاء البرلمان، وتقييد العديد من الحريات الفردية والجماعية، في انتهاك لدستور البلاد.

ازداد الوضع السياسي في تونس تدهوراً، بعد أن أعقبت هذه الإجراءات اعتقالات تعسفية، وإقالة مسؤولين في الحكومة وفي الجهاز القضائي، واتباع سياسة قمعية استهدفت جميع أعضاء المعارضة، ولا سيما أعضاء حزب النهضة.

ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2022، جرى اعتقال ما لا يقل عن 17 عضواً حالياً أو سابقاً في الحزب، من بينهم راشد الغنوشي الذي لم يتوقف عن التعبير علناً وبشكل سلمي للتنديد بالساس بدولة القانون والدعوة إلى العودة إلى الشرعية الدستورية والمسار الديمقراطي.

احتجاز تعسفي بدوافع سياسية

في رأيه المذكور، أشار فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن اعتقال السيد الغنوشي في 17 أبريل/نيسان 2023 من داخل منزله تم دون مذكرة توقيف، وتبعه احتجاز سري لمدة 48 ساعة، حيث لم يتم الكشف عن مكان احتجازه لعائلته أو لمحامييه. ويذكر الخبراء بأنه "لكي يكون الحرمان من الحرية قائماً على أساس قانوني، لا يكفي أن يسمح القانون بالاعتقال"، وأن الرقابة القضائية تشكل ضماناً أساسية للحرية الفردية.

كما خلصوا إلى أن احتجاز السيد الغنوشي ناتج عن ممارسته السلمية لحقوقه، ولا سيما حرية التعبير، وأن ظروف احتجازه انتهكت حقه في محاكمة عادلة، من خلال حرمانه من إعداد دفاعه، وعرقلة حصوله على مساعدة محامٍ، وعقد جلسات محاكمة في غيابه. وبحسب فريق العمل الأممي، فإن هذه الإخلالات الجسيمة تجعل الحرمان من الحرية تعسفياً وغير قانوني.

وأكد فريق العمل أيضاً أن هذا الاحتجاز ذو دوافع سياسية. ففي رأيه، أوضح أن احتجاز السيد الغنوشي بصفته قائداً لحزب النهضة يهدف إلى معاقبة أعضاء الجماعات السياسية لإسكات مطالبهم. وبعبارة أخرى، ووفقاً لخبراء الأمم المتحدة، فإن السيد الغنوشي مستهدف بسبب دوره السياسي وانتمائه إلى حزب النهضة، وليس لسبب قانوني مشروع. كما ذكر الخبراء بأن السيد الغنوشي، البالغ من العمر 84 عاماً والمصاب بمرض باركنسون، يجب أن يُعامل "بإنسانية وباحترام الكرامة المتأصلة في الإنسان لذاته".

وقد أعلن فريق العمل أن "الإجراء المناسب يتمثل في الإفراج الفوري عن السيد الخريجي (الغنوشي) ومنحه الحق في جبر الضرر"، داعياً إلى فتح تحقيق مستقل بشأن الانتهاكات التي تم توثيقها.

بدورها، ستتابع الكرامة تنفيذ هذا الرأي، فيما تملك الحكومة التونسية مهلة ستة أشهر لتقديم تقرير حول التدابير للموسسة التي تم اتخاذها.

البيان التأسيسي للهيئة الدولية لمناصرة راشد الغنوشي



في 17 افريل 2024

تمر اليوم سنة كاملة على اعتقال الأستاذ راشد الغنوشي المفكر الإسلامي البارز ورئيس البرلمان الشرعي ورئيس حركة النهضة التونسية، الحزب الأكبر في البلاد، وهو البالغ من العمر 82 سنة، بما يجعله من أكبر سجناء الرأي في العالم العربي وعموم المنطقة.

لقد وقعت مداهمة بيت الأستاذ راشد الغنوشي بعد محاصرته من كل الجهات بقوات أمنية يوم 17 من أبريل 2023، الموافق للسابع وعشرين من رمضان 1444، دون مراعاة لحرمة سكن ولا مكان، ناهيك بحرمة الشهر الفضيل، ولا سيما في ليلة السابع والعشرين، ثم جرى اقتياده بعد ذلك لمركز إيقاف مجهول دون وجود محام يدافع عنه، حيث أخضع لتحقيق مهين مطول، وكان ذلك بعد مداخلته في ندوة حوارية لجبهة الخلاص الوطني عبر خلالها عن رفضه تمشي الانقلاب في حل البرلمان وتعطيل المؤسسات وإلغاء الدستور وجمع السلطات، وذكر فيها مخاطر الإقصاء والاستثناء على وحدة النسيج السياسي الوطني.

وكان الأستاذ راشد الغنوشي قد أخضع قبل ذلك لسلسلة من جلسات التحقيق المطولة لسبع مرات بما يعادل 110 ساعات، بغرض استنزافه بدنيا ونفسيا، عبر تلفيق قضايا مفتعلة وإصدار أحكام جائرة ضده، إلى جانب حملات سياسية وإعلامية منظمة بقصد شيطنة الأستاذ الغنوشي وتشويه سمعته، هو وأفراد أسرته.

ويأتي هذا كله ضمن مسعى لتفكيك ما تم بناؤه من مؤسسات ديمقراطية بتضحيات كبيرة خلال العشرية الأخيرة، عبر اعتماد المراسيم الاستثنائية غير الدستورية، من ذلك التحكم في المؤسسة القضائية واستبدال المجلس الأعلى للقضاء المنتخب بآخر من تعيينه، والزج بالعشرات من الشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني والقضاة والمحامين والنقائيين في السجون إلى جانب استخدام مراسيم تعسفية (المرسوم 54) ضد الصحفيين والمدونين وغيرهم بهدف خنق حرية الرأي والتعبير في مجالات الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، كل ذلك دفع الأستاذ الغنوشي إلى مقاطعة جلسات التحقيق لانعدام ثقته في المؤسسة القضائية، واعتبار اعتقاله اعتقالا سياسيا بامتياز، وأن إطلاق سراحه لن يكون إلا بقرار سياسي.

ولا ينكر عاقل ما قام به الأستاذ الغنوشي في مرحلة ما بعد الثورة من ترسيخ أسس النظام الديمقراطي الناشئ، وما بذله من جهد في سبيل توثيق عرى التوافق الوطني وتجنب دواعي الاستقطاب السياسي والأيدولوجي، وسن دستور تحرري تعددي، كما لا ينكر منصف دوره في ترسيخ قيم التسامح والحرية والاعتدال والتعددية في الفكر والممارسة.

وعلى هذا الأساس ومن موقع التقدير لنضالات الغنوشي وإسهاماته الفكرية والسياسية، وسعيها لرفع الظلم الواقع ضده، تعلن هذه النخبة للتميزة من شخصيات سياسية وعلمية رسمية وشعبية عن تكوين الهيئة الدولية لناصره الأستاذ الغنوشي، التي تضع على رأس أهدافها ومطالبها ما يلي:

-مناصرة الأستاذ راشد الغنوشي والتعريف بإسهاماته الفكرية والسياسية رائداً من رواد مدرسة الديمقراطية والاعتدال الإسلامي في تونس والعالم.

-إطلاق سراح الأستاذ الغنوشي دون قيد أو شرط ورفع كل المظالم المسلطة عليه وإلغاء الأحكام القضائية ضده وإعادة الاعتبار له كأحد القامات الفكرية والسياسية في تونس.

-الكف عن استخدام القضاء ضد الغنوشي وسائر المعارضين، والتوقف عن استهدافه وشيخته سياسيا واعلاميا من طرف السلطة وأذرعها التابعة.

-دعوة الجهات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على السلطات التونسية من أجل إخلاء المعتقلات من سجناء الرأي، واحترام المواثيق والقوانين الدولية.

عن الهيئة الدولية لناصره راشد الغنوشي

- الدكتور محمد النصف المزوقي رئيس الجمهورية التونسية الأسبق (تونس)
- الدكتور حارث سيلاديتش رئيس المجلس الرئاسي الأسبق ورئيس الوزراء الأسبق (البوسنة والهرسك)
- السيد بكير علي عزت بيكوفيتش: رئيس المجلس الرئاسي السابق (البوسنة والهرسك)
- الدكتور مصطفى شنتوب رئيس البرلمان التركي السابق (تركيا)
- الدكتور فريد حجاب رئيس الحكومة السورية الأسبق (سوريا)
- الأستاذ عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة المغربية الأسبق (الملكة المغربية)
- الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية السابق (الملكة المغربية)
- الدكتور مصطفى أبو شافور رئيس الحكومة الليبية الأسبق (ليبيا)
- الدكتور طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية الأسبق (العراق)
- السفير دافيد ل مارك نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى الأسبق (الولايات المتحدة الأمريكية)
- الدكتور عزمي بشارة مفكر عربي (فلسطين)
- السيد وضاح خنفر رئيس منتدى الشرق، الرئيس السابق لشبكة الجزيرة الإعلامية (فلسطين)
- الدكتور رفيق عبدالسلام وزير الخارجية الأسبق، ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية (تونس)
- اللورد جون ألدراديس عضو مجلس اللوردات ورئيس البرلمان الإيرلندي السابق (بريطانيا)
- اللورد دانيال هانن عضو مجلس اللوردات والسفير الدولي لحزب المحافظين (بريطانيا)
- اللورد جيريمي بورفيز عضو مجلس اللوردات (بريطانيا)
- الدكتورة نورحياتي علي السقاف نائبة رئيس الإتحاد البرلاني الدولي سابقا وناشطة مجتمع مدني (أندونيسيا)
- السيد خافير نارت عضو البرلمان الأوروبي (إسبانيا)
- البروفيسور ريتشارد فولك المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية، وبورفيسور في جامعة برنستون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- السيدة توكل كرمان حائزة على جائزة نوبل للسلام، وناشطة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان (اليمن)
- السيد مانديلا مانديلا نائب برلمان وحفيد الرئيس نلسون مانديلا (جنوب إفريقيا)
- السيد بلال رجب طيب أردوغان رئيس الإتحاد الدولي للرياضة الشعبية، ورئيس وقف نشر المعرفة (تركيا)
- السيدة نورا العزة أنور إبراهيم نائبة سابقة في البرلمان وناشطة في المجتمع المدني (ماليزيا)
- السفير جيزابي سكوتاميليو سفير سابق ورئيس مؤسسة الشرق والغرب (إيطاليا)
- الدكتور أيمن نور رئيس إتحاد القوى الوطنية المصرية والمرشح السابق للرئاسة (مصر)
- دكتور ياسين أقطاي أكاديمي وكاتب ومستشار سابق للرئيس رجب طيب أردوغان (تركيا)
- الدكتور إبراهيم رسول رئيس حكومة محلية أسبق وسفير سابق، سياسي وأكاديمي (جنوب إفريقيا)
- السيد كمال الجندي ناشط في مجال حقوق الإنسان، البعث السابق للأمم المتحدة الى اليمن، والرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)
- الدكتور مصطفى الرميد وزير العدل السابق (الملكة المغربية)
- الدكتور إدريس الأزمي وزير المالية السابق (الملكة المغربية)
- الدكتور عبد المجيد مناصرة رئيس المنتدى الإسلامي العالي للبرلمانيين، وزير سابق (الجزائر)
- الدكتور نعيم الغرياني وزير التعليم العالي السابق (ليبيا)
- الدكتور محمد صالح بن عمار وزير الصحة الأسبق (تونس)
- الدكتور أحمد القديدي سفير سابق، كاتب وسياسي (تونس)
- الدكتور عبدالرزاق القرني الأمين العام لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، نائب سابق، سياسي وكاتب (الجزائر)
- الدكتورة مروي قاوجي سفير وعضوة برلمان سابقة (تركيا)
- الدكتور عبدالوهاب الأفندي أكاديمي وكاتب وسفير سابق (السودان)
- السفيرة أنا قوماز عضوة برلمان أوروبي سابقة (البرتغال)
- الدكتور محمد الفقي نائب برلاني وقيادي سياسي (مصر)

- الدكتور محمد دنقور نائب برلاني وسفير سابق (جنوب إفريقيا)
- الدكتور حسين كافازوفيتش المقي العام للبوسنة والهرسك
- الدكتور مصطفى سيريتش المقي العام السابق للبوسنة والهرسك
- الدكتور برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري السابق، أكاديمي وكاتب (سوريا)
- الدكتور محمد المختار الشنقيطي كاتب وأكاديمي (موريتانيا)
- البروفيسور جون إسبوزيتو أكاديمي و مؤسس مركز الوليد بن طلال للحوار المسيحي الإسلامي، جامعة جورج تاون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور نادر هاشمي رئيس مركز الحوار المسيحي الإسلامي، جامعة جورج تاون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور تامارا صان أكاديمية، جامعة جورج تاون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور جون كين أكاديمي وكاتب، جامعة سيدني (أستراليا)
- السيدة سارة لي ويتسون المدير التنفيذي لمؤسسة الديمقراطية الآن في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور لاري دايغوند أكاديمي، جامعة ستانفورد (الولايات المتحدة الأمريكية)
- الدكتور رضا بن خلدون سياسي وسفير سابق (المملكة المغربية)
- البروفيسور فرنسوا بورغا مدير الأبحاث، معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي (فرنسا)
- السيد أوليفار مكرنان رئيس مؤسسة فورورد ثينكنغ (بريطانيا)
- بروفيسور لين والشمان أكاديمية، كلية الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة لندن (بريطانيا)
- البروفيسور جوسيلين سيزاري أكاديمية، جامعة جورج تاون (فرنسا)
- البروفيسور ميشال دان كاتبة وأكاديمية (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور جون أنتيليس رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة فوردهام (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور أندرو مارش كاتب وأكاديمي، جامعة ماستشوستس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- البروفيسور فواز جرجس مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة لندن (بريطانيا)
- البروفيسور فيليب شميتز الجامعة الأوروبية (إيطاليا)
- البروفيسور جون دان جامعة كامبردج (بريطانيا)
- البروفيسور بيورن أولاف أوتفيك جامعة أوسلو (النرويج)
- البروفيسور هالة الباجي كاتبة وأكاديمية (تونس)



قسم الرؤية الاستراتيجية

من مشروع الإصلاح إلى أفق التجديد



على امتداد تاريخها، وعلى مدى ما يقارب نصف قرن منذ تأسيسها الرسمي سنة 1981 إلى غاية انعقاد مؤتمرها العاشر سنة 2016، أعدت حركة النهضة العديد من الوثائق الفكرية، وأصدرت عددًا كبيرًا من اللوائح والبيانات السياسية ذات الأبعاد التأسيسية والمرجعية والاستراتيجية. كما قامت خلال مختلف مراحل تطورها بمراجعات فكرية وسياسية عميقة، وأنجزت خطوات اعتبرها متابعون جريئة ومتميزة بروح تجديدية ونقدية، قائمة على الاستشراف والتقييم وإعادة قراءة الواقع والتحول الوطني والإقليمية والدولية. ولعل من أبرز هذه المحطات التأسيسية "البيان التأسيسي" الذي نشرنا نصه ضمن القسم التاريخي من هذا الكتاب، والذي أعلنت فيه الهيئة التأسيسية عن تكوين حزب وطني تونسي مدني ديمقراطي إصلاحي ذي مرجعية إسلامية، يجمع بين الانتماء الحضاري الإسلامي والالتزام بالديمقراطية والعمل السياسي المدني.

ويتضمن هذا القسم، المعنون بـ "الرؤية الاستراتيجية"، مجموعة من النصوص والوثائق المهمة التي تعكس تطور فكر الحركة وخياراتها السياسية والتنظيمية، خاصة ما يتعلق بالمراجعات الاستراتيجية، وخيار الفصل بين العمل السياسي والعمل الدعوي، والانفتاح على مختلف القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية، إلى جانب تبني سياسة الشراكة والتحالفات والتوافق، واعتماد نهج الاعتدال والوسطية والإسلام الديمقراطي.

كما تكشف هذه الوثائق عن سعي الحركة إلى تطوير رؤيتها للدولة والمجتمع والديمقراطية، ومحاولة التوفيق بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات الدولة المدنية الحديثة، في إطار احترام التعددية السياسية والفكرية، والإيمان بالحوار والتداول السلمي على السلطة.

من مشاريع لوائح المؤتمر 11... قراءة في مسيرة حركة النهضة من مشروع الإصلاح إلى أفق التجديد

أولاً: النشأة في سياق البحث عن التوازن الوطني

وُلدت الحركة في لحظة تاريخية كانت تونس فيها تبحث عن صيغة توازن جديدة بين الهوية الوطنية ومتطلبات العصر، بين الانتماء الحضاري والتطلع إلى الحرية والتقدم. فقد جاءت نشأة الحركة استجابةً لحاجة المجتمع إلى مشروع إصلاحي يعيد الاعتبار لقيم الإسلام بوصفها رافداً للنهضة والوعي والعدل، وفي الوقت نفسه يفتح على الدولة الحديثة ومقتضيات الديمقراطية والمعاصرة.

ومنذ بداياتها لم تُقدّم الحركة نفسها باعتبارها مجرد تنظيم سياسي أو ردّ فعل ظرفي، بل باعتبارها مشروعاً إصلاحياً وطنياً يسعى إلى المساهمة في بناء مجتمع متوازن يجمع بين الأصالة والتجديد، وبين القيم والحرية، وبين الدولة والمجتمع. لذلك حملت منذ تأسيسها همّ الإصلاح الوطني قبل منطق الصراع على السلطة، واختارت مبكراً طريق العمل السلمي والتدرج والإصلاح المدني.

لقد نشأت الحركة دفاعاً عن حق المجتمع في هويته، وعن حقه في الحرية في الوقت نفسه، مؤمنة بأن الإسلام والديمقراطية والحدّثة ليست مسارات متناقضة، بل يمكن أن تلتقي داخل مشروع وطني ديمقراطي يستند إلى قيم المجتمع ويفتح على العصر.

ثانياً: التجديد باعتباره جزءاً من الهوية

لم يكن التجديد بالنسبة إلى الحركة خياراً ظرفياً فرضته التحولات السياسية، بل كان جزءاً أصيلاً من هويتها الفكرية ومسارها التاريخي. فمِنذ تأسيسها أمنت بأن الفكر الحيّ هو الذي يتطور بالحوار والتجربة والانفتاح على الواقع، وأن الوفاء للفكرة يكون بتطويرها وتجديد أدواتها لا بتحويلها إلى خطاب جامد.

ولهذا تفاعلت الحركة مع التحولات العميقة التي عرفها المجتمع التونسي والمنطقة والعالم، وسعت إلى تطوير رؤيتها وأدواتها وخطابها بما يستجيب للأسئلة الجديدة التي تطرحها كل مرحلة. فكل محطة من تاريخها كانت محاولة للإجابة عن تحديات تونس المتغيرة، في علاقة الدولة بالدين، وبناء الديمقراطية، وتحقيق التنمية، وصيانة الحريات، وتعزيز الوحدة الوطنية.

وقد ظلّت قوة المشروع في قدرته على المراجعة والتطوير والتكيف مع التحولات دون القطيعة مع ثوابته. فالحركة تتجدد انطلاقاً من هويتها لا خروجاً عنها، لأن الأصالة بالنسبة إليها ليست انغلاقاً على الماضي، بل قدرة على استلهام القيم لبناء المستقبل.

ثالثاً: من النضال من أجل الحرية إلى رهان البناء والإنجاز

على امتداد أكثر من أربعة عقود، ظلّ المشروع الذي انطلقت به الحركة يراهن على الحرية والعدالة والكرامة والتنمية، ويعتبر أن بناء الدولة الديمقراطية الحديثة لا يمكن أن يتحقق إلا بالمصالحة بين الهوية الوطنية وقيم الديمقراطية والتعددية.

وقد اختارت الحركة منذ وقت مبكر الانحياز إلى الدولة المدنية والديمقراطية والتعددية، معتبرة أن الاستقرار الحقيقي لا يُبنى على الإقصاء، بل على المشاركة واحترام الإرادة الشعبية وسيادة القانون.

ومع تعاقب المراحل والتجارب، انتقلت الحركة تدريجياً من شرعية التاريخ والنضال إلى البحث عن شرعية الإنجاز والفاعلية، إدراكاً منها بأن المجتمعات لا تكفي بالشعارات، بل تنتظر حلولاً واقعية واستجابة لتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذا النطلق فإن تجديد الحركة اليوم لا يمثل انقلاباً على مسارها، بل امتداداً طبيعياً لمشروعها الإصلاحي، وسعيّاً إلى تطوير أدوات العمل السياسي والفكري بما ينسجم مع تحولات المجتمع التونسي وانتظارات الأجيال الجديدة.

إن المشروع الإصلاحي لحركة النهضة الذي انطلق منذ أكثر من أربعة عقود ما يزال يعتبر أن مستقبل تونس يُبنى بالتوازن بين الهوية والحرية، وبين الدولة والمجتمع، وبين الثوابت الوطنية وروح العصر. فالحركة التي وُلدت من رحم الإصلاح وتجددت بروح الديمقراطية ما تزال ترى أن النهضة الحقيقية تبدأ ببناء الإنسان الحرّ، والدولة العادلة، والمجتمع التماسك القادر على صناعة مستقبله بثقة وأمل.

اللائحة الاستراتيجية

لائحة الرؤية الاستراتيجية الصادرة عن المؤتمر العاشر لحركة النهضة وثيقة تحول مفصلية في مسار الحركة، إذ أعلنت انتقالها نحو نموذج "الحزب الديمقراطي الوطني" القائم على التخصص السياسي والانفتاح الوطني، مؤكدة سعيها إلى "التموقع في الوسط العريض في إطار حزب ديمقراطي وطني ذي مرجعية إسلامية حامل لمشروع وطني إصلاحي وحضاري".

كما شددت اللائحة على أن هذه الانعطافة ليست مجرد تعديل تنظيمي، بل هي "قرار استراتيجي تاريخي" يتم تنزيله تدريجياً في الواقع السياسي والمجتمعي.

ومن أبرز ما تضمنته تبني خيار "التخصص"، حيث جاء فيها: "إنه اختيار استراتيجي بالتخصص في مجال العمل السياسي"، مع التأكيد على أن المجتمع المدني والدعوي ينبغي أن يضطلع بوظائفه بصورة مستقلة، في حين يركز الحزب على إدارة الشأن السياسي والوطني. كما أعلنت الحركة تجاوزها للتصنيف التقليدي لـ "الإسلام السياسي"، معتبرة أن حزب حركة النهضة قد "تجاوز عملياً كل المبررات التي تجعل البعض يعتبره جزءاً مما يسمى الإسلام السياسي"، وقدمت نفسها ضمن تيار "المسلمين الديمقراطيين الذين يرفضون التعارض بين قيم الإسلام وقيم المعاصرة".

وعلى المستوى السياسي، أكدت اللائحة اعتماد منهج التوافق والحوار، معتبرة أن "الديمقراطية التوافقية والحوار والتفاوض" تمثل أساس إدارة الشأن العام، مع الدعوة إلى بناء تحالفات وطنية واسعة تضم مختلف العائلات السياسية والاجتماعية بعيداً عن "الصراعات الإيديولوجية العقيمة".

أما فكرياً، فقد ربطت اللائحة بين الشورى والديمقراطية، معتبرة أن "الديمقراطية هي ترجمة معاصرة لتطبيق الشورى وتحقيق مقاصدها"، مع التأكيد على قيم الحرية والتسامح والتعددية باعتبارها ركائز للمشروع الوطني والمجتمعي.



الرؤية الفكرية لحركة النهضة

تُعَدُّ الرؤية الفكرية لحركة النهضة نتاجًا لمسار طويل من التفاعل بين المرجعية الإسلامية والواقع التونسي الحديث، وهي رؤية تسعى إلى التوفيق بين قيم الإسلام ومتطلبات الدولة الديمقراطية المعاصرة. وقد تبلورت هذه الرؤية بشكل أوضح في وثائق المؤتمر العاشر للحركة سنة 2016، الذي مثل محطة مفصلية في تطور خطابها السياسي والفكري.

1. المرجعية الإسلامية والإصلاح الحضاري

تنطلق حركة النهضة من اعتبار الإسلام مرجعية أساسية في بناء القيم والأخلاق والتصورات العامة للمجتمع والدولة. غير أن هذه المرجعية لا تُقدَّم بوصفها مشروعًا مغلقًا أو منغلِقًا، بل باعتبارها إطارًا حضاريًا مفتوحًا على الاجتهاد والتجديد والاستفادة من التجارب الإنسانية الحديثة. وترى الحركة نفسها امتدادًا لمدرسة الإصلاح التونسية التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر مع شخصيات مثل خير الدين باشا وعبد العزيز الثعالبي وغيرهما من دعاة الإصلاح الذين سعوا إلى الإجابة عن سؤال النهضة: كيف يمكن للأمة أن تتقدم مع الحفاظ على هويتها؟ وبحسب وثائق الحركة، فإن مشروعها يقوم على "التوفيق بين قيم الدين الأصيلة وقيم التمدن الحديثة"، أي الجمع بين الهوية الإسلامية ومبادئ الحداثة السياسية والفكرية. لذلك تؤكد النهضة أن الإسلام بالنسبة إليها ليس مجرد شعائر فردية، بل منظومة قيمية تدفع نحو الحرية والعدل والكرامة والتنمية.

2. الديمقراطية والدولة المدنية

من أبرز التحولات الفكرية التي عرفتتها حركة النهضة تبنيها الواضح للديمقراطية باعتبارها أساسًا لإدارة الشأن العام. فالحركة تعتبر أن الديمقراطية ليست نقيضًا للإسلام، بل وسيلة حديثة لتنظيم الاختلاف وتحقيق التداول السلمي على السلطة. وقد أكدت الحركة في وثائقها أنها تعمل من أجل "اعتماد الديمقراطية أساسًا للدولة ومنهجًا في إدارة الشأن العام"، مع احترام الدستور والقانون والتعددية السياسية وحقوق الإنسان. كما أعلنت رفضها للاستبداد والعنف، وتمسكها بالعمل المدني والسلمي. وفي هذا السياق، طورت النهضة مفهوم "الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية"، أي دولة لا يحكمها رجال الدين، بل تقوم على المؤسسات والانتخابات والفصل بين السلطات وسيادة القانون، مع استلهام القيم الإسلامية في المجال الأخلاقي والثقافي. كما شددت الحركة على أن الشعب هو مصدر الشرعية، وأن التداول على السلطة يتم عبر صناديق الاقتراع لا عبر العنف أو الانقلاب أو الفرض القسري للأفكار.

3. التخصص والفصل بين الدعوي والسياسي

شكل المؤتمر العاشر لحركة النهضة سنة 2016 نقطة تحول بارزة في رؤيتها الفكرية والتنظيمية، حين أعلنت خيار "التخصص"، أي الفصل بين النشاط السياسي والعمل الدعوي.

ويقصد بهذا الخيار أن تصبح النهضة حزبًا سياسيًا مدينًا مختصًا في الشأن السياسي، بينما تتولى مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الدينية والثقافية النشاط الدعوي والتربوي. وقد اعتبرت الحركة أن هذا التحول يستجيب لتطور المجتمع التونسي ولقتضيات النظام الديمقراطي الحديث.

وترى النهضة أن هذا الفصل لا يعني التخلي عن المرجعية الإسلامية، وإنما إعادة تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة بما يمنع التداخل بينهما ويحافظ على استقلالية المجالين. ولذلك تصف نفسها بأنها "حزب وطني ديمقراطي منفتح يستلهم من قيم الإسلام وتعاليمه ومن الكسب الإنساني".

وقد اعتبرت الحركة أن هذا التطور يمثل انتقالًا من "الإسلام السياسي" بالعنى التقليدي إلى نموذج جديد يركز على العمل الحزبي المدني داخل النظام الديمقراطي.

4. الهوية والانفتاح على الحداثة

تؤكد حركة النهضة أن الهوية التونسية تقوم على الانتماء العربي الإسلامي مع الانفتاح على البعد الإنساني والكوني. وهي ترى أن الحفاظ على الهوية لا يتعارض مع التفاعل مع العصر والاستفادة من العلوم الحديثة وقيم الحرية وحقوق الإنسان.

وقد انتقدت الحركة النموذج البورقوي في تونس بسبب ما اعتبرته "تغريبًا قسريًا" وتهميشًا للثقافة العربية الإسلامية، لكنها في الوقت نفسه لم ترفض مكاسب الحداثة، بل دعت إلى إعادة تأصيلها داخل البيئة الثقافية التونسية.

لذلك تتبنى النهضة خطابًا يقوم على الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وترى أن المجتمع التونسي قادر على بناء نموذج حضاري حديث دون القطيعة مع دينه وثقافته.

كما تؤكد الحركة أهمية الحوار والتوافق داخل المجتمع، وترفض الصراعات الإيديولوجية الحادة التي تقسم التونسيين. وقد ظهر ذلك خاصة بعد الثورة من خلال تبنيها سياسة التوافق مع أطراف سياسية مختلفة.

5. الحريات وحقوق الإنسان

تعتبر حركة النهضة أن الحرية قيمة مركزية في الإسلام وفي المشروع الديمقراطي الحديث. ولذلك تؤكد دفاعها عن حرية التعبير والتنظيم والصحافة والحق في الاختلاف والمشاركة السياسية.

كما تعلن التزامها بحقوق الإنسان الكونية، وترى أن الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية من المقاصد الكبرى للإسلام. ولهذا تركز في خطابها على مقاومة الاستبداد والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية.

وقد ساهمت تجربة القمع والسجون التي تعرض لها مناضلو الحركة خلال عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي في تعزيز خطابها الحقوقي والديمقراطي، حيث تعتبر نفسها جزءًا من النضال التونسي ضد الاستبداد.

6. البعد الاجتماعي والاقتصادي

لا تقتصر رؤية النهضة على الجانب السياسي فقط، بل تشمل أيضًا البعد الاجتماعي والاقتصادي. فالحركة تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين الجهات ومقاومة الفقر والبطالة.

وترى أن الدولة مطالبة بتحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، مع تشجيع المبادرة والاستثمار ومحاربة الفساد. كما تؤكد أهمية دور الشباب والمرأة في بناء المجتمع، وتعتبر أن النهضة الحقيقية لا تتحقق إلا بمشاركة جميع فئات الشعب في الحياة العامة.

خاتمة

يمكن القول إن الرؤية الفكرية لحركة النهضة تقوم على محاولة الجمع بين الإسلام والديمقراطية، وبين الهوية والحداثة، وبين المرجعية الوطنية والانفتاح على القيم الإنسانية الكونية. وقد تطورت هذه الرؤية عبر عقود من العمل السياسي والفكري، متأثرة بالسياق التونسي وتجارب الحركة في المعارضة والحكم.

ورغم الجدل الكبير الذي يحيط بالحركة داخل تونس، فإنها تعتبر نفسها مشروعًا إصلاحيًا يسعى إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية تستلهم قيم الإسلام وتلتزم بالحريات والتعددية والتداول السلمي على السلطة.

قسم مواقف للتاريخ

التاريخ يدوّن الوقائع، أما الذاكرة فتخلّد المعاني



منذ حصول الانقلاب في 25 جويلية 2021، أصدرت حركة النهضة العديد من البيانات والبلاغات، وعقدت سلسلة من الندوات الصحفية التي عبّرت من خلالها عن مواقفها تجاه مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد تحت سلطة الأمر الواقع. وقد تناولت هذه البيانات والبلاغات، على وجه الخصوص، أبرز القضايا والقرارات السياسية التي عرفت تونس خلال هذه المرحلة، وفي مقدمتها الانقلاب والإجراءات الاستثنائية، وما رافقها من اعتقالات ومحاكمات، إلى جانب التدهور المتواصل للأوضاع السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أصدرت الحركة مواقف وبيانات تناولت أهم الأحداث الإقليمية والدولية، وخاصة التطورات على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها العدوان على غزة، إضافة إلى موقفها من الحرب التي اندلعت مؤخراً في الشرق الأوسط على خلفية التصعيد والعدوان على إيران. ويضم هذا القسم مختارات من تلك البيانات والمواقف، بهدف توثيقها وحفظها ضمن ذاكرة المرحلة، وتسجيلها للتاريخ بمناسبة إصدار هذا الكتاب في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حركة النهضة.

بيانات وبلاغات وتصريحات للتاريخ

منذ 25 جويلية 2021

بيان الحالة الاستثنائية

27 جويلية 2021

عقد المكتب التنفيذي لحركة النهضة اجتماعاً طارئاً مساء الاثنين 26 جويلية 2021 أشرف عليه رئيس الحركة الأستاذ راشد الغنوشي وخُصّصه لمتابعة الأوضاع بالبلاد والإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية مساء يوم الأحد استناداً إلى الفصل 80 من الدستور، وما استجد بعدها من تطورات ومواقف فإنّ المكتب التنفيذي للحركة:

- يعتبر أن الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية غير دستورية وتمثل انقلاباً على الدستور والمؤسسات، خاصة ما تعلق منها بتجميد النشاط النيابي واحتكار كل السلطات دون جهة رقابية دستورية، وهو ما أجمعت عليه كل الأحزاب والمنظمات وأهل الاختصاص، ويدعو المكتب رئيس الدولة إلى التراجع عنها ومعالجة التحديات والصعوبات التي تعاني منها البلاد ضمن الإطار الدستوري والقانوني الذي يتماشى والخيار الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب التونسي، مع ضرورة استئناف عمل مجلس نواب الشعب كسلطة أصلية منتخبة ديمقراطياً.

- يدعو المنتظم السياسي والمدني إلى تكثيف المشاورات حول المستجدات الأخيرة التي عاشتها بلادنا حفاظاً على المكتسبات الديمقراطية والعودة في أقرب الأوقات إلى الأوضاع الدستورية والسير العادي والقانوني لمؤسسات ودواليب الدولة.

- يحثي المؤسسة العسكرية والأمنية الساهرة على أمن البلاد وسلامته ورمز وحدته وسيادته ويجدد دعوته إلى ضرورة النأي بها عن التجاذبات والناكفات السياسية.

- تقديره لكل الذين رفضوا خرق الدستور والتعسف في تأويله وعبروا عن مواقفهم بشكل حضاري وسلمي ويخص بالذكر مناضلات الحركة ومناضليها.

- ينبّه إلى خطورة خطابات العنف والتشقي والاقصاء على النسيج الاجتماعي الوطني وما يفتحه من ويلات البلاد في غنى عنها، ويندد بكل التجاوزات ويدعو إلى الملاحقة القضائية لمقترفيها، ويدعو كل التونسيين إلى مزيد التضامن والتآزر والوحدة والتصدي لكل دعاوي الفتنة والاحتراب الأهلي.

- تفهمه للاحتجاجات التي عرفت البلاد في المدة الأخيرة ومشروعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب الخطر الوبائي الكبير الجاثم على بلادنا، بما يجعل هذه القضايا أولوية مطلقة للبلاد تحتاج إلى إدارة حوار وطني ورسم خيارات جماعية قادرة على اخراج البلاد من جميع أزماتها.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان: حركة النهضة ترفض تعليق دستور الجمهورية وتعويضه بتنظيم مؤقت للسلطات وتحذر من حكم فردي مطلق فاقد الشرعية

22 سبتمبر 2021

تناول المكتب التنفيذي لحركة النهضة في اجتماعه مساء الأربعاء 22 سبتمبر 2021 برئاسة الأستاذ راشد الغنوشي، مضمون القرار الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والنشور بالرائد الرسمي.

وخلص الاجتماع إلى ما يلي:

1- اعتبار القرار الرئاسي تعليقاً فعلياً لدستور الجمهورية وتعويضاً له بتنظيم مؤقت للسلطات ونزوعاً واضحاً نحو حكم إستبدادي مطلق وانقلاب سافر على الشرعية الديمقراطية وعلى مبادئ الثورة التونسية وقيمها. وأنّ هذا التمشي غير الدستوري يضيف إلى أزمات البلاد العقدة أزمة شرعية الحكم بما يهدد كيان الدولة التونسية ووحدتها ويدفع بالبلاد إلى منطقة مخاطر عالية غير مسبوقة في تاريخ تونس.

2- ترفض حركة النهضة بشدة تأييد الوضع الاستثنائي وتجميع قيس سعيد لكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستغلاله لفرض خيارات وإجراءات غير دستورية تلغي المؤسسات السياسية والرقابية الشرعية القائمة بما في ذلك البرلمان والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين وهيئة مكافحة الفساد، وتعلق عمل بقية المؤسسات الدستورية أو تضع يدها عليها.

3- تدعو حركة النهضة كل القوى الحية السياسية والإجتماعية والمواطنة والشخصيات الوطنية المستقلة لتوحيد الصف والتعالي عن الخلافات للدفاع عن قيم الجمهورية والديمقراطية وحماية البلاد من أخطار هذا التمشي المعقّل للإنقسام المجتمعي والمهدّد للسلم الإجتماعي والمقوض للوحدة الوطنية حول الدستور.

4. التنبيه إلى أن هذا التوجه الأحادي للرئيس لن ينجح في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها البلاد، بل سيعمّق هذه العضلات في الداخل وسيكرس عزلة دولية مدقّرة لأقتصاد البلاد وصورتها المشعة في الخارج كأنموذج ديمقراطي .

5. ندعو الجميع إلى التمسك بالوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا في مواجهة نزوعات التقسيم وخطابات التحريض والتهديد دفاعاً عن خيارهم الديمقراطي التعددي التمثيلي ، كما ورد في الدستور ، منخرطين في نضالات سلمية لا تفتر ولا تستسلم ، تستعيد حرياتهم، وتضع تونس مجدداً على سكة الديمقراطية، هم جديرون بها ، وفاء لدماء الشهداء.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان حركة النهضة اثر تعيين رئيسة للحكومة بالإستناد إلى الأمر الرئاسي عدد 117

29 سبتمبر 2021

انعقد الإجتماع الدوري للمكتب التنفيذي لحركة النهضة برئاسة الأستاذ راشد الغنوشي مساء الأربعاء 29 سبتمبر 2021، وبعد التداول في الشأن الوطني وآخر المستجدات السياسية خصوصا المتعلقة بتعيين السيدة نجلاء بودن رئيسة للحكومة بالإستناد إلى الأمر الرئاسي عدد 117، يهيم حركة النهضة ان تعبر عما يلي:

أولا: تستنكر حركة النهضة مواصلة رئيس الجمهورية الإنفراد بالسلطة والإمعان في العمل خارج الدستور وضرب علويته وتكريس الحكم الفردي المطلق وصم الأذان عن أصوات التعقل والحكمة الداعية إلى احترام الدستور واستئناف المسار الديمقراطي العطل منذ 25 جويلية الماضي. وتدعوه إلى عدم التمادي في الإحتكام للتنظيم المؤقت للسلط اللادستوري وإنهاء الإجراءات الاستثنائية التي لا سقف زمني لها.

ثانيا: بعد تسجيل حركة النهضة كامل التقدير والإحترام للمرأة التونسية وتحية نضالاتها من أجل الحرية والمساواة، فإنها تحذر من أن تكليف رئيس (ة) حكومة دون التقيد بالإجراءات الدستورية وعلى أساس أمر رئاسي لادستوري وبصلاحيات شكلية، فإن ذلك يعمق الأزمات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد ولا يساعد على حلها.

ثالثا: تطالب باستئناف المسار الديمقراطي من خلال التراجع عن الأمر الرئاسي عدد 117 وعبر إكساء الحكومة المقبلة الشرعية الدستورية بعرضها على البرلمان لنيل ثقته كما ينص عليه الدستور في كل الحالات.

رابعا: تنبه إلى المخاطر التي تواجهها الدولة التونسية وخاصة فيما يتعلق بالمالية العمومية وتفاقم نسبة العجز في ظل تراجع ثقة الشركاء الدوليين وتقلص فرص التمويل الداخلي وتقويت فرص عديدة على الإقتصاد الوطني في ظرفية انطلق فيها انتعاش الإقتصاد العالي وتنامت فيها فرص الإستثمار في عملية إعادة البناء في القطر الليبي الشقيق.

خامسا: تدعو مجددا كافة الأطراف الرافضة لتمشي الإنفراد بالحكم والانتقال على الدستور والإستحواذ على السلطة والتعسف في استعمالها إلى تنسيق الجهود في التصدي السلمي والمبدئي لهذا التمشي المنذر بإنهاء المسار الديمقراطي ومزيد تأزيم الأوضاع المالية والإقتصادية والإجتماعية الخطيرة والإضرار بعلاقات تونس الإقليمية والدولية.

سادسا: تؤكد على ضرورة إنهاء الحالة الإستثنائية ورفع الإجراءات التعسفية في الإقامة الجبرية والنع من السفر دون إذن قضائي الذي طال عددا من المواطنين والنواب ورجال الأعمال وعددا من المسؤولين السابقين من بينهم الوزير السابق والقيادي بحركة النهضة السيد أنور معروف.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان الدورة الـ 54 لمجلس شورى حركة النهضة

تونس في 07 نوفمبر 2021

اجتمع مجلس شورى حركة النهضة في دورته 54 يوم 07 نوفمبر 2021 الموافق لـ 2 ربيع الثاني 1443 وذلك عبر التواصل عن بعد وبحضور الأخ رئيس الحركة، والأخوات والإخوة أعضاء المكتب التنفيذي، أعضاء الكتلة، أعضاء المكتب السياسي، الكتاب العامون الجهويون ورؤساء مجالس الشورى الجهوية بالداخل والخارج.

وبعد استعراض المجلس لمجمل التطورات المسجلة في بلادنا خلال الرحلة الماضية وبالأخص الصعوبات الاقتصادية والمالية والإرتفاع المشط في أسعار المواد الأساسية وتفاقم الأزمة السياسية وتعدد الانتهاكات الحقوقية المسجلة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وسياسة التنكيل بالنواب وعائلاتهم ومحاولات تطويع القضاء والضغط عليه لتوظيفه فإن مجلس الشورى:

1- يؤكد أن مختلف الإجراءات الانقلابية التي قام بها رئيس الدولة عكفت أزمة البلاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وأضرت بصورتها في العالم وزادت من عزلتها الدبلوماسية. ورغم تعدد الدعوات الصادرة عن القوى الوطنية الداعية للحوار الوطني والعودة إلى المسار الدستوري والديمقراطي فإن الإصرار على التماادي في هذه الإجراءات يعتبر هروبا إلى الأمام وتجاهلا للصعوبات الكثيرة التي تسببت فيها وسيتحمل مسؤولية نتائجها الخطيرة على البلاد كل من ساهم فيها.

2- يعبر عن مساندته للمجلس الأعلى للقضاء وللإسادة القضائية أمام استهدافهم بحملات التشويه والترهيب ويؤكد أن استقلال السلطة القضائية مكسب من مكاسب الثورة لا يمكن التنازل عنه تحت أي ذريعة وأن إصلاح القضاء لا يتم إلا بمشاركة القضاء أنفسهم وهياكلهم الممثلة والمختبة.

3- يندد بمواصلة استهداف نواب الشعب وعائلاتهم بالمحاكمات والترويع والتجوع إضافة الى تواصل غلق المجلس في مخالفة للدستور والمواثيق الدولية كما يعبر عن تضامنه مع مساعدي أعضاء البرلمان بعد الضرر الحاصل لهم ولعائلاتهم بسبب هذه القرارات الظالمة، ويعبر عن مساندته المطلقة للأخ عماد الخيمري رئيس كتلة حركة النهضة بالمجلس بعد حرمان زوجته من التغطية الاجتماعية طبقا للأمر 117 للدستوري بما يعقد وضعها الصحي ويهدد حياتها.

4- يشير إلى أن الإجراءات الظالمة شملت أيضا مبنى البرلمان التاريخي حيث تغيب الصيانة والتعهد مما تسبب في سقوط أحد الأسقف وتضرر الكثير من أروقته وقاعاته. كما أصبح متحف باردو، المؤسسة الثقافية والسياحية العريقة، والمشمول بالغلق عرضة للإهمال والتلف مما يهدد محتوياته الفنية بأضرار فادحة يصعب تداركها وهو ما يتطلب الرفع الفوري للغلق والحصار الذي يتعرض له مبنى البرلمان ومتحف باردو.

5- ينبه إلى أن استهداف المؤسسات الإعلامية ومحاصرة الرأي المخالف ومحاكمة المعارضين والتنكيل بهم لن يزيد الوضع إلا تأزما وغرقا في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ولن يزيد البلاد إلا عزلة عن العالم.

6- ينبه إلى خطورة استهداف الحكم المحلي والمجالس البلدية المنتخبة باتجاه تعويضها ببنابات خصوصية مواليه للرئيس، وذلك من خلال حذف وزارة الحكم المحلي والهجوم المتكرر على عدة بلديات من قبل تنسيقيات مجهولة الهوية وهو ما سيؤثر سلبا على حياة المواطنين والخدمات البيئية والإدارية والصحية المسداة لهم.

7- يعبر عن مساندته للدكتور النصف الرزوقي الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية أمام ما يتعرض له من استهداف بسبب مواقفه الرافضة للانقلاب والتعبير عن رأيه في وسائل الاعلام وأخرها سحب جواز سفره الدبلوماسي وإصدار بطاقة جلب دولية في حقه وهو أمر مخالف لكل الأعراف والقوانين ومضر بصورة البلاد.

8- يحذر من خطورة التماادي في تنزيل مشروع المجالس القاعدية وفرضها على الشعب التونسي بالقوة بعد الإمعان في تشويه الأحزاب والمنظمات والمجتمع المدني والسعي إلى حلّ وتجميد الهيئات الدستورية وهو ما يعني وقوع البلاد تحت طائلة حكم استبدادي شعبي أثبتت الكثير من التجارب في العالم فشله ونتائج الكارثية.

9- يدعو مختلف القوى الوطنية إلى العمل تحت راية واحدة للدفاع عن مكتسبات البلاد في الحرية والكرامة واستعادة المسار الدستوري والديمقراطي وإنهاء الانقلاب وآثاره الكارثية على البلاد.

10- يقرر بعد الإطلاع على تقدم أشغال اللجنتين المضمونية والمادية للمؤتمر 11 إعطاء إشارة انطلاق المؤتمرات المحلية في شهر ديسمبر القادم، وبالنسبة يدعو كافة منخرطي الحركة وأنصارها إلى المساهمة الفعالة في إنجاح هذا العرس الديمقراطي والحدث الوطني.

رئيس مجلس الشورى
كريم الهاروني

بيان حل مجلس الشعب

31 مارس 2022

عقد المكتب التنفيذي لحركة النهضة اجتماعاً طارئاً برئاسة الأستاذ راشد الغنوشي ونظر في المستجدات الوطنية خصوصاً بعد إعلان رئيس الدولة حلّ مجلس نواب الشعب.

وبهمّ حركة النهضة أن تعلن ما يلي:

1- رفضها لقرار حلّ مجلس نواب الشعب الذي يمثّل إمعاناً في تفكيك الدولة ومؤسساتها وخرقاً جديداً للدستور الذي ينصّ صراحةً في فصله الثمانين على بقاء البرلمان في حالة انعقاد دائم.

2- تعتبر أنّ جلسة مجلس نواب الشعب المنعقدة أمس الأربعاء 30 مارس والتي قرّرها مكتب المجلس وحضرها 121 نائباً، جلسة قانونية وشرعية، وتنوّه بالوقف الوطني المسؤول الذي عبّر عنه تصويت 116 نائباً بقرار إنهاء العمل بالإجراءات الإستثنائية التي أخرجت بلادنا منذ 25 جويلية من مسار الدستور بناء الديمقراطية إلى مسارٍ مجهول وجعلت مصير شعبنا تحت تصرّف شخص واحد.

3- تؤكّد أن انعقاد البرلمان وقراره إنهاء العمل بالإجراءات الإستثنائية لا يمثل تنازعا للشرعيات وإنما هو عودةً لمؤسسةٍ منتخبة من قبل الشعب صاحب السيادة لتمارس صلاحياتها.

4- تنبّه إلى أنّ تعطيل البرلمان بالتجميد أو الحلّ ألحق ضرراً فادحاً بشعبنا المهّدّد بالجاعة ودولتنا المهّدّدة بالإفلاس لأنّ الاستثمار الوطني والخارجي والتعاون مع الدول والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة يتطلّب وجود مؤسسات دستورية شرعية كما يتطلّب استقراراً سياسياً، ونحمل الرئيس مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

5- تدعو إلى عدم إقحام مؤسسات الدولة في أيّ صراع أو توظيف غير قانوني لتصفية حسابات سياسية.

6- تعتبر أنّ اشتداد الأزمة السياسية والاقتصادية وتهديد التونسيين في قوتهم يزيد من الحاجة إلى حوار وطني شامل لا يقصي أحداً يضيف إلى حكومة إنقاذ اقتصادي ويهيء البلاد لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة تخرج بلادنا من الأزمة الخانقة والعزلة التي تردّت فيها منذ 25 جويلية 2021.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان: فشل الاستفتاء وسقط دستوره

28 جويلية 2022

لم تنته بعد مهزلة الاستفتاء بكل ما سبقها وما رافقها من تحايل ومغالطة وما نتج عنها من فشل.

ورغم كل ذلك وكما كان متوقعا ونبها إليه في حركة النهضة، فإن الانقلاب ومن معه ماضون في طريق إغراق البلاد في الاستبداد السياسي والإفلاس والتفكير والدفع بها نحو التناحر والانهيار غير عابئين بكل الرسائل التي وجهها إليهم الشعب مرارا وتكرارا سواء عبر الشارع الديمقراطي وتحركاته المتتالية أو عبر نسبة المشاركة الضئيلة في الاستفتاء رغم كل ما فيه من ضروب التجاوز والتزييف.

لقد حاول سعيد تمرير دستور كتبه بنفسه يعطي فيه لنفسه صلاحيات فرعونية ويهيمش فيه كل مؤسسات الدولة ويرتفعها إليه وعلى رأسها السلطة التشريعية والسلطة القضائية وهيئة الانتخابات...

وجاء هذا بعد أن كان انقلاب على الدستور الذي وصل به إلى الرئاسة وأقسم أمام الملايين على احترامه فكان أول ضحاياه وبعد أن حل مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء وغير قانونه الأساسي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعين مكانها هيئة تابعة له بمرسوم أبريل 2022 وحصلها في الفصل 14 منه أمام كل محاسبة مهما فعلت!! وبعد أن عزل البلاد في العالم وجعل صورتها مهترجة تعيش أزمة على جميع المستويات.

لقد أكدت حركة النهضة منذ اللحظات الأولى في 25 جويلية 2021 أن الذي حصل هو انقلاب وتجب مقاومته وأنه سيأتي على الأخضر واليابس وقد برهنت الشهور المألوية صحة تلك القراءة واعتبرت النهضة ومازالت أن الذي قام بانقلاب على كل ما أقسم على احترامه وعلى رأسها الدستور ومؤسسات الجمهورية لن يتردد إطلاقا في الدوس على ما هو دون ذلك واعتبرت أن ما بني على باطل فهو باطل ورفضت بالتالي كل أساليب التحايل على الشعب وعلى قيم الجمهورية وكل الطرق الشعبوية المتبعة والاستغناء المعتمد.

واليوم وبعد أن سخر كل وسائل الدولة وخاصة المالية والإدارية ووظف الاعلام العمومي وخاصة القناة التلفزية الأولى للدعاية الحصرية لمشروعه الدستوري ورغم كل الخروقات والتجاوزات والشبهات الجدية للتزوير التي عكستها الأرقام المضطربة والمضخمة جدا الصادرة عن هيئة الانتخابات العينة ورغم كل ما سجلته منظمات المجتمع المدني من غياب المراقبين والملاحظين ومنع الصحفيين من أداء مهامهم ورغم خطاب قيس يوم الصمت الانتخابي في مخالفة كبيرة للقانون وصمت هيئة الانتخابات العينة، ورغم تمديد الوقت (من السادسة صباحا إلى العاشرة ليلا) في الداخل وفي الخارج، إلخ... رغم كل ذلك فقد رد الشعب التونسي بنسبة لا تقل عن 75% بالرفض واللامبالاة تجاه دعوة المشاركة وبالتالي رفض المشروع المطروح ومن ثمة رفض المسار الذي أدى إليه.

1. إن مقاطعة 75% على الأقل من المسجلين في السجل الانتخابي لهذا الاستفتاء المفتعل لتغير عن رفض الشعب لهذا المشروع وبالتالي سقوطه نهائيا، إذ الدساتير هي العقد الاجتماعي الأول وقانون القوانين ولا تُمرر إلا بمشاركة لا تقل عن 50% فكيف إذا كانت المشاركة رغم كل ضروب التزييف لا تزيد عن ربع المسجلين.

لقد فشل الاستفتاء وسقط بالتالي مشروع الدستور وبقي دستور 2014، دستور الثورة الشرعي، ساري المفعول رغم الانقلاب عليه، انقلاب يبقى دائما فاقدا للشرعية والمشروعية.

2. إن النتيجة الطبيعية لفشل الاستفتاء وسقوط دستور سعيد للحكم الفردي الفرعوني يستوجب استخلاص العبر من ذلك وعلى رأسها اعترافه بفقدان شعبيته ولكنه لا ينظر إلى الأرقام ودلالاتها ولم يكن يستفيق الشعب حقا وإنما كان يبحث عن بعض الشرعية متوهما الحصول على بيعة فكان رد الشعب صاعقا. وهل بقيت له بعد كل هذا شرعية للتحدث باسم الشعب أو الادعاء بأن الشعب معه؟! لقد اتضح ذلك منذ أشهر عديدة بما عبر عنه الشارع الديمقراطي من مسيرات واحتجاجات في حين عجز أنصاره عن تنظيم أي تظاهرة حتى خلال الحملة الانتخابية للاستفتاء ولم يترعوا إلا في حملات التشويه والسب ونشر الإشاعات وخطابات التقسيم وبث الكراهية.

3. بتعنته وتماديته في فرض مشروعه الاستبدادي يزيد سعيد في تعميق أزمة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عزلتها الدولية وفي الزجج بها في طريق الانقسام والإفلاس والفتن والتناحر.

ونحن في حركة النهضة سنواصل النضال ضد هذا الانقلاب وسياساته المؤدية بالبلاد إلى التهلكة وسنعمل على التنسيق مع كل المستعدين للدفاع عن الجمهورية ومكاسب الثورة، الداعمين للعودة إلى الشعب في انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة تتجدد بها شرعية النظام التونسي ومؤسساته وتتمكن بها البلاد من التصدي لأزمته العميقة وخاصة منها الاقتصادية الاجتماعية وترتقي بصورتها وتعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان حول الانتخابات التشريعية

7 أكتوبر 2022

انعقد اجتماع المكتب التنفيذي لحركة النهضة مساء أمس الخميس 06 أكتوبر 2022، برئاسة الأستاذ راشد الغنوشي رئيس الحركة. وبعد التداول في نقاط جدول أعماله فإن حركة النهضة :

- 1- تهنئ الشعب التونسي والأمة العربية والإسلامية بذكرى الولد النبوي الشريف داعية الله عز وجل أن يعيده على الجميع بالخير والعافية والتقدم .
- 2- تذكر بموقفها من مقاطعة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 17 ديسمبر انسجاما مع المواقف المبدئية الراضية لكل المسار الانقلابي على الدستور وعلى الشرعية. وهو موقف يزداد تأكدا بعد إصدار دستور صيغ على القاس، وكسح الحكم الفردي المطلق وحسن الرئيس من أي مساءلة، كما نزع صلاحية تركية الحكومة من البرلمان الذي جرد من دوره الرقابي وبات مهددا بالحل في حالة تقديم لائحة لوم ضد الحكومة، فغدا برلمانا شكليا فاقدا لأهم صلاحياته وتابعا للرئاسة لا متوازنا معها .
- 3- تعتبر أن مرسوم الانتخابات أكد ما نبهت إليه الحركة من خطورة مشروع قيس سعيد الدكتاتوري على الدولة والمجتمع، حيث اعتمد على نظام الاقتراع على الأفراد بما يؤدي إلى ضرب مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، وتعتمد إقصاء الأحزاب والمرأة والشباب. وهو ما سيفرز شبه برلمان، مشنت وغير مستقر، فاقد للكفاءات كما هو فاقد للصلاحيات.
- كما اعتمد المرسوم على تقسيم الدوائر بشكل اعتباطي يفتح الباب أمام إثارة العصبية الجهوية والعروشية والعائلية وأمام تحكّم المال السياسي واللوبيات الفاسدة.
- 4- تدين تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير تجاه الصحفيين والدونين وحملات التشويه لنواب الشعب المنتخبين والقضاة وغيرهم منذ انقلاب جويلية 2021، الأمر الذي دفع المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى إصدار حكم يقضي بإعلان الأمر الرئاسي 117 واعتباره غير دستوري وغير قانوني ومنافي للمعايير الإقليمية والدولية والدعوة إلى إلغائه وإلغاء الأوامر التي تولد عنها وبالعودة للديمقراطية الدستورية.
- 5- تدعو إلى توحيد الجهود الرامية للتصدي للانقلاب الغاشم وتصعيد الاحتجاجات السلمية ضد السلطة التي أفست الحياة السياسية وحولت الأزمة الاقتصادية إلى كارثة تتهدد قوت الناس ومعاشهم والعمل من أجل استعادة المسار الديمقراطي والحفاظ على مكاسب الثورة في الحرية والديمقراطية والكرامة الوطنية.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان: حركة النهضة تحيي الشعب التونسي على موقفه الحاسم من الانتخابات المهزلة

18 ديسمبر 2022

لقد كان موقف الشعب التونسي حاسما في رفض المشاركة في مهزلة الانتخابات لأنها فاقدة لأي شرعية أو رهان أو أفق، هذا فضلا عن حالة الإحباط واليأس التي يعيشها التونسيون بسبب تدني القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وفقدان مواد حيوية وانتشار البطالة. لقد أراد قيس سعيد ومن معه استغلال ذكرى اندلاع الثورة التونسية وتوظيفها في مشروع شعبي مرتد عن أهداف الثورة وقيمتها ومكاسبها، فرد عليهم الشعب بما يستحقون وكانت الصفة مدوية.

إن حركة النهضة :

- 1- تحيي الشعب التونسي على موقفه الحاسم من هذه المهزلة التي صارت محل تندر في الصحافة العالمية. تحية إكبار للشعب الذي عبر في الوقت المناسب عن ارادته: كفى سعيد فمرشحوا بيلانك لا يعرفهم أحد. الانتخابات المقررة كانت استفتاء على شخصك وسياساتك الكارثية ونظامك القاعدي الذي لفظه الشعب بأكثر من 90%.
- 2- تعتبر أن مقاطعة أكثر من تسعين بالمائة من المواطنين لهذا المسار العايب تعني سحب الثقة من قيس سعيد ومنظومته ومشروعه الفوضوي القائم على الحكم الفردي والتسلط وتطالب السيد قيس سعيد الذي فقد شرعيته منذ انقلابه في جويلية 2021 بالتخلي لفسح المجال أمام البلاد للخروج من النفق الذي أوقعها فيه.
- 3- تعتبر هذه الانتخابات الصورية فاقدة لأي شرعية كما لا توجد أي شرعية لما أفرزته، وتدعو إلى وقف هذا المسار العيبي وإلغاء الدور الثاني منه.
- 4- تدبّر ما صدر عن السيد فاروق بوعسكر من اتهام للانتخابات السابقة التي كان عضوا في هيئتها وتشويه للملايين التونسيين بعد اتهامهم بالفساد، وهذه حجة الفاقد لكل حجة والمستमित في تبييض الانقلاب بكل سبيل .
- 5- تجدد دعوتها لكل القوى الحية المؤمنة بالثورة وأهدافها المدافعة عن الديمقراطية وسيادة الشعب إلى التشاور والتنسيق للتعجيل بالاتفاق على بديل ديمقراطي وفيّ للثورة وأهدافها قادر على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان حركة النهضة إثر قرار إيداع رئيس الحكومة السابق ونائب رئيس حركة النهضة السيد علي العريض

19 ديسمبر 2022

على إثر قرار إيداع رئيس الحكومة السابق ونائب رئيس حركة النهضة السيد علي العريض على خلفية ما يسمى "قضية التسفير" فإن حركة النهضة:

- 1- تعتبر أن هذا الاستهداف الممنهج لنائب رئيس حركة النهضة محاولة يائسة ومفضوحة من سلطة الانقلاب ورئيسها قيس سعيد، للتغطية على الفشل الذريع في الانتخابات التشريعية الهزلة التي قاطعها أكثر من 90% من الناخبين. وتطالب بإطلاق سراح السيد علي العريض.
- 2- تؤكد أن قيادات حركة النهضة لا علاقة لهم أصلا بملف التسفير. وأن الزج بهم في هذه القضية وغيرها بملفات خاوية وتهمة ملفقة، يراد من خلالها الضغط على السياسيين الرافضين للانقلاب وهرسلتهم.
- 3- تنبه حركة النهضة عموم التونسيين إلى أنّ استهداف قياداتها وسائر المعارضين، لن يحسّن من معيشتهم ولن يحلّ مشاكل المواد الغذائية المفقودة والأسعار الملتهبة، وهو محاولة للتلهية والتغطية عن الفشل. وأن الشعب التونسي الذي انتفض في صمت وعبر عن سحب الوكالة من قيس سعيد عبر مقاطعته الواسعة للانتخابات، لن تنطلي عليه حيل المحاكمات المفبركة.
- 4- تؤكد حركة النهضة مواصلة النضال السلمي مع بقية القوى الحية في المجتمع من أجل إنقاذ البلاد وفق مقاربة وطنية. وأنها مستعدة لدفع ثمن إنقاذ تونس من الأخطار التي تتهددها والخراب الجاثم عليها.

رئيس حركة النهضة
الأستاذ راشد الغنوشي

بيان حركة النهضة بمناسبة عملية طوفان الأقصى

7 أكتوبر 2023

شهدت الأوضاع في فلسطين المحتلة تطورا نوعيا ولافتا، وكرّد على تصاعد العدوان الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني عبر التهجير وتمدد الإستيطان والقتل والقمع للمدنيين والتنكيل بالأسرى والإعتداء اليومي على المقدسات جاءت العملية الجريئة للمقاومة الباسلة في العمق الفلسطيني المحتل "طوفان القدس" وهي عملية لتحرير الأرض ورد العدوان وتحدي الغطرسة الصهيونية التي داست على كل الحقوق التي ضمنها الشرائع السماوية والأرضية والاتفاقيات الأممية والعهد الدولية.

إن حركة النهضة إذ تحيي صمود الشعب الفلسطيني وشجاعة طليعته المقاومة فإنها:

1- تؤكد على أن انتهاك سلطات الكيان الغاصب لحقوق الشعب الفلسطيني منذ عقود وضربها لكل الاتفاقيات والقرارات الأممية الضامنة للحق الفلسطيني هو ما دفع الفلسطينيين إلى مواجهتها بمقاومة صلبة ووحدة وطنية صماء تستحق الإشادة والتقدير والتعبير عن التضامن مع هذا الشعب الصامد في وجه القهر والظلم والقتل الممنهج وانتهاك حقوقه المشروعة بشهادة كل العالم.

2- تقف حركة النهضة إلى جانب الشعب الفلسطيني وتدعم نضالاته، وتدعو أحرار العالم إلى التضامن ودعم نضالات الفلسطينيين حتى نيل حقوقه المشروعة وحمايته من كل الانتهاكات التي مارستها ولا زالت آلة القتل الإسرائيلي. كما تدعو الشعب التونسي وكافة الشعوب العربية والإسلامية للتعبير عن مناصرتها لهذه القضية العادلة والسعي لرفع المظالم المسلطة منذ عقود على الشعب الفلسطيني ووقف سياسات التطبيع مع كيان الاحتلال الغاصب.

3- تحيي المقاومة الباسلة والنبيلة في دفاعها عن المقدسات وفي مقدمتها المسجد الأقصى والتصدي لمخططات الإستيطان وتهويد القدس. وتس والذود عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الصامد، وتكبر في فصائل الشعب الفلسطيني تغليبهم للمصلحة العليا وتوحيد الكلمة تحت راية الشعب الفلسطيني الموحد.

عن المكتب التنفيذي لحركة النهضة

بيان حركة النهضة في الذكرى 42 لتأسيسها

تونس في 6 جوان 2023

يُحيي مناضلو ومناضلات وأنصار وأصدقاء حزب حركة النهضة وكل الديمقراطيين والأوفياء لمبادئ وأهداف ثورة 17 ديسمبر / 14 جانفي من أبناء وبنات شعبنا اليوم 6 جوان 2023 الذكرى الثانية والأربعين لتأسيس الحركة.

وتأتي هذه الذكرى في ظرف استثنائي يمرّ به العالم والإقليم وتمرّ به بلادنا حيث يقبع اليوم عدد من قادة الحركة في السجن يتقدمهم الزعيم المؤسس الأستاذ راشد الغنوشي، ويتعرّض هو وقادة آخرون من الحركة وجبهة الخلاص الوطني وأحزاب وطنية ومن عموم الطيف الديمقراطي الوطني وقضاة ونقابيون وإعلاميون وشباب ومدوّنون لملاحقات قضائية ظالمة.

وتأتي ذكرى التأسيس هذه السنة والوضع الدولي يشهد اضطرابات وتحولات عميقة وخطيرة بعضها على وقع الصراعات والنزاعات المسلحة خاصة منها حرب روسيا على أوكرانيا التي تطول وتتعمّد وتفتح العلاقات الدولية على مزيد من التوتر، وبعضها تحت وطأة تداعيات الكوفيد التي حصدت أرواح الملايين وأضعفت اقتصاديات العالم وخاصة منه الدول النامية.

ونحن نقف اليوم على المخاطر العالية المُحدقة بالعالم، والعلاقات الهشة وغير العادلة التي تحكم التوازنات الدولية حيث أن عددا غير قليل من الدول تواجه صعوبات متنامية في تلبية حاجيات شعوبها ومواطنيها، خاصة منها التي تحكمها الشعبوية مما يجعلها معرّضة لمزيد من الأزمات والاضطرابات.

كما تأتي الذكرى 42 لتأسيس حركة النهضة ومنطقتنا العربية مضطربة ومنقسمة، وبعض الدول تشهد حروبا مدمرة وعدد من الشعوب العربية تفقد استقرارها ويزداد تخلفها وفقرها.

وتأتي ذكرى التأسيس هذه السنة مع انقضاء حوالي سنتين على انقلاب 25 جويلية 2021 الذي أصاب الديمقراطية التونسية في مقتل، حيث انطلق تفكيك مؤسسات الدولة بغلق البرلمان ثم باستهداف القضاء وتطويعه ويتواصل التدمير للمنهج للحياة السياسية بلا توقف ولا يستثني مؤسسة ولا حزبا ولا منظمة ولا ناشطا سياسيا ولا مدنيا.

إننا اليوم أمام حصيلة سنتين من الحكم الفردي المطلق الذي انتهى إلى النكوص النهائي عن التجربة الديمقراطية وفرض دستور جديد صيغ بشكل انفرادي وتنصيب برلمان صوّت له 8,8 % من التونسيين فقط وأُشّس لحكم تسلطي لم يجد من وسائل السيطرة إلا تطويع القضاء واستعمال وسائل الدولة للملاحقة المعارضين والتضييق على الإعلام الحر ومحاولة تدجينه والاستهداف المتعمّد للحريات الخاصة والعامة.

وإنّ أسوأ حصائل انقلاب 25 جويلية 2021، هي التي يعيشها التونسيون والتونسيات من ضيق في معيشتهم وإزدياد فقرهم وإشراف بلادهم على الانهيار الاقتصادي وإعلان إفلاس دولتهم.

فقد عاشت بلادنا أزمة اقتصادية ومالية قبل 25 جويلية 2021، لكن كان بالإمكان تجاوزها من خلال الحوار الوطني الذي دعت إليه أحزاب ومنظمات وطنية وازنة وكانت فرص التعويل بعد ذلك على دعم شركاء تونس وأصدقائها للتجربة الديمقراطية الناشئة حقيقية، وكانت حظوظ بلادنا في إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي قائمة وهو الذي كان سيفتح الباب أمام تمويلات واسعة من الشركاء والمالحين الدوليين.

غير أنّ الانحراف عن المسار الديمقراطي وتعطيل مؤسسات الحكم لأشهر طويلة منع تونس من التوصل إلى إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي كان منتظرا في خريف 2021.

إننا اليوم إزاء سياسات أدّت إلى تجاوز نسبة التضخم 10% وذلك لأول مرة منذ 40 سنة، وهو ما يلმسه المواطنون في التهاب الأسعار وغلاء معيشتهم، كما أدّت تلك السياسات إلى تعمّق العجز التجاري الذي بلغ مستوى قياسيا تجاوز 25 مليار دينار في سنة 2022، وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتتابع تخفيض الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني لتونس الذي يوشك على بلوغ أدنى درجاته وهو ما ضرب مصداقية المنظومة المالية للبلاد في الصميم وزاد من احتمال التخلف عن سداد الديون الخارجية لأول مرة في تاريخ تونس.

إننا اليوم أمام سياسات أدّت إلى تنامي نسبة البطالة ولا سيما لدى الشباب من حاملي الشهادات العليا، وانتهت إلى العجز عن توريد وتوفير المواد الأساسية من أغذية وأدوية ومحروقات.

لقد كانت بلادنا تعيش أزمة قبل 25 جويلية 2021، لكن الخيارات الفاشلة للسلطة ذهبت بها إلى الكارثة، مع استمرار رئيس الدولة في تقسيم التونسيين وتخوين معارضيهم وتهديدتهم وملاحقتهم، بينما تتجه الحكومة إلى تنفيذ برنامج رفع الدعم عن المواد الأساسية والتقويت في المؤسسات العمومية دون إطلاع الرأي العام ولا الأطراف السياسية والاجتماعية على الالتزامات والتعهدات المرتبطة بها.

إنّ حركة النهضة التي تُحيي ذكرى انبعاثها الثانية والأربعين، تذكّر بأن لحظة التأسيس في 6 جوان 1981 كانت لحظة إمتحان تمثّل في تقديم عرض سياسي جديد لم تعرقه دولة الإستقلال التي أرهقها حكم الحزب الواحد والزعيم الأوحد وعاشت مصادرة الحريات والتضييق على المعارضة بكل حساسياتها.

كما عرفت تونس لحظة تأسيس حركة النهضة (حركة الاتجاه الاسلامي)، أزمة شاملة للحكم عاشها النظام السياسي آنذاك أوصل فيها البلاد إلى تجارب تنموية فاشلة وانتفاضتين اجتماعيتين، وتمزّد فاشل وتصدّع داخلي لنظام تتصارع الأجنحة داخله، ويعيش قطيعة مع انتظارات الشعب والشباب والجهات، وعاجز عن تأمين إنتقال سلمي وديموقراطي للسلطة.

لقد تقدّمت حركة النهضة منذ 42 عاما للشعب التونسي باعتبارها حزبا سياسيا وطنيا وتيارا أصيلا داعما لاستقلال البلاد وسيادتها، ومعزّزا لوحدة المجتمع والدولة وهو ما اجتهدت في تثبيته خلال مسارها السياسي الطويل من خارج السلطة ومن داخلها. واليوم، وفي ظل اعتقال زعيمها الأستاذ راشد الغنوشي ونائبه المهندس علي العريض والأستاذ نورالدين البحري وعدد من قياداتها ومناضليها، تؤكد حركة النهضة أنها حزب قائم على المؤسسات، وأنّ عمل الحزب مستمرّ في ظل الشرعية والقانونية رغم الغلق الظالم لمقرّه المركزي ومقرّاته الجهوية.

إنّ تجاوز حزينا سنّ الأربعين واستمرار فعله المحوري في الحياة السياسية الوطنية يعود لطبيعة فكره الوسطي والديمقراطي وانتشاره الاجتماعي، كما يعود لتاريخه النضالي وقدرته على التأقلم وقابليته الذاتية للتطور واستعداده الذهني والأخلاقي للمراجعة والنقد وتحمل المسؤولية.

إن حركتنا تتشرف بمساهمتها طيلة عقد من الزمن في تأسيس الديمقراطية التونسية وتفخر بعشرية الحريات التي تلت ثورة 17 ديسمبر-14 جانفي، عندما كانت بلادنا محلّ احتفاء في المحافل الدولية وكانت توصف بأنها "بلد حرّ".

إن حركة النهضة تدرك تماما النقص الذي رافق التجربة الديمقراطية كما تدرك حجم الإحباط الذي أصاب شعبنا وشبابنا الذي لم تتحقق آماله في التنمية والشغل والعيش الكريم، ولقد استوعبت الحركة الدرس ولديها كل التواضع لتحمل نصيبها من المسؤولية عن النقائص والإخفاقات، ولديها كل الاستعداد للعمل مع الأطراف الوطنية من أجل مستقبل أفضل لبلادنا.

إنّ الأمل في استعادة الديمقراطية والبناء التشاركي لمستقبل تونس لا ينقطع. وحركة النهضة تؤكد أن أولويتها وطنية وأنها تعمل ضمن جبهة الخلاص الوطني ومع كل الشركاء من أجل استئناف الحياة الديمقراطية وتأمين عوامل استقرارها للنهضة الحقيقية الاقتصادية والحضارية ولا تعمل مطلقا من أجل العودة إلى ما قبل 25 جويلية.

ورغم أنّ انقلاب 25 جويلية 2021 كان زلزالا سياسيا وصدمة للقوى الديمقراطية فإنّ النخب الوطنية لم تفقد بوصلتها وهي بصدد تطوير مواقفها وأدائها السياسي الذي يتّجه نحو مزيد من التنسيق بهدف استعادة الديمقراطية الفعّالة وغير الإقصائية.

وفي هذا الإطار فإنّ جبهة الخلاص الوطني تمثّل إطارا متقدّما للعمل المشترك وهي طرف وطني وشريك موثوق للنضال السلمي والمدني من أجل الوصول إلى حوار وطني ينقذ بلادنا من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي ويحفظ وحدتنا الوطنية وسلمنا الأهلي.

إنّنا نُحي ذكرى تأسيس حركتنا مستشعرين الوفاء للشهداء الذين بذلوا دماءهم الزكية في سبيل الحرّية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومتوجّهين بخالص التحيات لجرى الثورة وضحايا الاستبداد ومتقدّمين بالتهنئة لرئيس الحركة المعتقل ولنائبه وبقية القيادات المعتقلين ولكل أبناء حركة النهضة وبناتها الذين سبقوا عند التأسيس والذين لحقوا بالانخراط والنضال زمن الديمقراطية وأزمته الاستبداد.

وإذ تتوافق الذكرى 42 للتأسيس مع الأجل الذي كان محدّدا لعقد المؤتمر الحادي عشر للحركة، فإنّ الإجراءات الانتقامية الظالمة التي اتخذتها السلطة في حقّ زعيم الحركة الأستاذ راشد الغنوشي وعدد من قياداتها وفي حقّ مقرّات الحزب تتسبّب اليوم في إعاقه عمل الحركة ومؤسساتها، كما تعطلّ دورها باعتبارها حزبا وطنيا يساهم في ترشيد العمل السياسي في بلادنا وتمنع عقد المؤتمر الحادي عشر الذي نعتبره استحقاقا وطنيا. وستظلّ حركة النهضة على التزامها من أجل تطوير الحزب وتجديده والقيام بالمراجعات الضرورية والتقييم والنقد الذاتي بما يستجيب لتطلعات أبناء الحركة وبناتها وبما يساهم في بناء وطن يتّسع للجميع، ولكلّ الأطراف فيه دور ومكان ومكانة.

ونحن نُحي ذكرى التأسيس، فإنّنا نحّي كل المنظمات والشخصيات والمحامين، فرسان العدالة، المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا. كما نحّي القضاة المدافعين عن استقلاليّتهم والصامدين أمام تصميم السلطة على تركيعهم.

ونجدّد في حركة النهضة المطالبة بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين الذين تلقّو لهم التهم وتنصب لهم المكائد، ونؤكد التزامنا بالنضال من أجل إخراجهم من سجونهم ورفع المظالم عنهم، كما نطالب بتمكيننا من مقرّنا المركزي ومقرّاتنا الجهوية ورفع القرار الجائر بمنعنا من الاجتماع فيها، ونجدّد دعوتنا القوى السياسية والاجتماعية والمدنية من أجل مزيد التنسيق لوضع حدّ للأزمة الخانقة التي تردّت فيها بلادنا بهدف استئناف المسار الديمقراطي الذي لا نرى ملجأ غيره يحمي بلادنا من مزيد التقدم في الطريق الخاطيء.

المجد للشهداء
العزة والمناعة لتونس
عن المكتب التنفيذي لحزب حركة النهضة
الدكتور منذر ونيسي

بيان حركة النهضة بمناسبة مرور عام على اعتقال الأستاذ راشد الغنوشي

17 أبريل 2024

عقد المكتب التنفيذي لحزب حركة النهضة اليوم الأربعاء 17 أبريل 2024 اجتماعه الأسبوعي الدوري عن بعد، وتولى بالمناسبة تدارس الوضع السياسي الوطني العام بالبلاد.

و يسجل المكتب التنفيذي للحركة أن اليوم يصادف الذكرى السنوية الأولى لاعتقال الأستاذ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب الشرعي.

و بعد عام من اعتقال الأخ رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان مساء 17 أبريل 2023 (ليلة السابع والعشرين من رمضان 1444 هجري) حيث كان الصائمون يتطلعون لتنزل الرحمات لاستقبال الحن والكاره في إطار مسار من استهداف المعارضة والشرعية ورموزها وما رافق ذلك من قيام سلطة الانقلاب بإصدار قرار بغلق المقر المركزي والمقرات الجهوية والمحلية للحركة، فإن حركة النهضة تعبر بهذه المناسبة عن:

1- إكبارها لمواقف رئيسها المبذبة في الدفاع عن الحرية والديمقراطية ومكاسب دولة الاستقلال وثورة شعبنا المجيدة ومنها إعلان النظام الجمهوري و سن دستور 2014 و إرساء دولة القانون.

2- تحي صبر الأستاذ راشد الغنوشي وصموده وموقفه المبذبي المتمثل في مقاومته للانقلاب ورفض العودة إلى منظومة الاستبداد أو مقايضة الحرية بالصمت والسكوت عن الخروقات والانتهاكات للحقوق وللدستور وتعطيل المسار الديمقراطي واستبداله بحكم الفرد.

3- تتوجه بالشكر إلى الشخصيات الوطنية والدولية الرموقة التي شكلت هيئة دولية لمنصرة رئيس الحركة ورئيس البرلمان الشرعي الأستاذ راشد الغنوشي إيمانا منهم بأن مكانه الطبيعي خارج السجن وتقديرا منهم لمكانته السياسية والفكرية والرمزية ولدوره في النضال العالي من أجل الحرية والديمقراطية والحقوق العامة والفردية.

4- تطالب بغلق ملف الاعتقالات السياسية والبادرة بإطلاق سراح المعتقلين وتهئية البلاد لاستقبال الاستحقاق الانتخابي الرئاسي لسنة 2024، وتمكين التونسيين والتونسيات من التعبير عن إرادتهم الحرة في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، كما تدعو إلى ضرورة رفع القرار الجائر بغلق مقرات الحركة.

5- تنظر بإيجابية إلى تنالي تقديم عدد من الشخصيات الوطنية لترشحاتهم للانتخابات الرئاسية وتدعو إلى احترام الآجال الدستورية والإعلان عن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة ورفع كل العراقيل أمام من تتوفر فيهم الشروط للتقدم لتحمل الأمانة العظمى في ظل انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة وشفافة.

6- تعبر عن رفضها اعتماد خطاب التخوين واستهداف المترشحين بالاتهامات لمجرد إعلانهم عن نية التقدم للانتخابات، وهو حق دستوري لا يمكن لأية سلطة مصادره بدعوى أن وراء الترشيحات مطامع أو إرادة الوصول إلى الحكم.

7- تعتبر أن البلاد في حاجة إلى تغيير السياسات والتداول السلمي على المسؤوليات وتنافس البرامج وعرض البدائل وتنقية المناخات وأخلفة الحياة السياسية.

8- تثن المبادرات السياسية الرامية إلى توحيد الكلمة وجمع شمل مكونات المعارضة الديمقراطية والوطنية والسعي إلى بناء أرضية سياسية تشاركية لتجنب واقع التشتت والتشردم وإعادة ثقة التونسيين والتونسيات في العملية السياسية وفي صندوق الاقتراع.

تدعو إلى وضع استراتيجية وطنية لمواجهة الهجرة غير النظامية وتجنب السياسات الارتجالية وفرض الأمر الواقع مع التأكيد على ان مواجهة الهجرة تمر عبر حوار وطني يحفظ مصالح تونس بعيدا عن كل الإملاءات الخارجية التي تراعي مصالح أصحابها دون اعتبار لمصالح تونس.

الأمين العام لحركة النهضة
العجمي الوريحي

بيان حركة النهضة اثر المنزلق الخطير وعمليات التزيف التي تشهدها الانتخابات الرئاسية

21 سبتمبر 2024

تواصل السلطة الهروب إلى الإمام والضرب بالقانون عرض الحائط فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 6 أكتوبر 2024 وتتوالى الإجراءات الدالة على هذا المنزلق الخطير ومنها :

- رفض هيئة الانتخابات الانصياع لقرارات المحكمة الإدارية بإعادة الترشحين الثلاثة الذين أقصتهم إلى القائمة الرسمية للمرشحين، ورفض الخضوع لقرارات الجلسة العامة للمحكمة الإدارية باعتبارها السلطة القضائية العليا فيما يتعلق بالقانون الانتخابي.
- مواصلة عقد المحاكمات للمترشح القبول السيد العياشي الزمال والتنكيل به وحرمانه عمليا من مباشرة حملته الانتخابية بنفسه.
- الاستعداد لإجراء تعديلات على القانون الانتخابي، أسبوعين فقط قبل الانتخابات، ينزع بمقتضاها صلاحيات المحكمة الإدارية ويسندها إلى محكمة الاستئناف بتونس وذلك كرد فعل على أحكام الجلسة العامة للمحكمة الإدارية الملتزمة بالقانون والشرعية.

إننا في حركة النهضة :

- 1- نندد بهذا التوجه الخطير الذي سيكون بمثابة السهم الأخير للطعن في شرعية هذه الانتخابات الرئاسية ويؤكد دوسها للقانون. لأن تغيير قواعد المنافسة وتعديل القانون أثناء ممارسة الحملة الانتخابية ومباشرة الجانب التطبيقي للقانون غير مقبول سياسيا وأخلاقيا ناهيك عن بعده التعسفي وانخراطه في حساب انتخابوي ضيق لفائدة طرف معين.
- 2 - نطالب بسحب المبادرة التشريعية المتعلقة بتعديل القانون الانتخابي وعدم الإنخراط في فضيحة سياسية لا تُمحي من سجل كل من يشارك فيها.
- 3 - ندعو كل القوى الديمقراطية السياسية والمدنية إلى توحيد الصف والجهد من أجل التصدي لهذه الإجراءات بكل أشكال النضال السلمي والديمقراطي الناجح.

عن المكتب التنفيذي لحركة النهضة

بيان حركة النهضة بمناسبة الذكرى 43 لتأسيسها "أصلها ثابت وفرعها في السماء"

6 جوان 2024

تُحيي حركة النهضة اليوم السادس من شهر جوان 2024 الذكرى الثالثة والأربعين لإعلان تأسيسها، في ظرف وطني ودولي يتسم بعدم اليقين والاضطراب والتوتر الشديد؛ من مظاهره عدم تعافي المجتمع الانساني بالكامل من الآثار الدمّرة لجائحة كورونا، إضافة إلى تفجّر النزاعات الدولية في عديد المناطق في العالم، وتواصل الظالم الاقتصادية والسياسية السائدة في العلاقات الدولية، فضلا عن المنعرج الجديد الذي اتخذته القضية الفلسطينية بعد عملية "طوفان الأقصى".

وإذ تقف حركة النهضة بهذه المناسبة وقفة تقدير وإجلال أمام التضحيات العظيمة لناصراتها ومناضليها، في مختلف مراحل مسيرتها منذ تأسيسها، وصولا لتضحيات قادتها وكوادرها المعتقلين اليوم وعلى رأسهم رئيس الحركة الأستاذ راشد الغنوشي؛ فإنها تجدد العهد معهم ومع عموم التونسيين على الاستمرار في التمسك بمشروعها الوطني التحرري، وعلى الدفاع عن حقوق التونسيين والتونسيات ومكتسباتهم الاجتماعية والسياسية.

كما يهّمها في هذه الذكرى أن تؤكد على ما يلي:

1- لقد كان إعلان ميلاد "حركة الاتجاه الإسلامي" يوم 6 جوان 1981 تحوّلا جوهريا في المشهد السياسي الوطني حيث تعرّضت البلاد سنتي 1978 و 1980 إلى هزّتين سياسيتين واجتماعيتين كبيرتين أشرّتا على عمق أزمة النظام القائم آنذاك وحدود خياراته السياسية والاجتماعية حيث انعدمت العدالة والحرية.

ولذلك، فإنّ تأسيس الحركة وإعلان مشروعها الفكري والسياسي مثل في تلك المرحلة من تاريخ بلادنا استجابة طبيعية لتطلعات شعبنا للعدالة والحرية.

لقد أعلنت الحركة عن انبعاثها السياسي في اعتزاز كامل بمرجعيّتها المستندة إلى هوية شعبنا العربية الإسلامية، وفي تأكيد على الحاجة للتصالح مع تلك الهوية دون تراجع عن الحداثة أو انطواء عن العالم.

لقد عبر هذا المشروع بوضوح بأن عملية التحرر الوطني تستمد قوتها من هوية شعبنا وتحقق من خلال احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلوية القانون والتنمية العادلة والمتوازنة بين الجهات وتوفير شروط الحياة الكريمة لكل الناس.

ولم تتأخر الحركة عن تقديم مساهماتها وإضافاتها الفكرية والسياسية للساحة الوطنية والعربية من خلال تجربتها في المعارضة والحكم، ومن خلال كتابات رئيسها الأستاذ راشد الغنوشي التي انشغلت بها كبريات الجامعات العالمية.

ورغم التقلبات السياسية الكبيرة التي مرت بها البلاد، ومرور الحركة بمحنة طويلة زمن حكم بن علي، فقد واصلت دفاعها عن مبادئ الحرية والديمقراطية والعمل المشترك، قبل ثورة الحرية والكرامة وبعدها.

وبالرغم من كل المكاسب التي ساهمت حركة النهضة في تحقيقها خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، فإنّ تقييم تلك المرحلة المضيئة من تاريخ بلادنا ضروري ويحتاج توقّفا مسؤولا من الجميع للقيام بالمراجعات اللازمة والنقد الذاتي البناء من أجل استخلاص الدروس والعبر من الأخطاء، والعمل على تصويب المسار بروح التعاون والتوافق بين الجميع بما يطرّوّر الحياة السياسية في بلادنا ويدعم أسس العيش المشترك فيها.

2. تعتبر الحركة أن الخطوات الحثيثة التي تتخذها سلطة الانقلاب الذاتي منذ 25 جويلية 2021، في إطار التراجع عن كل المكتسبات الديمقراطية وضرب قيم الثورة، لا تهدّد فقط الحقوق والحريات، وإنما توشك أيضا أن تقوّض أسس الدولة التونسية والتزاماتها الداخلية والخارجية وقدرتها على تأمين استمرار الرفق العام والخدمات الأساسية الموكولة لها.

إنّ الفشل في إدارة البلاد بين، ومستقبل بلادنا غامض، وشباب تونس يركب قوارب الموت لأنه لا يرى مستقبلا في بلاده، ولعلّ وضعية المؤسسات العمومية التي يعاني أغلبها من شبح الإفلاس وعدم قدرة الدولة على توريد المواد الأساسية وتوفيرها في السوق الداخلية وارتفاع الأسعار بشكل مشوّط وتدهور القدرة الشرائية، كلها مؤشرات على الوضع الخطير الذي آلت إليه البلاد نتيجة السياسات العنيفة والعشوائية التي تنتهجها السلطة.

ويجدر بنا هنا التنبيه لخطورة ما تقوم به السلطة من انزياح عما ترسخ من ثوابت النظام السياسي التونسي منذ الثورة من تنصيب على مديّة الدولة وديمقراطية مؤسساتها والتزامها الخيار الاجتماعي، وكذلك الانزياح عن الحياد الإيجابي على المستوى الدولي بعيدا عن سياسة المحاور التي ظهرت مؤشرات، إذ أن تغيير ثوابت الدولة التونسية من خلال فرض سلطة الأمر الواقع أو حشر البلاد في اصطفاقات دولية وإقليمية يمكن أن يلحق ضررا بالوطن ومصلحه الاستراتيجية.

وأمام هذا الوضع المتردي، تقتضي المسؤولية من كل القوى السياسية والاجتماعية التحرك دفاعا عن حقوق التونسيين و التونسيات وحماية لمستقبل أبنائهم، وعدم التردد في القيام بواجبهم الوطني والأخلاقي.

وإننا في حركة النهضة، نجدد تمسكنا بجهة الخلاص الوطني بقيادة الأستاذ نجيب الشابي إطارا لنضالنا السياسي والتنسيق النضالي لاستعادة الديمقراطية، والانفتاح في ذلك على كل القوى الديمقراطية من أجل بناء رؤية مشتركة وشاملة للإنقاذ الوطني، تكون أرضية عمل وطني مشترك تساعد على إخراج البلاد من أزمتها.

ونؤكد في هذا الإطار على حاجة البلاد لالتقاء مختلف مكونات الحركة الديمقراطية التونسية في هذا المنعطف التاريخي، حول الحد الأدنى الديمقراطي، وتجاوز النكبات الإعلامية والسياسية، وإعادة قراءة متطلبات المرحلة من أجل تحويل الانتخابات الرئاسية القادمة إلى فرصة لاستعادة المسار الديمقراطي وذلك من خلال :

أولا : فرض توفير شروط الانتخابات الحرة والنزيهة، متمثلة خاصة في تنقية المناخات السياسية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وضمان حق الجميع في الترشح واستقلال القضاء واستقلال هيئة الانتخابات ورفع التضييق على حرية الرأي والتعبير والصحافة.

ثانيا : من خلال تمكين التونسيين والتونسيتين من اختيار من يحكمهم بكامل الحرية ودون وصاية وعبر صندوق الاقتراع، باعتبار أن ذلك هو المصدر الوحيد لشرعية من يتولى مهمة رئاسة الدولة في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

3. لقد توسعت دائرة المحاكمات الظالمة اليوم لتشمل العشرات من المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين والمحامين، سواء من خلال تفعيل قانون مكافحة الإرهاب أو وضعهم تحت طائلة الرسوم 54 اللادستوري في محاولة لإسكات صوت المنتقدين للمسار السياسي الذي انتهجته السلطة، الأمر الذي أضفى مناخا متوترا في البلاد وأشاع شعورا عاما بالارتياح إزاء نوايا السلطة الحقيقية.

ولذلك تطالب الحركة بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والكف عن متابعة الناشطين المعارضين للسلطة واحترام الحقوق والحريات واتخاذ الإجراءات اللازمة لحاسبة كل التجاوزات التي انتهكت الحرمة الجسدية للموقوفين و لحقوقهم التي يكفلها لهم القانون.

لقد أنفقت المجموعة الوطنية كثيرا من أجل بناء أمن جمهوري وقضاء مستقل ومنظومة محترفة لمقاومة الإرهاب، وإنّ توريط أجهزة الدولة ومؤسساتها المستقلة في الصراع السياسي، لن يكرّس فقط الطبيعة الاستبدادية للسلطة، لكنه سيمثل كذلك خسارة فادحة وغير قابلة للتدارك.

4. تجدّد الحركة دعمها للحقوق الفلسطينية الثابتة، وتدين ما يحصل في غزة منذ "طوفان الأقصى" من مجازر ضد المدنيين العزل وتدمير لكل مقومات الحياة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، مدعوماً في ذلك من بعض القوى الغربية. وتطالب بالوقف الفوري للعدوان وتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية القانونية والأخلاقية عن قت.ل عشرات الآلاف من النساء والأطفال والمسنين وجّر المسؤولين عن هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية.

ولا يسع الحركة إلا أن تحيي صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة التي ضربت مثالا حيا على قوة الإرادة الفلسطينية في مواجهة الآلة العسكرية الوحشية للعدو الصهيوني.

كما تحيي كلّ الضمائر الحية في العالم التي انتفضت ضد جرائم الإبادة التي يرتكبها العدو ضدّ شعبنا الفلسطيني، ولا سيما حركة الاحتجاج الطلابي في مختلف الجامعات الغربية والتي تؤشر للتحوّلات العميقة التي تعيشها تلك المجتمعات.

إن ما يحدث الآن ضد الفلسطينيين العزل من إبادة جماعية وتقتيل وتدمير يدعوننا إلى الاستمرار في دعم إخواننا في غزة وأهلها ونصرتهم إلى أن يتوقف العدوان الهامي عليهم.

أخيرا، نؤكد في حركة النهضة أنّ عيوننا على المستقبل، مستقبل بلادنا التي نريدها بلدا آمنا مزدهرا يتّسع لكل أبنائه ويضمن كرامتهم، ومستقبل حركتنا التي نريدها حركة وطنية، أصلها ثابت في هذا الوطن وتناضل كما كانت أبدا من أجل حرية شعبنا وكرامة جميع أبنائه.

عاشت حركة النهضة والمجد لتونس وشعبها.
الأمين العام لحركة النهضة
العجمي الوريمي

بيان حركة النهضة اثر الاعتداء على أسطول الصمود واعتقال النشطاء

1 أكتوبر 2025

يتعرض أسطول الصمود لكسر الحصار عن غزة لهجوم إجرامي غاشم على سفنه بالمسيّرات واعتقال النشطاء الأحرار الذين هبوا من كل بلدان العالم للمشاركة في كسر الحصار عن غزة وإنهاء جريمة المجاعة والإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان المحتل، والذي كان لتونس شرف المشاركة في تنظيم هذه الحركة النبيلة وأحد النقاط المركزية لانطلاقه وسط تفاعل جماهيري كبير من كل فئات الشعب التونسي الأبي.

إن حركة النهضة يهّمها إعلان ما يلي:

- 1 - تحيّي نضالات نشطاء أسطول الصمود والحراك التضامني الدولي الذي ساند القضية الفلسطينية طوال الشهور الماضية والذي سقطت معه سرديّة الكيان الصهيوني و أبانت حقيقة الاحتلال الإحلالي وجريمة التطهير العرقي والتمييز العنصري التي عانى منها الفلسطينيون طوال عقود طويلة.
- 2- تثمّن هبة الشباب التونسي لنصرة هذا الحراك التضامني، وتدعو كل التونسيين والتونسيات للخروج انتصارا لنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته.
- 3- تدين بشدة ما تعرض إليه أسطول الصمود من هجوم إجرامي، وتدعو المنتظم الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الأسطول وجميع نشطائه الأحرار وإطلاق سراحهم فورا.
- 4- تطالب بوضع حدّ لعريضة كيان الاحتلال الصهيوني وإجباره على احترام القانون الدولي، وإنهاء الحرب على غزة ، و وضع حدّ نهائي لجرائم التجويع والإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني.

حركة النهضة
مكتب الإعلام والاتصال

بيان حركة النهضة بمناسبة الذكرى الرابعة عشر للثورة التونسية

14 جانفي 2025

يحتفل الشعب التونسي اليوم 14 جانفي 2025 بإحياء الذكرى الرابعة عشر لانتصار ثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر - 14 جانفي المجيدة.

ويُحيي شعبنا في نفس هذا اليوم الذكرى السنوية الثالثة لفقدان شهيد الدفاع عن الديمقراطية المرحوم بإذن الله تعالى رضا بوزيان. وبهذه المناسبة، نترحم على روحه الطاهرة ونجدد له ولكل الشهداء العهد بأننا لن نحيد عن طريق الوفاء لدمائهم الزكية والدفاع عن الديمقراطية والعدالة ودولة المؤسسات.

كما نحني كافة أبناء وبنات شعبنا الذين تصدّوا بكل عزيمة وثقة وبسالة في مختلف ربوع البلاد للدكتاتورية وواجهوا نظام الخلع بكل بسالة، في كنف وحدة وطنية صماء، لينتمتع شعبنا بنسائم الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

يابنات وأبناء شعبنا الأبي:

في هذا اليوم تكون قد مرّت ثلاث سنوات ونصف على انقلاب 25 جويلية 2021 الذي عطل مسيرة تحقيق أهداف الثورة ومثّل انتكاسة لتجربتنا الديمقراطية الناشئة.

وقد عرفت تونس خلال هذه الفترة عديد الإجراءات التي ضربت في العمق مسار الانتقال الديمقراطي والتشاركية التي ميزت مسيرة ثورتنا المجيدة، لم تقتصر على تجميد دستور الثورة ثم إلغائه وتعويضه بدستور صيغ بشكل فردي ولا يعبر عن الإرادة العامة للشعب التونسي، بل تعدّته إلى حلّ البرلمان الشرعي وإرساء برلمان قاطع انتخابه حوالي 90% من التونسيات والتونسيين، وحلّ للولايات المؤسسات الدستورية الشرعية مثل المجلس الأعلى للقضاء وهيئة مراقبة دستورية القوانين والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وفرض هيئات بديلة تفتقد إلى الاستقلالية، وعزل عشرات القضاة الذين تمسكوا بحقهم الدستوري في استقلالية وحيادية السلطة القضائية.

لقد نفّذت السلطة خارطة طريقها وفشلت فشلا ذريعا في مختلف المحطات الانتخابية، حيث كانت نسب المشاركة الشعبية ضعيفة جدا بما يعكس عزوفا جليّا عن مشروع السلطة.

ثم كانت الانتخابات الرئاسية المنظمة في أكتوبر 2024 تتويجا لهذا المسار الانفرادي حيث غابت عنها كل معايير وشروط الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة والشفافة وقاطعتها جل القوى الحية والشخصيات الديمقراطية، ورافقتها إجراءات الإقصاء المنهج والمحاكمات الجائرة للعديد من المترشحين المنافسين...

كما تميزت هذه السنوات في ظل حكم سلطة الأمر الواقع بأزمة اقتصادية حادة عاشتها البلاد تجلت بوضوح في الارتفاع الحاد للأسعار وافتقاد الكثير من المواد الحياتية الأساسية وتدهور القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الشعبية والطبقة الوسطى وارتفاع نسب الفقر والبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

وفي الوقت الذي كانت فيه قوى المعارضة الديمقراطية تدعو للحوار وإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخائقة التي تعيشها، كنّفت السلطة من خطاب التخوين والتقسيم وتصاعدت حملات اعتقال السياسيين من قادة الأحزاب الوطنية والناشطين الدنيين المعارضين وكذلك للقضاة والمحامين والإعلاميين والدونين ورجال الأعمال، ممّا مثل إمعانا في ضرب الحريات ومزيدا من التضييق على حرية التعبير والإعلام، وتراجعا خطيرا عن مكتسبات ثورة 17 ديسمبر - 14 جانفي المجيدة.

يا أبناء وبنات شعبنا العظيم:

إن بلادنا في حاجة ماسة وملحة إلى إصلاحات حقيقية ومشاركة سياسية فعلية في منظومة تعددية وديمقراطية تضمن احترام الحريات العامة والفردية وفاعلية مؤسسات الرقابة والمساءلة والمحاسبة ومقاومة الفساد وتعمل على إرساء العدالة الاجتماعية للنشودة والإصلاحات المستوجبة وإنجاز المشاريع التنموية.

إن الخروج من الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد لا يتحقق إلا بمجتمع حصين مُفتّح و مُتجذّر في هويته وطموح في تطوّعاته ومُتّحد حول سيادته الوطنية وحول دولة القانون العادلة والنيعة والمؤثّرة ونخبة مبدعة وخلاقة وشبيبة مُتوثّبة ومُشَبّعة بالروح الوطنية وبعقيدة العلم والعمل والريادة.

إننا في حركة النهضة نتمسك بضرورة إجراء حوار وطني جادّ وشامل غير إقصائي بين كل القوى الوطنية من أجل إنقاذ تونس وفق برنامج ديمقراطي تشاركي يعالج القضايا والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة بدءًا بإطلاق سراح كل الموقوفين السياسيين ورفع كل التضييقات عن الأحزاب والمجتمع المدني و الحريات العامة و الفردية.

أيها الشعب التونسي الأبي:

ونحن نُحي ذكرى الثورة الخالدة، مازال شعبنا الفلسطيني الأبي في غِزة العزة يتعرض إلى أبشع جرائم وإرهاب العدوان الغاشم من تقيّل و تجويع و تهجير و حصار و تدمير في حق المدنيين العزل من الأطفال والنساء والسنين، مقابل عجز الاحتلال وانهزامه الذريع أمام المقاومة الفلسطينية الباسلة المكافحة من أجل الأرض والحقوق والقدس.

وإذ نجدّد في حركة النهضة تنديدنا بالعدوان الصهيوني الغاشم واستنكارنا لجرائمه الوحشية، فإنّنا نُحيّ المقاومة الفلسطينية ونُكرِ صمود الشعب الفلسطيني والتفافه حول مقاومته من أجل حريته وحقوقه ودفاعه عن أرضه ومقدساته.

كما نتوجه في ذكرى انتصار ثورتنا المجيدة بالتحية والإكبار لانتصار الثورة السورية مُتمنّين للشعب السوري الأبي التمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة في ظل وحدة وطنية قائمة على احترام السيادة والاستقلالية والخلوّ من كل شوائب ودسائس الطائفية المقيتة ومؤامرات التقسيم.

عن حركة النهضة
المكتب التنفيذي

بيان حركة النهضة اثر المهزلة القضائية والأحكام الظالمة في حق المعتقلين الشرفاء

19 أبريل 2025

أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس فجر اليوم 19 أبريل 2025 في ما يعرف بقضية "التآمر" أحكاما ثقيلة وصلت إلى 66 عاما ، في نهاية دراماتيكية لمسلسل الفكرة والخروقات والانتهاكات تُوجت بفضيحة إجرائية غير مسبوقة ، حيث عمدت هيئة الدائرة الجنائية إلى الإعلان عن الاختلاء للمفاوضة والتصريح بالحكم بعد 30 ثانية فقط من إعلانها رفض طلبات التأخير وتولت التشطيط على أسماء المتهمين الثلاثة الطاعنين بالتعقيب في قرار دائرة الإتهام ودون استنطاق المتهمين الحاضرين بالجلسة و الحاليين بحالة سراح ولا استماع لمرافعات المحامين، بالإضافة إلى التضييق على أهالي المعتقلين والصحفيين بانتقائية الحضور ومنع المواطنين من الحضور، وخرق مبدأ المواجهة عبر منع المتهمين من الحضور في قاعة الجلسة والدفاع عن أنفسهم فضلا عن هضم حقوق الدفاع بمنع المحامين من الترافع والدفاع عن منوبيهم.

بناء على ما تقدم ، فإن حركة النهضة يهملها أن:

1- تدين أشد الإدانة هذه المهزلة القضائية التاريخية والأحكام القاسية الصادرة بحق سياسيين شرفاء دون إثبات وقائع تدين المتهمين أو بتحريف كلي ومفوض لخصومات عادية لتسبغ عليها أوصافا جنائية لا أصل لها، وتعتبرها تأمرا صارخا من السلطة على المعارضين السياسيين وكل صوت حرّ الغاية منها إعدام الحق الدستوري والطبيعي في معارضة الحكم الفردي المطلق بعد الفشل الذريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقتل الحياة السياسية الديمقراطية بتونس بعد ثورة الحرية والكرامة.

2- تعتبر أنّ الإصرار على التّعقيم على جرائم التدليس والفكرة والافتراء وحرمان الرأي العام من معرفة الحقيقة وإصدار أحكام انتقامية عبر توظيف القضاء ما هو إلا دليل دامغ على براءة المتهمين ، وهي أحكام سيسجلها تاريخ بلادنا في الظلم والجور والانتقام من الخصوم السياسيين من نظام شمولي قمعي.

3- تؤكد أن تصاعد المنحى الاستبدادي وتكريس المقاريات الأمنية في مواجهة المعارضين السياسيين من جهة ومواجهة الحراك الاجتماعي المطالب بأبسط حقوق العيش الكريم من جهة أخرى، ينزع عن السلطة نفسها أي ضمانة لأن تكون مصدر أمان للمواطنين ويمثل خطرا حقيقيا على مستقبل البلاد.

4- تطالب بإطلاق سراح كل المساجين السياسيين وسجناء الرأي من الصحفيين والنقابيين ورجال الأعمال وتدعو السلطة إلى الكف عن سياسة إلهاء الشعب بمحاكمات صورية انتقامية للتغطية عن الفشل الذريع في إدارة شؤون الدولة وما أنتجته هذه المنظومة من عجز مالي وركود اقتصادي وأزمات اجتماعية وعزلة دولية.

5 - تدعو كل القوى السياسية والمدنية إلى توحيد الصف ونبذ الخلافات من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات واستعادة مسار انتقال ديمقراطي غدرت به شعبية تقود البلاد بنهج استبدادي نحو الانغلاق السياسي وتأبيد الأزمات الاقتصادية وتعميق الاحتقان الاجتماعي.

عن المكتب التنفيذي لحركة النهضة

بيان: حركة النهضة في الذكرى 44 لتأسيسها:

6 جوان 1981،

أعلن ثلة من نشطاء الحركة الإسلامية بتونس بقيادة الأستاذ راشد الغنوشي عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي. كان الإعلان منعرجا في تاريخ تونس حيث قدّمت الحركة نفسها للرأي العام الوطني مفصّحة عن مبادئها ورؤيتها لتونس، ومبيّنةً لنهجها القائم على العمل السياسي السلمي والعلني والقانوني، كما كان الإعلان تعبيراً عن تغيير عميق في توازنات الخارطة السياسية الوطنية. كانت السلطة قد خاضت صداماً دمويّاً مع اتحاد الشغل في جانفي 1978، كما كانت قفصة في جانفي 1980 ساحةً مغالبةً مسلحةً للدولة، وبدأ نظام بورقيبة يتّجه نحو نهايته رغم مبادرته المتأخرة في الانفتاح السياسي سنة 1981.

كان تاريخ 6 جوان 1981 إعلاناً عن تعزيز صفوف المعارضة التونسية المتنوّعة آنذاك بكيان سياسي جديد، متجذر في ثقافة شعبه ومُشبع بهويته العربية الإسلامية، وملتزم بالنضال السلمي ضد الاستبداد ومنفتح على العمل المشترك وبناء أسس التعارف والتعايش.

لم تتخلّ حركة النهضة طيلة تاريخها عن التزامها بالدفاع عن مصالح شعبها، كما لم تتخلّ عن التزامها تجاه شركائها. كان ذلك في سنوات بورقيبة الأخيرة، كما كان طيلة عقدين من الحكم الفاسد والديكتاتورية الدموية، حيث حاول بن علي اجتثاث الحركة تنظيمياً واجتماعياً، لكنّ شعبنا الأبيّ، بمشاركة أبناء النهضة وبناتها، ثار لنفسه من جلّاده فأسقط بن علي، وعادت حركة النهضة بفضل ثورة 17 ديسمبر -14 جانفي المجيدة إلى أحضان شعبها حيث موقعها الطبيعي الذي ارتضته لنفسها منذ أنبعاثها، واستأنفت دورها الوطني في الانضمام إلى كل عمل مشترك، وهو ما شرعت فيه قبل الثورة من خلال مشاركتها الفعّالة في هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات وواصلته بعد ذلك طيلة عشرية الحريات والانتقال الديمقراطي.

لقد مرّت حركة النهضة طيلة عشرية الحريات التي تلت ثورة الحرية والكرامة بكل اختبارات التنافس الديمقراطي.

فقد فازت الحركة في الانتخابات أحيانا وخسرتها أحيانا أخرى، ونجحت بأقدار في تحقيق التنمية في البلاد، وتعاملت مع نتائج الصندوق بمسؤولية في المحطات الانتخابية وأقدمت على عقد التحالفات التي فرضتها الانتخابات وتحملت متاعبها.

كما شاركت الحركة في الحكم من مواقع مختلفة بمقتضى نظام سياسي تبيّنت حدوده ومشكلاته، وبمقتضى نظام انتخابي برزت سلبياته وآثرت عميقاً في سير مؤسسات الدولة وأدائها.

إنّنا نفخر بأنّ حركتنا حمت التجربة الديمقراطية التونسية وواجهت الأخطار التي كانت تهددها ودفعت الحركة ثمن ذلك من شعبيتها وصورتها. فتحمّلت النهضة من أجل ذلك حملات تشويه واتهامات باطلة، لم تتوقف إلى اليوم، وبعضها موروث منذ العهد النوفمبري البائد، لعلّ أخطرها الاتهام بالإرهاب والاعتقالات السياسية، والكل يعلم أن الرصاص الذي اغتال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي كان يراد منه اغتيال التجربة الديمقراطية وإسقاط الحكومة التي كانت تقودها حركة النهضة. لقد كانت الاعتقالات السياسية والعمليات الإرهابية محاولات مبكرة ومتكررة للانقلاب على الديمقراطية الناشئة.

ولم يوقف محاولات إجهاد التجربة الديمقراطية وجزّها إلى مربع الدّم والاعتقال سوى الموقف الوطني والمسؤول لحركة النهضة بتفاعلها مع مخرجات الحوار الوطني الذي تقرّر بمقتضاه نقل السلطة إلى حكومة تكنوقراط، وتنازلت الحركة أواخر 2013 عن حقّها الشرعي في إدارة البلد ذرّاً للفتنة التي أوشك خصوم الحركة وأعداء الديمقراطية أن يوقعوا فيها بلادنا.

لقد كانت حركة النهضة منذ تأسيسها، ولا تزال، محور الحياة السياسية في تونس، تُعرف الديمقراطية بوجود الحركة ويُعرف الاستبداد بغيابها أو تغييبها. فقد كانت هدفاً أساسياً لجبروت الاستبداد طيلة ثلاثة عقود، كما كانت هدفاً ليران أعداء الديمقراطية طيلة العقد الذي تلا ثورات الربيع العربي.

لقد اختلّصت حركتنا لنفسها طريقها الخاص في الممارسة السياسية، فتقدّمت إلى الشعب التونسي، بعد الثورة، وبعد كل كل دروس النضال ضد الاستبداد، حزباً إسلامياً ديمقراطياً، معبّاً بالوطنية التونسية المؤمنة بالشاركية والاختلاف الخلاق. ونحن نفخر بالمساهمة الفعّالة لحركتنا في بناء معمار التوافق الوطني والتقاء الديمقراطيين من كلّ الأطياف، وهو ما عمّلت النهضة على تجسيده خلال فترات مشاركتها في الحكم، وهو ما ساهم في استمرار تجربتنا الديمقراطية طيلة عشر سنوات.

أبناء شعبنا العظيم :

لقد عاش شعبنا عشرية انتقال ديمقراطي عسير، لم يحقق فيها كلّ آماله في التنمية، لكنّه لم يضيّع حريته، وقد أطلقت المنظمات الدولية على تونس خلال العشرية صفة "البلد الحرّ" وهي صفة اختصّت بها بلادنا ولم يشاركها فيها أي بلد عربي آخر.

لكن منذ 25 جويلية 2021، تاريخ الانقلاب على الديمقراطية وتركز حكم الفرد المطلق، خيبت بلادنا صفة "البلد الحر"، وخسر شعبنا حريته ولم يحقق كرامته فزادت البطالة وانتشر الفقر وفرت النخب الجامعية إلى الخارج وتعطل الاقتصاد ونقصت المواد المعيشية وأصبحت مشاهد الطواير مألوفة وطمعت دول شمال المتوسط في قضم سيادتنا وتحولت بلادنا إلى حارس حدود لديها.

وأسوأ من كل ذلك خطاب التقسيم والتخوين الذي أصبح خطابا رسميا للسلطة التي ألغت الحريات، وأسقطت الديمقراطية ونسفت مؤسساتها، وطوّعت القضاء وصار مألوفا جزّ المعارضين إلى السجون بدعاوى التآمر الخالية من الأدلة على وجودها.

وإنّ الظلم المسلّط على الحركة بعد غلق مقراتها واعتقال رئيسها الأستاذ راشد الغنوشي وعدد من رموزها، أكّد نظافة أيدي قادتها ونظافة أيدي مناضليها ومناضلاتها، بدليل التهم السياسية المتهافتة التي يحاكمون من أجلها.

أبناء شعبنا الأبيّ :

لقد خسر شعبنا طيلة عقود طبيعة الحياة السياسية بدون الإسلاميين، والخلاصة أن لا ديمقراطية حقيقية بدونهم، وأنّ استبعاد النهضة أنتج الدكتاتورية ماضيا، وأنّ استبعادها مستقبلا لن يعيد الديمقراطية الحقيقية.

إنّ حركتنا لا تضع نفسها فوق المساءلة والتقييم بل إنها من أشدّ الداعين إلى ذلك، ولكننا نريدها مساءلةً بروح وطنية بّناءة، ونريده تقييما يخضع له الجميع بلا استثناء حتى نقف على الأسباب الحقيقية التي أضعفت تجربتنا الديمقراطية وأدّت إلى انهيارها أمام زحف الشعبوية. إننا نريده تقييما للتجربة الديمقراطية المؤؤودة يُفضي إلى إنقاذ بلادنا ممّا تردّت فيه، ونستعيد به الديمقراطية ويستفيد فيه الجميع من أخطاء المرحلة الماضية، ونبني ديمقراطية دامجة، لكلّ فيها موقع وللجميع فيها دور.

كلّ عام وتونس بخير وكلّ عام وحركة النهضة ملتزمة بمبادئها ومحافظة على عهودها.
عن المكتب التنفيذي لحركة النهضة

بيان حركة النهضة اثر أحكام المؤبد في قضية ما يعرف "الجهاز السري"

2 جوان 2026

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس أحكاماً صادمة بالسجن وصلت حدّ المؤبد لبعض "المتهمين" في ما يُعرف بقضية "الجهاز السري" للزعوم، وفي مقدّمة المحكوم عليهم زعيم الحركة الأستاذ راشد الغنوشي، وثلة من قيادات الحركة الآخرين. وإذ تتوقف حركة النهضة عند هذا الانحراف الخطير وغير المسبوق في مسار العدالة بتونس، فإنها تُسجّل للرأي العام الوطني والدولي الحقائق الثابتة التالية:

أولاً: قضية ذات خلفية سياسية لا قضائية:

انطلقت هذه القضية بشكاية صادرة عن ممثلين لأحد الأحزاب، لا عن جهات أمنية أو قضائية، مما يكشف بجلاء أن منشأها خصومة أيديولوجية لا جريمة قانونية. وقد وُظف مصطلح "الأمن اللوازي" في سياق الصراع السياسي، ولا سيما في المحطات الانتخابية، أداةً للتشويه لا طلباً للانصاف والحقيقة.

ثانياً: قضية سبق أن فصل فيها القضاء:

التهمة الرئيسي في الملف، مصطفى خضر، سبق توقيفه ومحاكمته عام 2013 أثناء مشاركة حركة النهضة في الحكم، وأمضى عقوبة كاملة مدتها ثمان سنوات دون أي تخفيف. وقد خلص القضاء آنذاك إلى انتفاء أي ارتباط بين هذه القضية وحركة النهضة وقياداتها، فما الذي تغيّر اليوم سوى توجه السلطة للتكيد بمعارضيتها؟

ثالثاً: إعادة إحياء القضية هدفها إقصاء خصم سياسي:

عقب الانقلاب على المسار الديمقراطي عام 2021 والهيمنة على القضاء، استدعيت هذه القضية من جديد، وتداولتها عدة محاكم في مسار يُعبر عن إرادة لدفعها بعيداً عن التقاضي العادل، والمستهدف خصم سياسي أثبت القضاء مراراً براءته من قضايا الاغتيالات السياسية.

رابعاً: محاكمة في الظلام بعيداً عن الرقابة:

طالبت هيئات الدفاع بمحاكمة علنية تحضرها وسائل الإعلام، تكريساً للشفافية ومكاشفةً للرأي العام. غير أن المحكمة أصرت على الجلسات المغلقة، في ظروف تنعدم فيها أدنى ضمانات المحاكمة العادلة، مما يثير تساؤلات جدية حول ما كانت تسعى هذه الجلسات إلى إخفائه.

خامساً: توريط قيادات سياسية بأوامر من السلطة:

لم يجر إدراج اسم الأستاذ راشد الغنوشي متهماً عام 2022 في إطار بحث تحقيقي وقضائي، بل بطلب من وزارة العدل مباشرة، في ما يُمثّل اعترافاً صريحاً بالطابع السياسي للملف، وتجلياً واضحاً لمنطق التصفية الذي يحكم سياسة السلطة تجاه خصومها.

سادساً: شهادات منعدمة المصدقية:

ارتكزت التهم على أقوال أشخاص موقوفين في قضايا مستقلة، بينهم عناصر من تنظيم أنصار الشريعة لا يُخفون عداؤهم لحركة النهضة وقياداتها. والأرجح أن ما دفعهم إلى هذه الشهادات طمعٌ في العفو لا التزام بالحقيقة، وهو ما يفسد الخلفية الاتهامية من أساسها.

سابعاً: الوثائق تُنفذ الاتهام:

قدّمت هيئة الدفاع للمحكمة وثائق رسمية تُثبت أنه لا وجود لأي "غرفة سوداء"، وأن كل ما بحوزة التهم الرئيسي سُلم بموجب محاضر رسمية إلى وزارة الداخلية عام 2013. والمحكمة تعلم ذلك، ومع ذلك مضت في مسارها.

ثامناً: المُدعون أنفسهم شهدوا بالبراءة:

أحد المحامين المنضوين تحت "هيئة الخداع" سبق أن أعلن عام 2018 أمام وسائل الإعلام أن حركة النهضة وقياداتها بريئة من الاغتيالات السياسية. وقد أكدت الأحكام النهائية في تلك القضايا هذه البراءة بشكل قاطع. فعلى أي أساس تُعاد المحاكمة اليوم؟

بناءً على ما تقدّم من حقائق موثّقة وثوابت لا جدال فيها، تُعلن حركة النهضة:

أولاً: إدانتها الكاملة للأحكام الصادرة في حق زعيمها الأستاذ راشد الغنوشي وسائر المتهمين، وتأكيداً أن هذه المحاكمة تفتقر إلى أبسط شروط العدالة، وأنها ستبقى وزمةً في تاريخ القضاء التونسي.

ثانياً: مطالبتها بوقف هذه المحاكمات الجائرة فوراً، وإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين، والكفّ عن التغطية على فشل السلطة بالاستعراضات القضائية.

ثالثاً: دعوتها السلطة إلى الانصراف عن ملاحقة الخصوم السياسيين إلى معركة الإنقاذ الحقيقية، فالأزمة الاقتصادية حقيقية، والتدهور الاجتماعي حقيقي، ومعاناة المواطن اليومية لن تُداربها محاكم ولا خطاب التطهير.

حركة النهضة
مكتب الإعلام والاتصال

الخاتمة

في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حركة النهضة، لا نستحضر مجرد مسيرة تنظيم سياسي، بل نستعيد صفحات ممتدة من تاريخ تونس الحديث، كتبها أجيال من الرجال والنساء الذين آمنوا بالحرية والكرامة والحق في الاختلاف، ودفعوا من أعمارهم وأحلامهم وأرزاقهم ثمنًا لذلك الإيمان.

خمسة وأربعون عامًا مرّت، تعاقبت خلالها المحن والانفراجات، السجون والمنافي، لحظات الأمل وأزمة التضيق، لكن بقيت الحركة حاضرة في وجدان آلاف التونسيين والتونسيات الذين مّزوا بها أو اقتربوا منها أو تقاطعوا معها في دروب النضال الوطني والدفاع عن الحرية والديمقراطية.

إن هذا الكتاب ليس مجرد توثيق للأحداث والوقائع، بل هو أيضًا رسالة وفاء وذاكرة. وفاء لكل الشهداء الذين رحلوا وهم يحملون حلم تونس الحرة، ولكل المعتقلين والسجناء السياسيين الذين صبروا وثبتوا، ولكل النفيين الذين حملوا وطنهم في قلوبهم رغم البعد والحرمان، ولكل العائلات التي دفعت أثمنًا باهظة من الاستقرار والأمن والسكينة في سبيل قضية أمنت بعدالتها.

وهو كذلك تحية تقدير لكل مناضلات الحركة ومناضليها، ولكل أنصارها ومحبيها، ولكل من مّز بهذه التجربة الإنسانية والفكرية والسياسية، مهما اختلفت المواقع وتباينت الاجتهادات، لأن الجامع بينهم كان دائمًا حب تونس والإيمان بحق شعبها في الحرية والكرامة والسيادة والديمقراطية.

لقد أصبحت الحركة، بما لها وما عليها، جزءًا من تاريخ تونس السياسي والوطني المعاصر، وجزءًا من ذاكرة شعبها وتحولاته الكبرى. فقد واكبت أجيالًا كاملة من التونسيين، وتأثرت بهم كما أثرت فيهم، وكانت حاضرة في لحظات مفصلية من تاريخ البلاد، من زمن الاستبداد إلى زمن الثورة، ومن معارك الهوية والحرية إلى رهانات الانتقال الديمقراطي.

وإذا كانت التجارب السياسية تُقاس أحيانًا بما تحقق من إنجازات، فإنها تُقاس أيضًا بما قدّمته من تضحيات، وبما زرعت من معانٍ للصمود والثبات والأمل في نفوس أبنائها وأنصارها. ولذلك، ستظل هذه المسيرة، رغم الآلام والعثرات، شاهدة على قدرة الإنسان التونسي على المقاومة والتجدد والإيمان بمستقبل أفضل.

وإذ نضع هذا العمل بين أيدي القراء، فإننا نأمل أن يكون مساهمة متواضعة في حفظ الذاكرة الوطنية، وإنصاف الحقيقة، وربط الأجيال الجديدة بتاريخ طويل من النضال والفكر والتضحية.

رحم الله الشهداء، وفكّ أسر المعتقلين، وحفظ تونس وأهلها، وجعل مستقبلها أكثر حرية وعدلاً وكرامة.

وكل عام وتونس بخير، وشعبها متمسك بحقه في الحياة الحرة الكريمة، وفي بناء وطن يجمع أبناءه على المحبة والعدل والحرية.

